ملحمة الجنوب

(قصة الديمقراطية فى السودان
إبّان ثورة مارس/ إبريل ١٩٨٥ م)

عبدالتواب مصطفى

أخبار اليوم
ادارة الكتب والمكتبات

غلاف :
اسامة أحمد نجيب

الإهـــداء

أولا : ● الى روح معلمى الأول ،
الى روح أبى ،
المغفور له بإذن ربه تعالى فى زمرة الصالحين ،،
المتوفى عارفا بالله ، مقيماً لأحكام الدين ،
فضيلة الأستاذ الشيخ « مصطفى الشيخ على »

ثانيا : ● الى رئيس السودان السابق
المشير عبدالرحمن محمد حسن سوار الذهب ،
الرجل الذى سيبقى ، رغم أنه ذهب !

ثالثا : ● إلى زوجتى ..
الواحة التى فى ظلالها كتبت هذه الصفحات ،
المؤلف



شكــر

يسعدنى فى مطلع هذا العمل المتـواضع أن أقـدم وافـر شـكرى وخالص تحيتى لكل من تعاون معــى فى انجــازه تــوجيها وارشــادا وتوفيرا للمعلومات .

وفى مقدمة هؤلاء :

<u>أولا</u> : أ . د . يحيى الجمل ، الوزير الأسبق وأستاذ القانون الدستورى بجامعة القاهرة ، ورئيس قسم العلوم السـياسية بمعهد البحوث والدراسات العربية .

<u>ثانيا</u> : العاملون بالادارة العامة للمعلومات المكتوبة ، ومكتبة الميكروفيلم ، التابعة لِلادارة المركزية للبرامج الاخبـارية والتبادل الاخبارى ، بتليفزيون جمهورية مصر العربية .

<u>ثالثا</u> : العاملون بالادارة العامة للوثائق والمعلومات والميكروفيلم التابعة للادارة المركزية للأنباء والمعلـومات بـرئاسة اتحـاد الاذاعة والتليفـزيون بجمهورية مصر العربية .

المؤلف

المقدمـــة :

ليس الهدف من تقديم هذا العمل المتواضع للقارىء الكريم أن نتابع ونحلل أسباب قيام أو فشل النهضات الديمقراطية فى السودان ، بقدر ماهو يهدف الى عرض مشاهد هذا العمل الفنى الرائع ، وأحداثه التى نضجت وأثمرت فى ٦ ابريل ١٩٨٥ ، هذا العمل المسمى كتابنا عنه « ملحمة الجنوب » أو قصة الديمقراطية فى السودان إبان ثورة مارس إبريل ١٩٨٥ .

هذا العمل الذى يفخر به ، ليس فقط جنوب وادى النيل - أى السودان - وانما جنوب العالم كله ، هذا الجنوب ، الذى رغم اتهامه بالتخلف ، ورغم عيشه فى الفقر والأمية والظلام ، أنجز ملحمة رائعة على طريقة الديمقراطية - نادرة المثال .

.. هذا العمل الذى أوضح فيه شعب السودان لكل شعوب الدنيا ، فقرائها ومتخلفيها قبل أغنيائها ومتحضريها ، « كيف » اذا أراد الشعب يوما حريته ، كيف يحصل عليها .

.. فقط ، أريد من كتابة هذه الصفحات أن أبين « كيف » هذه ، وعلى الطريقة السودانية ، أقصد على الطريقة المثالية .

والامر فى غاية البساطة من الناحية النظرية - فهو قصة كفاح شعب من أجل حريته ، لكنه من الناحية العملية ، أمر خطير وجسيم ، وكبير الا على الذين آمنوا وصدقوا مع أنفسهم ، وعرفوا أن لهم حقوقا لابد أن تعود اليهم .

وخلاصة ماحدث وبايجاز شديد أن شعب السودان أدرك أن انيابا تنهش لحمه ، فتحرك ليخلص لحمه ، بل لينقذ لحمه وكرامته ، أى ينقذ نفسه كلها ، ولما هب ثائرا وكشف عن قوة عزمه ، تراجع النظام المتسلط أمام هذه العزيمة الجبارة ، فأمسك الشعب بزمام الامور .

أو اذا تحرينا مزيدا من الدقة ، نقول : أوكل الشعب بهذه الامور الى جيشه « وقادته » الأمناء الشرفاء ، الى حين فترة من الزمن عرفت بالفترة الانتقالية حيث ليس بمتناول شعب ما أن يحكم نفسه بنفسه مباشرة ، ولكن من خلال حكومة وسلطات تمثل هذا الشعب .

والى حين ايجاد مثل هذه الحكومة ، وهذه السلطات بطريقة ديمقراطية تم توكيل الشعب للجيش بادارة البلاد لمدة محددة ، هى كما ذكرنا الفترة الانتقالية التى يختار الشعب فيها نوابه والسلطة التى تحكمه .

ورغم أن مقاليد الامور أصبحت فى يد الجيش ، ونظرا لدوره الملموس فى حماية وتأمين الثورة ، الا انه لم يطمع يوما فى التمادى فى الامساك بالسلطة التى هى فعلا فى يديه .. ولكنه صدق وعده ، وأوفى بعهده ، لشعبه الاصيل وأعاد السلطة الى ممثلى الشعب ، الذين اختارهم نفس هذا الشعب ..

ثم الامر مرة ثانية وبايجاز شديد أيضا ، أن شعب السودان تحت وطأة نظام جعفر نميرى ، حكم حكما ديكتاتوريا فرديا مطلقا ، سلب خلاله كثيرا من حريته وكرامته وعانى أسوأ ظروف حياتية يعيشها شعب ما ، اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا .. الخ .

فتحرك شعب السودان لينتزع حريته من أنياب نظام نميرى .

.. قام الشعب بملحمة كفاح رائعة من أجل استعادة الحرية والديمقراطية ، وأبرز جوانب هذه الملحمة ، الطريقة التى تمت بها ، والدور المشرف للقوات المسلحة وقادتها فى هذه الملحمة وكيف حرصت على مصلحة الشعب ، الذى أسند الى هذه القوات بأعظم الأمانات فأحسنت أداءها الى هذا الشعب فى الموعد المحدد فكم من شعب ثار لكنه لم يصل الى نفس النتائج التى أحرزتها ثورة ٦ أبريل ١٩٨٥ فى السودان ، وكم من قوات مسلحة وقفت الى جانب شعبها فى مثل هذه الظروف لكنها سرعان ما استدارت عليه فلبسته حقوقه ومزقت جسده ، وهذا مالم يحدث فى السودان ، فتهنئة لشعب السودان ، وتحية لجيشه وقادته الامناء .

ولكن لابراز هذا العمل الكريم ، وقدره ..

ولتوضيح دور أبطاله

ولالقاء الضوء على جوانبه الفريدة التى تميز بها عن غيره ، لكل ذلك لابد من التعرف بشكل موجز على تاريخ التجربة الديمقراطية فى السودان ، قبل هذه التجربة الاخيرة ، ثم الظروف والأسباب التى دفعت شعب السودان ، لمثل هذا الانجاز العظيم ، بمعنى آخر لابد من التعرف على ملامح فترة نظام الحكم النميرى الذى فر شعب السودان من وطأته على يد ثورة ابريل ١٩٨٥ .

ثم وعلى قدر كبير من الاهمية يجب أن نعرض بدقة لوقائع الاحداث منذ اندلاع الثورة ، وحتى الجلسة الاجرائية والأولى للجمعية التأسيسية حيث تمت عملية انتقال السلطة لممثلى الشعب وماتخلل هذه المرحلة من مشاهد رائعة الوصف من ناحية الممارسة الديمقراطية ، وطبيعة العلاقات بين القوى على الساحة السياسية فى تلك الفترة الى أن اسدل ستار رقيق على أحداثها مسلما إيانا لفصل جديد أروع واتقن تأليفا وأداء واخراجا .. حيث شكلت حكومة الشعب فى السودان .. وبدأت الديمقراطية تؤتى ثمارها .

ومما هو جديد بالاشارة اليه فى هذه المقدمة أيضا .. هو أن فكرة كتابة هذا العمل لم تكن

امرا واردا بالذهن او معدا له مسبقا بقدر ماكنت تسجيلا لوقائع ومشاهدات ديمقراطية رائعة تمت على الساحة السودانية فى حيز زمانى لم يتجاوز العامين .. ولكن الكيفية المتقنة والممارسة الديمقراطية الفائقة للمواطن السودانى والتى تبلورت أمامنا أثناء تلك الأحداث جعلت منها ملحمة جديرة بالتسجيل التأريخى الدقيق الممزوج بالابداع الفنى فى تصوير الأحداث بدقائقها وحيثياتها الجذابة التى تشعر من يتابعها بأنه يشاهد فيلما سينمائيا وليس يقرأ كتابا سياسيا أو تاريخيا ..

وفى الواقع كنت قد كلفت من جانب أ . د . يحيى الجمل رئيس قسم العلوم السياسية بمعهد البحوث والدراسات العربية بكتابة بحث عن ثورة الشعب السودانى (مارس / ابريل ١٩٨٥) حيث كنت أعد لنيل درجة الدبلوم فى العلوم السياسية من المعهد المذكور وذلك فى الوقت الذى كنا لانزال نعايش فيه احداث تلك الثورة .. الأمر الذى لم يجعل أمامى أية مراجع علمية عن تلك الثورة سوى قصاصات الصحف والمجلات المتخصصة - مصرية وعربية ودولية - ثم برقيات وكالات الأنباء وما كنت أعده من تقارير سياسية حول ماتذيعه كبريات شبكات الأذاعات العالمية حول الأحداث فى السودان آنذاك .. الأمر الذى جعل الأستاذ الفاضل د . يحيى الجمل المشرف على البحث لم يبخل على بإمدادى - ومن مكتبته الخاصة - بالمراجع العلمية النادرة عن تاريخ الديمقراطية فى السودان وأحاطنى علما بما بدأ يظهر فى الأسواق من كتابات علمية حول التجربة الديمقراطية الاخيرة فى السودان ١٩٨٥ ، ثم كان لتعاون بعض زملائى معى من العاملين فى الحقل الاعلامى الدور الكبير فى امدادى بالمعلومات المتعلقة بالبحث وبمجريات الأحداث على الساحة السودانية آنذاك ..

وكان لكل هذا الأثر الكبير فى بلورة ونضج هذا العامل ، الذى تخطى دائرة كونه مجرد بحث علمى مقدم لهيئة علمية قد يختفى فى إحدى زواياها ، الى دائرة الأعمال السياسية التسجيلية الهامة التى يجب أن تكون فى متناول يد كل مواطن ليرى نفسه على صفحاتها وبين سطورها ..

ولذا لم يتوقف دور أ . د يحيى الجمل عند حد إمدادى بالمراجع أو الاشراف على البحث بل حاول سيادته معى مشكورا العثور على دار نشر تخرج هذا العمل الى دائرة الضوء وكان مما اقترحه ان تقوم بالنشر دار الموقف العربى أو الأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب حيث تشغل شخصية سودانية منصبا هاما به .. لكننى وجدت ميلا الى دار اخبار اليوم التى تكرمت بالموافقة على نشره من خلال ادارة الكتب والمكتبات بها ..

وفى هذا الاطار اذكر أن من ابرز التقارير التقييمية التى أعدت حول هذا الكتاب ذلك التقرير الذى صدر عن المكتب الفنى للسيد الدكتور رئيس الهيئة المصرية العامة للاستعلامات والذى ورد فيه حرفيا أن هذا الكتاب يعتبر فى مجملة وثيقة تاريخية للتجربة الديمقراطية فى السودان بعد ثورة ابريل ١٩٨٥ ، وأن اهمية نشر هذا الكتاب تكمن بالدرجة الأولى فى اعتباره خطوة مباشرة لدعم العلاقات مع السودان وذوبان ما بقى من الجليد فى العلاقات المصرية السودانية .

ثم كان لم بعد ذلك أن التقيت بالسيد المشير سوار الذهب الرئيس السابق للسودان والبطل الأول لهذه الملحمة التى يصورها كتابنا هذا ، وعندما ألمحت لسيادته - فى ختام حديثى معه - أن الكتاب مهدى له ، كان مما رد به على - فى غاية الرقة والتواضع - أنه من الأفضل أن يكون الأهداء موجها لرجل الشارع السودانى الذى صنع هذه الملحمة الديمقراطية فى السودان . فلم استطع امام جم كرمه هذا الا أن أرد بقولى : يافندم لقد تضمنت سطور الكتاب هذا الاهداء بالفعل وإلم اكتبه صراحة فى الصفحة الأولى منه .. فابتسم سيادته موافقا ، ثم شكرنى وانتهى اللقاء ..

عزيزى القارىء
أرجو أن تجد فى كتابنا هذا زادا معرفيا جديرا بالتحصيل ..
مع تمنياتى لك بوقت ممتع مع صفحات هذا الكتاب ..

عبدالتواب مصطفى
شبين القناطر - كفر الشرفا
فى ١٩٨٧/٨/١

الباب الأول :
مباحث تمهيدية

مبحث (أ) موجز تاريخ السودان

* عرف السودان منذ أقدم العصور ، وكان يسمى بلاد السود ، كما أن تسمية النوبة كانت تطلق في العصور الوسطى على تلك الأقاليم المعروفة اليوم بالسودان الشمالى .

* وفى عهد الدولة المصرية الوسطى (٢٤٢٠ - ١٥٨٠ ق . م) فتح الفراعنة بلاد النوبة ثم ضموها الى مصر .

* ورغم أن الرومان سيطروا على مصر الا انهم لم يستطيعوا الاستيلاء على السودان الذى احتفظ باستقلاله السياسى .

* وما أن وطدت المسيحية أقدامها فى مصر وأوربا حتى أخذت ترسل بمبشريها الى السودان والذين نجحوا فى نشر الدين المسيحى بين سكانه فى أواسط القرن السادس الميلادى وقد تكونت فى السودان بناء على ذلك ثلاث ممالك مسيحية هى :

أولا : مملكة النوبة أو نوباديا فى المنطقة الواقعة جنوب أسوان وحتى الشلال الثالث .

ثانيا : مملكة نقلة وتقع جنوب مملكة النوبة .

ثالثا : مملكة علوة وكانت تسمى احيانا باسم عاصمتها سوبا وتقع جنوب مملكة دنقلة عند ملتقى النيلين الأبيض والأزرق .

* فى القرن السابع الميلادى أخذت مجموعات كبيرة من القبائل العربية تهاجر من الجزيرة العربية الى السودان ، واختلط المهاجرون العرب بالسكان الأصليين ، وتزاوجوا وامتزجت الدماء بالنسب والمصاهرة .

واستمرت هجرة العرب المسلمين الى السودان من بلاد العرب ومن مصر اما فرارا من الحكام أو جريا وراء الرزق ، وأخذوا يتوغلون داخل البلاد ويختلطون بأهلها مما أدى الى ظهور السودان العربى .

* وبعد أن فتح المسلمون مصر واستقر لهم الحال بعث والى مصر عمرو بن العاص بعبد الله بن سعد بن ابى السرح على رأس جيش كبير للنوبة فعقد معهم صلحا وفرض عليهم مقدارا من المال ، ولما تولى عبدالله بن سعد ولاية مصر فى عهد الخليفة عثمان بن عفان نقض أهل النوبة الصلح فغزاهم وكتب معهم عهدا . وبدأت العلاقات بين العرب المسلمين وأهالى النوبة تتوثق ،

بينما بدأت مملكة النوبة فى التفكك حتى انهارت وتم ادماجها فى المملكة الـوسطى (دنقلـة) فى القرن السابع الميلادى .

وبقيام الدولة الطولونية فى مصر فى القرن التاسع الميلادى بدأ انتشار الاسلام والثقافة العـربية فى أرض النوبة والبجة فى السودان وزاد الاختلاط والتزاوج .

وبدخول الفاطميين مصر وتكوين دولتهم اشتد نفوذ العرب فى بلاد النوبة السـفلى وزاد اعتنـاقهم للاسلام .

* فى القرن العاشر الميلادى انقسم السودان الى ثلاث ممالك هى :

أولا : مملكة المقرة فى الشمال ، وعاصمتها دنقلا .

ثانيا : مملكة علوة على النيل الأزرق ، وعاصمتها سوبا .

ثالثا : مملكة البجا فى شرق السودان ، وعاصمتها هجر .

وفى سنة ١٢٧٦ م قضى الظاهر بيبرس على مملكة المقرة المسيحية فى شمال السودان .

وانهارت المممكلة الوسطى (دنقلة) حوالى ١٣٢٥ م وبذلك فتحت البـلاد على مصراعيهـا للهجرة العربية ، وازداد ارتباط العرب بالنوبيين .

كما استولى العرب المسلمون - الذين هاجروا الى السودان - بعـد تحـالفهم مـع الفـونج على مملكة علوة .

بعد هزيمة مملكة علوة قامت فى السودان سنة ١٥٠٤ م سلطنة سـودانية عـربية هـى سـلطنة الفونج . وأخذت سنار عاصمة لها وكان سلاطينها من الفونج والـوزراء مـن العـرب ، وشـملت جميع أنحاء السودان ما عدا دارفور وكردفان والنوبة الشمالية ، وفى عصر الفونج الـذى استمر الى ١٨٢٠ م انفتح السودان امام تدفق القبائل العربية .

مع بداية القرن التاسع عشر أخذ الضعف يفت فى عضد سـلطنة الفـونج وكثـرت المنـازعات القبلية التى كانت تؤدى الى حروب بين القبائل المختلفة ، جـدير بـالذكر هنـا أن بعض الـكتاب يقولون انه اذا كان العرب قد ادخلوا اللغة العربية والدين الاسـلامى الى السـودان ، فـانهم كذلك أدخلوا فيها الحياة القبلية التى ألفوها فى بلادهم . كما أن دخول سـلطنة الفـونج فى حـروب مـع سلطنة الفور أضعف السلطنتين وانهك قواهما مما سهل لجيوش محمد على الاستيلاء على السودان فى عام ١٨٢٠ م .

* وفى اطار سعى محمد على لتوسيع ملكه كانت له أكثر من وجهـة أهمهـا وجهتـه الى الجنـوب ، فأعد حملة للاستيلاء على السودان سنة ١٨٢٠ م .

وقد تم فى عهد محمد على فتح شمال السودان وسلطنة الفونج وكردفان وشرق السودان .

كما تم فى عهد الخديوى اسماعيل فتح خط الاستواء وبحر الغزال ودارفور .

* بعد فتح محمد على للسودان وضعه تحت حكم عسكرى ، وكان أول حاكم عسكرى للسودان هو اسماعيل بن محمد على قائد الجيش الفاتح الذى كانت كل السلطات مركزة فى يده .

وما أن استقرت الأحوال فى السودان حتى قسم محمد على السودان الى سبع مديريات وعين قمندان الجيش فى كل مديرية مديرا لها ، كما عين حاكما عاما على السودان جعل مقره فى الخرطوم ، وكان الحاكم العام يسمى واليا ، ثم سمى فيما بعد بالحكمدار ، وكان يشرف على جميع شئون السودان .

وفى سنة ١٨٣٤ ألغى محمد على منصب الحكمدار خوفا من استقلال الحكمداريين الأقوياء بادارة السودان ، وعين ضباطا ذوى رتب كبيرة مديرين على مديريات السودان السبع ، كما أنه عين منظما عاما مقره الخرطوم ومهمته الاشراف على تطبيق نظام اللامركزية الجديد وأصبح مديرو المديريات يتصلون رأسا بالقاهرة . الا انه - محمد على - أعاد نظام الحكمدارية بعد عدة شهور .

وكذلك ألغى سعيد نظام الحكمدارية ثم عاد لها .

وكذلك الخديوى اسماعيل ألغى نظام الحكمدارية ثم أعيد مرة أخرى .

وحتى بعد أن تم تقسيم السودان عام ١٨٨٢ م الى أربعة أقسام حكمدارية لم يمر عام واحد الا وألغى هذا التنظيم وأعيد نظام الحكمدارية العامة ، كما انشئت ادارة خاصة بالسودان ألحقت برياسة مجلس النظار بالقاهرة ، وكان فى كل مرة يلغى فيها نظام الحكمدارية يحل محله نظام حكم آخر الا انه سريعا ما يتضح أنه غير مناسب فتتم العودة الى نظام الحكمدارية .

المعروف أن الثورة المهدية هبت بالسودان سنة ١٨٨١ م الا أن الخرطوم لم تقع فى قبضة المهدى الا فى يناير ١٨٨٥ ، وبعد نجاح الثورة المهدية صدر أمر عال فى القاهرة فى يناير ١٨٨٦ ألحقت بموجبه ادارة السودان بنظارة الحربية ، وظلت كذلك حتى قضى على دولة المهدية .

وكان محمد أحمد المهدى قد أقام منذ يناير ١٨٨٥ دولة المهدية فى ربوع السودان المستقل وكان يهدف الى انشاء دولة اسلامية تسود فيها أحكام الشريعة الاسلامية ، ولما كثرت أعباء المهدى عين مجلس أمناء من سبعة أشخاص وجعل الخليفة عبدالله التعايشى على رأسه وذلك لتصريف شئون البلاد الادارية . واذا كان حكم المهدى قد امتاز بأنه حكم الشورى فعلى العكس كان الخليفة عبدالله التعايشى الذى خلف المهدى يجنح نحو تركيز السلطة والانفراد بها كما جعل خلافة البلاد فى بيته وراثية .

واستمر عبدالله يحكم السودان بحدوده الحالية كوحدة سياسية واحدة حتى قضى الجيش « المصرى الانجليزى » الفاتح على دولة المهدية سنة ١٨٩٨ ، وكان قد سبق ذلك قضاء الانجليز على الثورة العرابية ١٨٨٢ فى مصر وتم حل جيشها واحتلالها وتكوين جيش آخر من الانجليز

والعملاء المصريين هو الذى اعاد فتح السودان باسم مصر ١٨٩٨ .

وبالقضاء على المهدية دخل السودان مرحلة جديدة هى مرحلة الحكم المصرى الانجليزى الذى كان يعرف باسم « الحكم الثنائى » والذى قام على أساس وفاق ١٨٩٩ - معاهدة الحكم الثنائى المصرى الانجليزى للسودان ١٨٨٩ - واستمر حتى اعلان استقلال السودان فى يناير ١٩٥٦ .

ولتوضيح ملامح هذه الفترة فجدير بنا هنا أيضا أن نذكر أن انجلترا استمرت مسيطرة على البلدين - مصر والسودان - بعد القضاء على الثورتين العرابية والمهدية وكذلك حتى قامت ثورة ١٩١٩ م فى مصر ، وأجبرت انجلترا على الاعتراف باستقلال البلاد فى سنة ١٩٢٢ بالتحفظات الأربعة المشهورة والتى كان أحدها أن تدير بريطانيا شئون السودان ، بل اكثر من ذلك فقد استغلت انجلترا حادث مقتل السيرلى ستاك الانجليزى الجنسية سردار الجيش المصرى بالسودان وقامت سنة ١٩٢٤ بطرد الجيش المصرى من السودان ، واستمرت فى تنفيذ استراتيجيتها الرامية الى فصل السودان عن مصر .

ولكن حكومة الوفد المصرية ألغت سنة ١٩٥١ اتفاقية سنة ١٩٣٦ - التى كانت إمتدادا لمضمون تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ - ونادت بفاروق ملكا على مصر والسودان وبعد ثورة ٢٣ يوليو أصبح تصور القادة المصريين للعلاقة بين مصر والسودان قائما على انهما وحدتان سياسيتان متساويتان ولا سيادة لمصر على السودان بمعنى وضع نهاية للتصور الخاطىء الذى كان قائما طيلة فترة حكم أسرة محمد على لمصر والسودان والذى كان يجعل لمصر سيادة تامة على السودان ، ووقعت انجلترا ومصر اتفاقية خاصة بالسودان سنة ١٩٥٣ اقرت للسودان بحق تقرير المصير واجريت الانتخابات النيابية فى السودان سنة ١٩٥٣ فى نوفمبر ، وقد انسحب الجيش المصرى والانجليزى من السودان بنهاية فترة الانتقال التى كانت قد حددت بثلاث سنوات ، وتم حصول السودان على استقلاله الذى اعترفت به مصر وانجلترا فى يناير ١٩٥٦ .

- • -

مبحث ب . السودان اليوم

معلومات عامة من واقع بطاقته الشخصية :

* السودان من اكبر الدول الأفريقية مساحة وسكانا .

* حصلت على استقلالها عام ١٩٥٦ بناء على اتفاقية السودان بين مصر وانجلترا سنة ١٩٥٣ .

ولجمهورية السودان الديمقراطية عضوية فى كل من الجامعة العربية ، منظمة الوحدة الأفريقية ، منظمة المؤتمر الاسلامى ، حركة عدم الانحياز ، والأمم المتحدة التى انضمت اليها فى ١٢ نوفمبر ١٩٥٦ .

* على وجه الدقة فالسودان هى ثانية الدول العربية الأفريقية من حيث السكان حيث بلغ عدد سكانها حسب أحدث الاحصائيات المنشورة ١٩٨٤ الى ٢١,١ مليون نسمة وتبلغ نسبة المسلمين منهم ٧٠٪ حسب نفس الاحصائيات ، وتعتبر مشكلة عدم تجانس سكان السودان من ابرز مشاكلها والتى تهددها بصورة مخيفة ، حيث يسكن هذا البلد حوالى ٥٩٧ مجموعة عرقية وثقافية .

وتصل كثافة السكان الى حوالى ٩ افراد للميل المربع الواحد ، ويمثل وسط السودان الكثافة السكانية الأكبر حيث يبلغ ١٤٪ من مجموع مساحة السودان ويسكنه ٧٠٪ من اجمالى عدد سكان السودان .

وبالسودان حوالى مليونى لاجىء ومن المتوقع أن يصل عدد سكان السودان باللاجئين عام ٢٠٠٠ م الى ٣٤ مليون نسمة .

* من حيث المساحة تعتبر السودان أكبر دولة أفريقية وتتميز باتساع رقعتها الجغرافية التى تبلغ حوالى مليون ميل مربع (٢,٥٠٥,٨١٣ كيلو مترا مربعا) وعلى هذا فالسودان تضم انواعا شتى من التربة ويسودها مناخ حار بوجه عام كما تتنوع أساليب المعيشة بين شماله وجنوبه وبين شرقه وغربه .

تقع السودان فى حوض النيل فى داخل افريقيا يحدها شمالا مصر وليبيا ، وغربا ليبيا وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى ، وجنوبا « زائير » وأوغندا وكينيا وشرقا أثيوبيا واريتريا ثم البحر الأحمر .

تضم السودان ستة أقاليم بكل اقليم مجموعة من المديريات وهذه الأقاليم هى :

(١) الأقليم الأوسط ويضم مديريات النيل الأزرق ، والجزيرة ، والنيل الأبيض .

(٢) الأقليم الشرقى ويضم مديريات كسلا والبحر الأحمر .

(٣) الأقليم الجنوبى ويضم مديريات الجنوب الست .

(٤) أقليم كردفان ويضم مديريات جنوب السودان ، وشمال كردفان .

(٥) اقليم دارفور ويضم مديريات شمال وجنوب دارفور .

(٦) أقليم العاصمة ويشمل مديرية الخرطوم .

عاصمة السودان هى مدينة الخرطوم وعدد سكانها قريب من النصف مليون أهم مدنها الأبيض ، كسلا ، واو ، جوبا ، ملكال ، وادى حلفا .

أهم موانيها بور سودان .

عملتها هى الجنيه السودانى .

أهم جامعاتها ، جامعة القاهرة ، فرع الخرطوم .

والجامعة الاسلامية ومعهد اللغة العربية بأم درمان .

* السودان واحدة من دول العالم الثالث التى تعنى من الثالوث المشئوم ، الفقر والجهل والمرض ، وعلى وجه التحديد فالسودان من أفقر دول العالم واكثرها تخلفا . وفى السطور التالية نوضح أهم ملامح الفقر والتخلف ف السودان .

جدير بالذكر أن عدد اللاجئين فى أفريقيا عام ١٩٨١ كان أكثر من ستة ملايين نصفهم تقريبا من الأولاد ومعظمهم من تشاد وأوغندا والصومال وارتيريا والحبشة وتتحمل السودان والصومال سنويا اعباء ضخمة بسبب استيعاب الاعداد الضخمة من هؤلاء اللاجئين ، هذا الى جانب أن السودان فى حد ذاتها واحدة من دول حزام الجفاف الشديد فى افريقيا والذى يمتد من جزر الرأس الأخضر غربا حتى الصومال شرقا مارا بالسودان .

وهكذا وبمناسبة الضائقة الاقتصادية التى تمر بها السودان نجد فيها يخص ديونها الخارجية مثلا ازديادا رهيبا فى هذه الديون فى العقد الماضى ٧٠ ـ ١٩٨٠ بحيث أصبحت تشكل جزءا كبيرا من الدخول القومى . فبينما كانت ديون السودان الخارجية فى ١٩٧٠ هى ٣٠٨ مليون دولار أمريكى بنسبة ١٥,٣٪ من الناتج القومى ، نجدها وصلت فى عام ١٩٨٠ الى ٣٠٩٧٧ مليون دولار أمريكى بنسبة ٣٧,٢٪ من الناتج القومى للسودان مما يبرز لنا خطورة مثل هذه الوضع الاقتصادى السىء فى السودان والذى يفرض أعباء كثيرة على الحكومة والشعب معا لايجاد حلول أو علاج له .

كما أن من أبرز ملامح التخلف فى السودان اجتماعيا وثقافيا انخفاض نسبة التعليم ، حيث ان الالمام بالقراءة والكتابة فى السودان ـ ١٩٧٥ ـ لم يتجاوز ١٥٪ من عدد السكان البالغين بالسودان وجدير بالذكر أن نسبة الأمية فى أفريقيا كلها ٦٠٪ اجماليا ، وفى العالم العربى بلغت ٦٢٪ من السكان ، وهذا حسبما أعلنته رابطة القراءة الدولية .

من ملاح التخلف أيضا المرض ، واذا كان مرض البلهارسيا ـ على سبيل المثال ـ منتشرا

بصورة مفزعة فى افريقيا عامة وبلغت نسبة الاصابة به فى مصر - مثلا - ١٩٧٤ الى ٢٢٪ من عدد السكان ، بل وصلت الى ٤٥٪ فى بعض مناطق مصر - الفيوم - عام ١٩٦٨ اذا كان الوضع هكذا ، فان هناك حالات أضخم خطورة من ذلك فى افريقيا وهى بالتحديد فى السودان .

وعلى جانب ضعف الامكانيات وعدم القدرة على استثمار الثروات الطبيعية بالسودان نذكر أن يوجد بالسودان ٥٠٤٠٠٠ كيلو مترا مربعا مساحة أراض قابلة للزراعة ، ومساحة الأراضى المروية منها فقط ١٠٢٠٠ كيلو متر مربع .

■□■□■

مبحث ج . موجز تاريخ التجربة الديمقراطية بالسودان منذ استقلاله وحتى ثورة ٢٥ مايو ١٩٦٩*

مقدمة :

أحاطت ظروف عديدة بمحاولات وضع دستور دائم للسودان . وكانت أولى هذه المحاولات هى اللجنة القومية للدستور التى شكلت فى سبتمبر ١٩٥٦ لوضع مشروع للدستور الدائم يعرض على الجمعية التأسيسية عند قيامها ، وقد قامت هذه اللجنة بوضع مشروع متكامل للدستور تقدمت به للحكومة فى ابريل ١٩٥٨ ولكن قبل عرضه على الجمعية التأسيسية وقع الانقلاب العسكرى فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ وأطاح بكل أجهزة الديمقراطية .

وبعد قام ثورة أكتوبر ١٩٦٤ أجريت انتخابات عامة وقامت جمعية تأسيسية لتضع وتصدر دستورا دائما للسودان ، وشكلت لجنة قومية ثانية من داخل وخارج الجمعية لتضع مشروع الدستور وبعد فراغ اللجنة من مهمتها عرض مشروع الدستور على الجمعية التأسيسية التى شرعت فى مناقشته الا انها قبل أن تفرغ من مهمتها حلت لأسباب سياسية فى فبراير ١٩٦٨ .

ثم أجريت انتخابات عامة أخرى فى مايو ١٩٦٨ وقامت الجمعية التأسيسية الثالثة لتضع وتصدر الدستور الدائم ، وكونت لجنة قومية لوضع مشروع الدستور ، الا أن المعارضة قاطعت هذه اللجنة لعدة أسباب منها أن المعارضة ترى ألا داعى لتكوين لجنة جديدة لوضع مشروع جديد للدستور لأن مشروع الدستور الذى بدأت الجمعية السابقة مناقشته قد تم اعداده وما على الجمعية التأسيسية الحالية الا مواصلة بحث ذلك المشروع واقراره ، وأخيرا فى سبتمبر ١٩٦٨ اتفقت الحكومة ومعظم احزاب المعارضة على أن تكون مهمة اللجنة القومية الجديدة هى مراجعة المشروع القديم للدستور قبل عرضه على الجمعية التأسيسية أى أن تكون مجرد لجنة مراجعة .

وعندما فرغت اللجنة من مراجعة مشروع الدستور عرض على الجمعية التأسيسية وقبل أن تفرغ من مناقشته واجازته قامت ثورة ٢٥ مايو ١٩٦٩ وتسلم الجيش مقاليد السلطة فى البلاد وحلت الجمعية التأسيسية ضمن أجهزة الحكم التى حلتها الثورة .

والجدير بالذكر أن عدم وضع دستور دائم للبلاد طوال هذه المدة كان له تأثير بالغ على الحياة

---

* مرجعنا الأساسى فى اعداد هذا المبحث : دكتور ابراهيم الحاج موسى ، التجربة الديمقراطية فى السودان ، رسالة دكتوراة ، مكتبة الحقوق ، جامعة القاهرة .

السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى البلاد كما أضر ضررا جسيما بالمستقبل السياسى للسودان .

وقد تخللت تلك الفترة دساتير مؤقتة نظمت أمور البلاد الا أنها لم تكن تمثل مظلة الأمن الكافية للمجتمع كما سيتضح فى العرض الموجز لمراحل التجربة الديمقراطية فى تلك الفترة فى السطور التالية .

*** مرحلة دستور ١٩٥٦ المؤقت :**

كانت دولتا الحكم الثنائى للسودان (الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة) قد أبرمتا إتفاقا بينهما فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ بشأن الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان . وباعلان استقلال السودان فى ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ انتهى العمل بدستور الحكم الذاتى .

ومن البديهى أنه من المستحيل وضع دستور دائم للبلاد بين عشية وضحاها لأن الجمعية التأسيسية التى من المفروض أن تضع الدستور الدائم سوف تستغرق اجراءات انتخابها مدة طويلة .

واستقر رأى المسئولين على أن يصدر البرلمان السودانى القائم حينذاك دستورا مؤقتا للعمل بموجبه حتى يتم وضع الدستور الدائم . فكونت لجنة فنية بوزارة العدل لتنقيح قانون الحكم الذاتى واستبعاد المواد التى لا تتلائم مع الكيان المستقل للدولة الجديدة مثل مواد الفصل الثالث الخاصة برأس الدولة واضافة المواد التى يقتضيها وضع السودان كدولة مستقلة ذات سيادة لها من مقومات الدولة ما يؤهلها لذلك .

وقد قامت اللجنة الفنية بالعمل الموكول اليها فى سرعة مذهلة وتقدمت بمشروع الدستور المؤقت للحكومة فى أواخر ديسمبر ١٩٥٥ وعرض المشروع أولا على الأحزاب السياسية المختلفة التى انتهت مناقشاتها له بالاتفاق على أحكامه فى وقت وجيز ، ثم قدم المشروع للبرلمان فى جلسة مشتركة للموافقة عليه واصداره دستورا مؤقتا للسودان ليعمل به ابتداء من أول يناير ١٩٥٦ .

وقد نصت المادة الثانية من الدستور السودانى المؤقت الصادر فى أول يناير ١٩٥٦ م فى فقرتها الأولى على أن « يكون السودان جمهورية ديمقراطية ذات سيادة ».

وقد أفرد هذا الدستور فصله الثالث لمجلس السيادة الذى هو رأس الدولة ورأس السلطة التنفيذية ، وخصص فصله الرابع للهيئة التنفيذية ، وهذه الهيئة الى جانب مجلس السيادة يشكلان ما يعرف بالسلطة التنفيذية ، كما كرس فصله الخامس لدراسة الهيئة التشريعية وخصص فصله التاسع للهيئة القضائية ، ويلاحظ أن الدستور استعمل لفظ هيئة بدلا من سلطة مثل الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية ، ويقصد بالهيئة الأجهزة التى تقوم بالسلطة .

وطبقا لهذا الدستور فقد أخد السودان بنظام الجمهورية البرلمانية الذى يعتبر رأس الدولة فيه رمزا ليست له سلطات ، وأن السلطات تتركز أساسا فى الهيئة التشريعية والوزارة ، وبالتالى فليس

يهمنا بحث مزايا وعيوب وحدة الرئيس أو مجلس السيادة لأنه ليس لأى منهما دور فى ممارسة السلطة وأن كان دستور ١٩٥٦ أخذ بنظام مجلس السيادة لظروف أملت ذلك .

والجدير بالذكر أن مشروع الدستور السودانى الذى وضع ونشر فى أوائل ١٩٥٨ قد هجر نظام مجلس السيادة وأخذ بنظام وحدة الرئيس أو رأس الدولة الواحدة فى المادة ٣٧ منه ، وقد أشرنا مسبقا الى أن هذا المشروع قبل أن يعرض على الجمعية التأسيسية وقع الانقلاب العسكرى فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ .

وكذلك أخذ مشروع الدستور الجديد بنظام وحدة رأس الدولة .

- ٥ -

* مرحلة الحكم العسكرى بعد انقلاب ١٩٥٨ :

استمر الدستور السودانى المؤقت الصادر فى يناير ١٩٥٦ مطبقا حتى قيام الانقلاب العسكرى فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ (١) حيث عطل قادة الانقلاب الحياة السياسية وألغوا الدستور وحلوا البرلمان وعطلوا الصحف وصادروا الحريات العامة وأعلنوا حالة الطوارىء وحكموا البلاد حكما عسكريا جثموا فيه على صدور الأمة ست سنوات أذاقوا خلالها الشعب السودانى الذل وساقوه سوء العذاب ، وعندما شعر كل فرد من أبناء الشعب السودانى بوطأة الحكم العسكرى وظلمه وجبروته هبت جموع الشعب عن بكرة أبيها معلنة ثورة الحادى والعشرين من اكتوبر عام ١٩٦٤ الشعبية ولم تهدأ ثائرة الشعب الا بعد أن قضى على الطبقة العسكرية الحاكمة وأعيدت الحياة السياسية للبلاد وأطلقت الحريات العامة وأعيد العمل بالدستور بعد ادخال التعديلات اللازمة عليه .

وفى الواقع فقد سبقت هذا الحكم العسكرى عدة ظروف وأوضاع سياسية جعلت الشعب السودانى لم يقاوم ذلك الانقلاب فى بادىء الأمر حتى تكشفت للشعب مساوؤه وأسفر عن نياته التسلطية على البلاد وأهلها .

وتجسدت هذه الأوضاع فى أسباب محددة أدت الى هذا الانقلاب يمكن ذكرها فيما يلى :

(١) فساد الحياة السياسية .

(٢) الخطر الخارجى :

أ) الضغوط الأجنبية .   ب) الاتحاد مع مصر .

(٣) القضاء على محاولات صغار الضباط للقيام بانقلاب عسكرى .

(٤) تسليم رئيس الوزراء السلطة العسكرية .

وكان فساد الحياة السياسية وسوء الأحوال الاقتصادية عام ١٩٥٨ قد خلقا سخطا عاما لدى

---

(١) بقيادة الفريق ابراهيم عبود .

جميع المواطنين من أفراد الشعب السودانى ، مما حدا بهم الى التطلع الى جيش البلاد الباسل لينقذها من الانهيار السياسى والاقتصادى خاصة وأن الجيوش فى بعض البلاد العربية كسوريا والعراق قد انقذت تلك البلاد من الفساد السياسى الذى كان منتشرا ، كما أن تجربة ثورة ٢٣ يوليو المصرية ، وما حققته للشعب المصرى من مكاسب كانت مثار اعجاب السودانيين الذين كانوا يتطلعون دائما نحو اخوانهم فى الشمال لاقتباس كل حسن عندهم .

الى جانب هذا كان الشعب السودانى يثق فى جيشه الوطنى القوى ثقة كاملة فهو الذى ساهم فى نصرة الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية حيث أبلى بلاءا حسنا فى المعارك التى خاضها فى الصحراء الغربية داخل الأراضى الليبية ، وفى حدود السودان الشرقية المتاخمة للحبشة حيث انتصر على الايطاليين فى موقعة كرن الشهيرة ، ونال سمعة عالمية فى العمليات الحربية فى كثير من معارك الحرب العالمية الثانية وأثنى على دوره امبراطور الحبشة هيلا سلاسى .. ألخ ، كذلك كسب ثقة الأمم المتحدة عندما عملت كتيبة منه مع قواتها فى الكونغو الأمر الذى حدا بالأمم المتحدة الى طلب كتيبة أخرى .

كل هذه العوامل ، فساد الحياة السياسية والاقتصادية ، ثقة الشعب فى الجيش ، ثم رغبة الشعب فى التغيير ، جعلت الشعب يؤيد حركة الجيش واستلامه السلطة .

وأيد السيد عبدالرحمن المهدى راعى طائفة الانصار ، هذا الانقلاب ، كما أيده السيد على الميرغنى راعى طائفة الختمية ، وكان لتأييد هذين الزعيمين الكبيرين للانقلاب اثره الكبير مما أعطى شرعية شعبية كبيرة له .

واتخذت كل طوائف الشعب أحد موقفين ، أما التأييد أو السلبية .

وكان الشيوعيون من القلة التى لم تؤيد الانقلاب .

الخدعة المألوفة :

كان مما شجع المواطنين أيضا على تأييد الانقلاب أن قادة الانقلاب قد أوضحوا فى بياناتهم الأولى أن وضعهم مؤقت وأنهم سيرجعون الى ثكناتهم بعد استقرار أحوال البلاد السياسية والاقتصادية وزوال الأخطار الخارجية التى تهدد كيان البلاد وانهم بعد تحقيق الاستقرار سوف يعملون على اجراء الانتخابات العامة قبل رجوعهم الى ثكناتهم ، وقد كان بعض قادة الانقلاب يرى أن يرجع الجيش الى ثكناته بعد استقرار الأحوال فى مدة قصيرة أقصاها سنة تجرى بعدها الانتخابات العامة .

غير أن قادة الجيش لم يفوا بوعودهم واتضح للشعب بعد مضى عام كامل انهم لم يفعلوا شيئا للبلاد ، بل انهم صادروا الحريات العامة وزجوا بالمواطنين فى السجون والمعتقلات ، وانتهجوا سياسة خارجية موالية للاستعمار ومناهضة لسياسة الدول المتحررة فى العالم العربى والقارة

الأفريقية ، كما وضح للمواطنين أن الطبقة الحاكمة من العسكريين سوف لا تتنازل عن الحكم فى مدة عام أو عامين ويتضح ذلك من خطاب الفريق ابراهيم عبود بمناسبة مرور عام على الانقلاب حيث قال « وقد وعدتكم فى خطابى الأول أن رائدنا كان تصحيح كل الأوضاع البالية التى كانت تسم الحياة فى ذلك الحين وكنت أدرك تماما أن ذلك لن يتم بين شهر وشهر أو سنة وأخرى لأنه يقضتى اعادة بناء المجتمع على أسس سليمة راسخة وهذا يتطلب دارسة وسيرا حكيما فى التنفيذ وعندئذ وضحت الرؤية للشعب وأخذ يقاوم الحكم العسكرى بكل ما أوتى من قوة .

لا تدعو الحاجة الى الحديث باسهاب عن الحكم العسكرى ومساوئه وتسلطه وتركيز السلطة .. الخ فى أى بلد فى العالم تعرض لهذا النوع من الحكم فى حقبة ما من تاريخه .

ولكن نشير الى بعض مؤشرات ديكتاتورية هذا الحكم ، وعلى وجه التحديد فى السودان بعد انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ العسكرى ، فنجد أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة ركز فى يد قائد الانقلاب السلطات الآتية :

(١) السلطة الدستورية العليا فى السودان .

(٢) جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية .

(٣) القيادة العليا للقوات المسلحة .

وبذلك أصبح قائد الانقلاب ديكتاتورا عسكريا مطلقا .

كما لن نخوض فى ذكر وقائع وتفاصيل مساوىء ذلك النظام ، ولكننا نشير الى أنه لم يعد مقبولا لدى الجماهير بنهاية السنة الأولى من عمره ، وتوالت الحركات المناهضة له من قبل العمال والنقابيين والمزارعين والطلبة والأحزاب ، ورغم ما لاقته حركات المقاومة التى قادها كل هؤلاء بين الحين والآخر من ضربات حادة من النظام الحاكم وانتكاسات أحد على أيدى رجاله ، الا أن كل ذلك كان له أعظم الأصداء فى نفوس ابناء الشعب السودانى الذى هبت ثورته المدوية فى ٢١ أكتوبر ١٩٦٤ التى تعتبر من الأحداث الفريدة والنادرة والتى وقف فيها الشعب الأعزل فى وجه الدبابة والمدفع وأصر على أن يسود ويقهر فكان له فعلا أن ساد وقهر وقضى بعزيمته وهو أعزل على قائد الدبابة ومصوب المدفع .

وهبت كل طوائف الشعب تقاوم رجال النظام العسكرى تحركها المعاناة والأوضاع القاسية التى خلقها هذا النظام من قهر للحريات واضطرابا اقتصاديا وسياسية الى جانب مشكلة الجنوب .. ألخ .

---

* مرحلة ثورة أكتوبر ١٩٦٤ :

قامت ثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٤ لتطيح بالحكم العسكرى وتعيد للشعب حقوقه المسلوبة من دستور وحريات عامة وديمقراطية كاملة .

ومن الطلبة الذين أشعلوا الشرارة الأولى للثورة واساتذة الجامعة الذين ساندوهم فى صراعهم والقضاة والمحامين الذين أعلنوا الأضراب السياسى والعمال والمزارعين وموظفى الخدمة المدنية الذين نفذوا الاضراب . . من هؤلاء جميعا تكونت الجبهة الوطنية للهيئات كحارسة للثورة ثم انضم اليها فيما بعد ممثلون من المعلمين واتحادات الموظفين بمختلف الوزارات وتوسعت الجبهة وأصبحت بمثابة حارس للثورة ورقيب على أعمال الوزارة فيما بعد .

وأصبح ممثلو الهيئات فى الجبهة هم حلقة الاتصال بين هيئاتهم وبين الجبهة الوطنية قائدة الاضراب السياسى .

واستمر الاضراب السياسى كأقوى ما يكون وتحت ضغوطه وضغوط الضباط الأحرار الذين حاصروا القصر الجمهورى مساء ٢٦ أكتوبر اصدر الفريق ابراهيم عبود مساء نفس اليوم قرارا بحل كل من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء وتكوين حكومة انتقالية تحوز ثقة المجلس المركزى الذى دعى للانعقاد يوم ٣ نوفمبر ١٩٦٤ (وكان المجلس المركزى فى ذلك الوقت الى جانب رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة يشكلان الهيئة التشريعية للسودان).

وابتهج المواطنون بقرار حل المجلس الأعلى وحل مجلس الوزراء وخرجت المظاهرات فى مساء ذلك اليوم معبرة عن سرور المواطنين الذين جابوا طرقات العاصمة مهللين يعانقون جنود وأفراد القوات المسلحة الذين كانوا يجوبون الطرقات أيضا بدباباتهم وعرباتهم المصفحة منذ ٢٢ أكتوبر لحفظ الأمن والنظام .

غير ان ابتهاج المواطنين بقرار حل المجلس الأعلى ومجلس الوزراء لم يلههم عن الخدعة والمؤامرات الكبرى التى دبرت ضد مكاسب الشعب وهى بقاء المجلس المركزى وبالتالى الابقاء على النفوذ العسكرى نظرا لما كان يضمه هذا المجلس من العديد من العسكريين خاصة الأعضاء الذين عينهم رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة .

ورفض الشعب هذه الوزارة وطالب بحل المجلس المركزى كما طالب بحكومة ديمقراطية تمثل الفئات التى اشتركت فى الاضراب السياسى ، من عمال ومزارعين ومثقفين ووطنيين وتكونت الجبهة القومية من ممثلين عن الأحزاب السياسية ، ومن ممثلين للجبهة الوطنية للهيئات ، وشرعت هذه الجبهة القومية الموحدة فى مفاوضة مندوبى القوات المسلحة الذين كلفهم الفريق عبود بذلك للخروج من الأزمة التى اكتنفت البلاد وأصبحت تهدد كيانها واستقلالها .

وعجلت أصداء أحداث المواجهة التى وقعت بين الجماهير بقيادة الطلبة من جهة وحرس القصر الجمهورى من جهة أخرى وسقوط اثنى عشر شهيدا ، عجل ذلك بالوصول الى حل سريع بين طرفى التفاوض (مندوبى القوات المسلحة ، ومندوبى الجبهة القومية الموحدة) واتفق الطرفان على ميثاق وطنى وتشكيل حكومة انتقالية .

وأعلن ما عرف بـ « الميثاق » فى ٣٠ أكتوبر ١٩٦٤ متضمنا قيام وزارة انتقالية تتولى الحكم وفقا لأحكام دستور ١٩٥٦ وتكون أول مهامها اجراء انتخابات حرة عامة فى موعد أقصاه مارس ١٩٦٥ ويكون الفريق عبود رئيسا للدولة ويباشر سلطاته بمشورة مجلس الوزراء كما يقوم بتصريف شئون القوات المسلحة .

وقد تضمن الميثاق الوطنى المبادىء الأساسية الآتية :

أولا : تصفية الحكم العسكرى .

ثانيا : إطلاق الحريات العامة .

ثالثا : رفع حالة الطوارىء والغاء جميع القوانين المقيدة للحريات فى المناطق التى لا يخشى فيها من اضطراب الأمن .

رابعا : تأمين استقلال القضاء .

خامسا : تأمين استقلال الجامعة .

سادسا : اطلاق سراح المعتقلين السياسيين والمسجونين من المدنيين فى قضايا سياسية .

سابعا : أن ترتبط الحكومة الانتقالية بانتهاج سياسة خارجية ضد الاستعمار والاحلاف .

ثامنا : تكوين محكمة استئناف مدنية من عدد من القضاة لا يقل عن خمسة تؤول اليها سلطة رئيس القضاء ، القضائية منها والادارية .

تاسعا : ان تكون لجنة لوضع قوانين جديدة تتمشى مع التقاليد السودانية .

وبقيام الحكومة الانتقالية وفقا للميثاق الوطنى والتى تتولى الحكم بموجب دستور ١٩٥٦ الذى أعيد العمل به حقق الشعب انتصاره الثانى بعد أن كان قد حقق انتصاره الأول يوم حل كلا من المجلس الأعلى ومجلس الوزراء .

ثم أيضا بقيام الحكومة الانتقالية انتهى الاضراب السياسى وعاد كل مواطن الى مزاولة عمله كالمعتاد ، وأخلد الشعب الى السكينة مع يقظة تامة وتحفز واستعداد كامل لحماية الثورة ومكاسبها فى أية لحظة .

اتضح مما سبق أن مندوبى الجبهة القومية الموحدة قد توصلوا مع مندوبى القوات المسلحة الى اتفاق صدر فى شكل ميثاق وطنى ، وأنه قد تم الاتفاق على اعادة العمل بدستور ١٩٥٦ بعد ادخال التعديلات اللازمة عليه ، وقيام حكومة انتقالية يكون من مهامها اجراء انتخابات الجمعية التأسيسية فى موعد اقصاه مارس ١٩٦٥ .

ثم فى الخطاب الموجه للشعب من رئيس الوزراء السودانى فى ٣٠ أكتوبر ١٩٦٤ أعلن رئيس

الوزراء الميثاق الوطنى كما تضمن الخطاب ما يكمل بنود هذا الميثاق .

وهكذا أصبحت هناك عدة وثائق تحكم وتوضح تشكيل السلطات واختصاصاتها فى فترة الانتقال أولا وفى ظل الجمعية التأسيسية وحتى وضع الدستور الدائم ثانيا وهذه الوثائق هى :

١ - بنود الميثاق الوطنى .

٢ - ما جاء بخطاب رئيس الوزراء بشأن الموضوعات التى اتفق عليها مندوبو كل من الجبهة القومية الموحدة والقوات المسلحة .

٣ - الدستور المؤقت الذى أعيد الى العمل تحت اسم دستور السودان المعدل ١٩٦٤ .

كما تجب الاشارة الى نقطة هامة أخرى هنا هى أن بنود هذا الميثاق لا تقيد فقط الحكومة الانتقالية أو الحكومات فى ظل مرحلة الجمعية التأسيسية بل انه يلزم كل حكومة قامت أو تقوم بعد ثورة اكتوبر سنة ١٩٦٤ .

وكما ذكرنا من قبل فان الجمعية التأسيسية التى قامت ١٩٦٥ قد حلت لأسباب سياسية فى فبراير ١٩٦٨ وقد تضمن قرار حلها الدعوة الى اجراء انتخابات عامة لجمعية تأسيسية أخرى وبالفعل أجريت الانتخابات فى ابريل سنة ١٩٦٨ لانتخاب هذه الجمعية والتى عقدت أول جلسة لها فى ٢٧ مايو سنة ١٩٦٨ م .

وجدير بالذكر أن هذه التجربة الديمقراطية الرائدة فى السودان لم تهنأ بنجاحها طويلا ، فقد أصيبت بانتكاسة خطيرة أخرى حيث تجمعه ظروف وأسباب عديدة لا مجال لذكرها هنا ، وكانت وراء اندلاع ما عرف بثورة ٢٥ مايو ١٩٦٩ التى قام بها صغار ضباط الجيش (١) بالاشتراك مع بعض المدنيين كنتيجة حتمية لتلك الظروف والاسباب وللحالة السياسية والاقتصادية السيئة التى عمت البلاد .

وحل رجال الثورة الجمعية التأسيسية ضمن الأجهزة الأخرى مثل مجلس السيادة ومجلس الوزراء ولجنة الخدمة المدنية بموجب أمر دستورى صدر فى ٢٥ مايو ١٩٦٩ وتم ايقاف العمل بالدستور المؤقت الصادر ١٩٦٤ كما تم حل كل الأحزاب السياسية .

حتى الآن . .

ربما يلمس القارىء الكريم أننا أسهبنا فى الحديث عن صورة معاناة عاشها شعب السودان على يد رجال الحكم العسكرى (بعد انقلاب عبدو ١٩٥٨) ، تلتها صورة كفاح مشرفة لهذا الشعب فى مواجهة هذا النظام حتى تخلص من سطوته (بثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٤) ثم يقول القارىء : ليس هذا موضوع كتابنا . .

---

(١) بقيادة اللواء جعفر محمد نميرى

ولكن من وجهة نظرنا نقول : ليس هذا إلا إشارة لأصالة وتمرس شعب السودان على طريق الديمقراطية . . هذا من جانب ، ومن جانب آخر : فنحن نهيء ذهن القارىء الكريم لمعايشة فصول ملحمة الكفاح الجديدة التى فيها تلخص نفس هذا الشعب من نظام حكم عسكرى أخر رأسه جعفر نميرى بدءا من ٢٥ مايو ١٩٦٩ فهنش الجسد السودانى ومزق كرامة ابنائه واستمر حتى ٥ أبريل ١٩٨٥ .

ورغم انه قيل يوما : ان ما حدث فى ٢٥ مايو ١٩٦٩ كان ثورة بل واعتبرت امتدادا لثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٤ فقد قيل مؤخرا عسكر ذلك تماما . . قيل انها كانت حركة أدت بالبلاد الى هاوية الديكتاتورية النميرية التى أصابت البلاد بسرطان الفساد السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، الأمر الذى أدى الى اشعال نار أتونية صعقت نظام النميرى فى ثورة شعبية عنيفة هى ثورة مارس/ ابريل ١٩٨٥ .

- ٠ -

■□■□■

الباب الثانى :

ملامح نظام الحكم النميرى

الفصل الأول

على الجانب السياسى [1] والدستورى والأمنى

مقدمة :

● **قبل ٢٥ مايو ١٩٦٩ كان واضحا أن الديمقراطية فى السودان فى مأزق وبدا الطريق ممهدا لقيام انقلاب عسكرى فقامت حركة الانقلاب بقيادة جعفر نميرى ليضع حدا لصراعات الاحزاب السياسية ..**

● كان الانقلاب متألفا من ثلاث جبهات هى الجيش بقيادة اللواء جعفر نميرى ، والقوميون العرب بقيادة رئيس القضاة السابق بابكر عوض الله ، والجناح المنشق عن الحزب الشيوعى السودانى .

● وكان واضحا من البداية أن الانقلاب محاولة من أنصار الدستور العلمانى لوضع نهاية لمخططات الدستور الاسلامى ، ورفع النظام الجديد شعارات اشتراكية راديكالية ، واستند نظام نميرى من البداية الى أيديولجية ثورية كقاعدة للشرعية محاولا أن يجعل من حركة مايو ثورة ترث شرعيا ثورة أكتوبر ١٩٦٤ ، وتأثرت أيديولوجية النظام فى تلك المرحلة بشعارات ثورة ٢٣ يوليو المصرية ..

● ونتيجة منطقية لذلك حدثت مواجهة بين القوى التنفيذية والانقلاب وشهدت جزيرة أبا سنة ١٩٧٠ أولى المعارك وتساقط الالاف من الانصار بين قتيل وجريح وقتل الامام الهاد المهدى زعيم الانصار .

- التصفيات النميرية .

---

(١) لمزيد من التفصيل ، راجع ايمان محمد حسن ، السودان من المهدى الى سوار الذهب ، عرض وتقديم لدراستين مقدمتين الى ندوة العلوم السياسية فى الوطن العربى التى انعقدت فى قبرص فى ٤ فبرايرة ١٩٨٥ الأولى عن العلاقة بين السياسة والدين فى السودان ، أعدها د . أحمد البشير الامين ، والثانية عن الشرعية السياسية وممارسة السلطة .. دراسة فى التجربة السودانية المعاصرة ، اعدها د . محمد بشير حامد والدكتوران من اساتذة العلوم السياسية فى السودان ، هذا العرض نشر فى عدد ٢٧ يونية بالجمهورية القاهرية ، ١٩٨٥ ..

بعد أن تخلص نميرى من الانصار انقلب على حلفائه من الشيوعين والقوميين وبدأت حمـلات مكثفة لمطاردة الشوعيين واعتقالهم .

ثم قامت المحاولة الفاشلة فى يوليو ١٩٧١ من جانب بعض الضباط الشـيوعيين والـديمقراطيين للاستيلاء على السلطة ، ولكن عاد نميرى للحكم وقام بـاعدام رجـال الصـف الاول فى الحـزب الشيوعى واتحاد نقابات العمال وسجن رجال الصف الثانى وهكذا دخـل السـودان مـرحلة جـديدة تتميز بالعنف والصدام والمؤامرات الخارجية والقمع الداخلى والتصفية الجسدية . .

ـ وعمل نميرى فى تلك الفترة على تدعيم وتركيز دعائم حكمة فأجرى استفتاء اكتوبر ١٩٧١ ام اعتلى به رئاسة الجمهورية ، وقام بحل مجلس قيادة الثورة ليحتكر السـلطة السـياسية فى البـلاد . ومن ناحية اخرى قام نميرى بتأمين سلطته فى الجنوب عن طريق اتفـاقية اديس أبـابا مـع قـادة الجنوب ، وتعد تلك الاتفاقية انجازا كبيرا لحكومة نميرى حيث اعطى الجنوب حكما اقليميا ذاتيـا فى اطار وحدة الدولة السودانية ، وتشكلت بموجبها حكومة اقليمية فى الجنوب لها أجهزتها التنفيذية والتشريعية واستوعبت الانيانيا(١) فى قوات الجيش **النظامى** السودانى .

وقد منحت هذه الاتفاقية جعفر نميرى بعضا من الشرعية ، واكسـبته مصـداقية فى الخـارج ، حيث وضعت نهاية لحرب استمرت قرابة السبعة عشر عاما ، كما اعـطت نميـرى دفعـة قـوية للاستمرار فى الحكم على قاعدة شعبية ورصيد سياسى فى الجنوب .

ـ كما قام نميرى فى سنة ١٩٧٣ ببناء قاعدة شعبية للحكم عـن طـريق الاتحـاد الاشـتراكى السودانى وذلك فى اطار ملء الفراغ السياسى بعد الضربات التـى وجهـت لـلاخوان المسـلمين والشيوعيين وغيرهما من القوى السياسية . .

ـ وصاحب هذا الاجراء تحول تدريجى نحو سياسات وممارسات ذات صيغة محافظة يمينية فى الشئون الاقتصادية والخارجية ، وبدأ النظام بتراجع بانتظام عن قـرارات التـأميم ، ويتـوجه نحـو تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى بهدف استقطاب الاسـتثمارات العـربية الغـربية ، وارتبـط بالاستراتيجية الأمريكية والغربية فى العالم العربى والافريقى .

ـ وارفق كل ذلك اصدار دستور دائم وضعه نميرى خاليا من الديمقراطية .

ـ وبدءا من ١٩٧٤ فرض نميرى مزيدا من السيطرة وتركيز السـلطة ومنـح منصـب الجمهـورية سلطات استثنائية تجعله الحاكم بأمره .

---

(١) الانيانيا : الجناح العسكرى المسلح لحركة الانفصال فى الجنوب .

- حصل نميرى على فترة ولاية ثانية فى عـام ١٩٧٧ ، وتخللـت تلك الفتـرة بعض الخـطوات التدريجية نحو تطبيق الشريعة الاسلامية ، وفى عام ٧٩ أصدر قرارا بترقية نفسه الى رتبة المشير ثـم أعيد انتخابه فى ابريل ١٩٨٣ لفترة رئاسة ثالثة مدتها ست سنوات .

ـ المصالحة الوطنية الكاذبة

- أعلن نميرى بعد ذلك ماعرف بـ « اعلان المصالحة الوطنية » ، الذى فتح الباب به جزئيا للتعاون مع المعارضة السودانية بفرض تحقيق مصالحة وطنية والجـديدر بـالذكر ان حـدة العـداء المتبادلة قد تصاعدت بين النظام الحاكم فى السودان ، وبين قيادات الأحـزاب السياسية ، التى كونت فى المنفى جبهة وطنية لاسقاط نميرى ، وكانت هذه الجبهة تضم الحزب الـوطنى الاتحـادى بقيادة حسين الشريف الهندى ، وحزب الامة بقيادة الصادق المهدى ، والاخوان المسلمين بقيـادة د . حسن الترابى ، وحاولت المعارضة فى المنفى ان تحول دول استـمرار نـظام نميـرى وقـامت بمحاولات عديدة لاسقاطه ، ولكن اعلان المصالحة بين النظام وبعض قادة الجبهة المعارضة جاء مفاجأة للرأى العام السودانى . .

وكانت هذه المصالحة قد جاءت نتيجة لعدد مـن التـطورات ، منهـا أن نميـرى أدرك أن المواجهات المستمرة بينه وبين المعارضة قد انهكته داخليا وازمـت عـلاقاته مـع جيـرانه ، وعلى الأخص ليبيا وأثيوبيا ، كما ادت الى زعزعة الاستقرار السياسى فى السودان . .

- على جانب آخر أدرك بعض قادة المعارضة انه ليس من السهل الاطـاحة « بنميـرى » فهـو يتمتع بولاء ضباطه فى الجيش السودانى ، وكذلك بمساندة مصر فمنـذ وصـول نميـرى الى الحـكم سنة ١٩٦٩ تعرض للعديد من المحاولات الانقلابية وكانت مساندة النظام المصرى له امرا ضروريـا للتغلب عليها وتثبيت حكمه ، وقد يرجع سبب وقوف النظام فى مصر الى جانب نميـرى ونـظامه ، الى الارتباط الوثيق بين الامن القومى المصرى ونظيره السودانى ، ومـايترتب على ذلك مـن ان قيـام اى نظام معاد فى السودان قد يهدد امن النظام القائم فى مصر ، ومعـروف انـه سـنة ١٩٧٤ وقـع البلدان منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى بينهما ثـم وقفـت مصر الى جـانب النميـرى فى مواجهة محاولة الانقلاب التى وقعت ضده سنة ١٩٧٦(١) .

- قبل الصادق المهدى المصالحة ، حيث كان يأمل فى إمكانية احداث التغيرات التـى ينـادى بها من خلال العمل داخل مؤسسات الحاكم .

ووافق محمود محمد طه زعيم حزب الاخـوان الجمهـورى على المصـالحة ، على اسـاس ان

---

(١) راجع د . فاروق يوسف احمد ، مصر والعالم العربى ، سلسلة دراسات قومية ، عدد ١ ، القاهرة مكتبة عين شمس ، ١٩٨٥ ، ص ٧٤ .

نميرى كان يحارب الطائفية والشيوعية والالحاد .

وقبل د . حسن الترابى زعيم الاخوان المسلمين المصالحة ورحب بالدعوة دون قيد او شرط ، وقام بحل حزب الاخوان المسلمين ، والاشتراك فى اجهزة الحكم وحصل الاخوان بفضل ذلك التعاون على العديد من المناصب .

. . ولكن للاسف .

للاسف الشديد لم يطل عمر هذه المصالحة ، وفشلت .

ولم يصاحبها تغييرات جذرية فى هيكل الحكم أو سياساته ، ولم يتم الحوار المفتوح داخل التنظيمات السياسية . . ومن ناحية اخرى لم تكن المصالحة شاملة فلم تضم كل اطراف المعارضة مثل الشيوعيين وجناح الشريف الهندى ، ومن ناحية ثالثة فان اطراف المعارضة ذاتها اختلفت حول مضمونها ومفهومها ، وكان هناك خلاف بين المهدى والهندى ، وبين الهندى والترابى ، حول أسلوب المصالحة كذلك كان هناك خلاف بين المعارضة وبين النميرى حول مفهوم ومضمون المصالحة . .

وجاءت محصلة هذه المصالحة الكاذبة فى صالح نميرى حيث استطاع بذلك تفتيت قوى المعارضة باستقطاب الاخوان المسلمين ، وتحييد الانصار ، هذا ولولا المصالحة هذه التى سميت « وطنية » والتى كان من نتائجها غياب الانصار والاخوان المسلمين ، من صفوف المعارضة ، لولا ذلك ، لوجد نظام نميرى صعوبة بالغة فى تخطى الازمات الاقتصادية والسياسية الطاحنة المتتالية التى عصرت البلاد منذ ١٩٧٨ .

والأهم من ذلك فان المصالحة الوطنية أعطت نظام نميرى قدرا من الشرعية لم يكن متوفرا له فى الماضى ، كما أتاحت له نوعا من تدعيم قاعدته فى الجيش وفى الاتحاد الاشتراكى . ومكنته من التخلص من بعض منافسيه ، ولكن هذا لايعنى انها وفرت له الاستقرار فى الحكم ، وقد كان أهم عوامل عدم الاستقرار هذا فى البلاد هو أسلوب حكم الفرد الذى اتبعه نميرى ، حيث كان غياب الضوابط الدستورية والسياسية سببا اساسيا فى جعل قرارات نميرى عشوائية ، مما ادى الى الفشل الذريع والتخبط فى معالجة المشكلات السياسية والاقتصادية التى تعانى منها البلاد . .

وكان المستفيد الثانى من المصالحة الإخوان المسلمين بزعامة د . حسن الترابى .

اما محصلة تجربة المصالحة بالنسبة لطائفة الانصار ، فقد كانت سلبية ، حيث ان الموقف المتأرجح بين التأييد والمعارضة الذى اتخذه الصادق المهدى ، افقده فى تلك الفترة مصداقيته السياسية حتى وسط مجموعات من انصاره ، وانتهى الامر به الى المعتقل ، عندما قرر فى النهاية ان يجاهر برأيه ومعارضته لسياسة النظام . .

ورافق فشل المصالحة تطور آخر على مستوى الجنوب ، فقد ألغى نميرى اتفاق أديس آبابا ،

واعاد تقسيم الجنوب فى نهاية ١٩٨١ ، بهدف اضعاف الجنوب لتمكين السلطة المركزية من التغلب والسيطرة عليه خاصة بعد اكتشاف البترول . .

وتصاعد الموقف فى الجنوب ، وحتى ١٩٨٣/٦/٥ كان كثير من المراقبين يعتبرون اتفاقية أديس أبابا لعام ١٩٧٢ ، التى انهت حرب السبعة عشر عاما فى جنوب السودان اهم انجازات نميرى ، الا انه قام فى ذلك اليوم باعادة تقسيم الجنوب الى ثلاث مديريات ، مخلا بذلك باتفاقية اديس أبابا ، مما ادى الى استفحال الموقف ومشكلة الجنوب ودخولها طورا جديدا تمثل فى قناعة الجنوبين بضرورة التخلص من نميرى ، وايجاد حكم ديمقراطى فى الخرطوم ، كشرط لحل مشكلة الجنوب باعتبارها جزءا لايتجزأ من الواقع السودانى ، وهكذا اندلعت حرب الجنوب مرة أخرى لتكبد السودان المزيد من المال والارواح .

وأخذت المقاومة طابعا مسلحا ، وقامت حركة انيانيا الثانية ، وتكونت الحركة الشعبية لتحرير السودان ، ولم ترفع هذه الحركة شعار الانفصال كما رفعته حركة الانيانيا الاولى بل نادت باسقاط النظام القائم ، واقامة حكم علمانى بديل ، وتبنت قيادتها السياسية اتجاها يساريا ينادى بالاشتراكية كمنهج للحياة والحكم . .

وهنا تجب الاشارة ايضا الى عدد من التناقضات فى اتفاقية أديس ابابا ادت الى تأزم تجربة الحكم الذاتى الاقليمى فى الجنوب ، حيث أقامت الاتفاقية فيه نظام حكم يتسم بمظاهر البرلمانية أو شبه البرلمانية . فى حين كان نظام الحكم فى الخرطوم مغايرا لذلك فى تكوينه وأسلوبه ، ثم أدى تدخل الاتحاد الاشتراكى فى سياسات وسلطات المؤسسات الاقليمية من ناحية أخرى الى خلق مناخ من عدم الاستقرار العام وتدنى الفاعلية والتخبط فى تجربة الجنوب ، مما شجع على التدخل المركزى مرة أخرى فى مسار تجربة الجنوب ، ونتيجة للصراعات القبلية ايضا والتطموحات الشخصية للقيادات السياسية فى الجنوب .

- وحاول نميرى بعد ذلك تأكيد سلطته من جديد عن طريق التظاهر بتطبيق الشريعة الاسلامية ، وأيا كانت الدوافع ورء هذا المسلك النميرى ، فقد اكد كثير من المثقفين السودانيين على ان النظام الحاكم فى السودان اتخذ من الدين وسيلة لتبرير استمراريته وشرعيته ، فقد بدأ نميرى بتطبيق الحدود قبل تطبيق العدالة الاجتماعية والسودان يمبر بأسوأ ظروف اقتصادية ويعانى من مجاعة ، كما انه امر بتطبيق احكامها دون تمهيد يناسب ذلك وبصورة حادة . (حيث وصل قطع الأيدى فى السودان فى تلك الفترة البسيطة لتطبيقها هناك اكثر مما مارسته السعودية فى ربع قرن) .

بوادر انفجار الموقف فى وجه جعفر نميرى .

اذا كان من الممكن القول بأن « حاكم » السودان حين اقدم على تطبيق الشريعة الاسلامية فى

بلاده ، أقدم على مالم يقدم عليه آخرون من الحكام العرب لانهم يعرفون ان اعلان تطبيق الشريعة لارجعة فيه بغير حرب اهلية ، فلابد من القول ، بأن « السودان » دخل باعلان الشريعة هـذا ، مرحلة خطيرة من تاريخه السياسى ، واصبح بركانا او لبنانا جديدا يتصاعد منه الدخان ايـذانا بانفجار شديد وشيك . .

وقد أدى ذلك إلى تصعيد الوضع المتفجر فى الجنوب ، وتعطيل الدستور واعلان الأحكام العرفية ، وكان ذلك بمثابة اعلان الحرب على أية مجموعات أو أفراد يعارضون لسبب او لآخر قوانين الشريعة الاسلامية . .

●●●

★ الطريق إلى إعلان حالة الطوارىء :

وقع فى ابريل ١٩٨٤ هجوم بالقنابل على مطعم يزوره كبار المسئولين والعسكريين السودانيين فى مدينة جوبا بجنوب السودان ، قتل وجرح فيه عدد من الضباط المسئولين ، وذلك فى اطار سلسلة الهجمات التى كانت تشنها المعارضة المسلحة ضد مواقع الحكومة النميرية ، وعدد من المنشآت الأمريكية الغربية فى السودان .

واعترف النائب الأول لنميرى اللواء عمر الطيب بأن الخلايا الثورية موجودة بين صفوف الأطباء والطلبة بالجامعات ، وأن النظام السودانى قد وضع يـده على منشروات تحرض على الثورة ضد النظام . .

وقرر نميرى حل نقابة الاطباء ، بعد أن رفض اكثر من ألفى طبيب سودانى العدول عن استقالتهم الجماعية ، التى تقدموا بها احتجاجا على سوء الأوضاع الصحية فى السودان ، وأضرب الاطباء السودانيون لرفضهم لقرار الحل الرياسى فترة طويلة ، واتهم نميرى الأطباء بالعمل على تقويض نظام حكمه .

ثم كشف نميرى فى ابريل ١٩٨٤ أيضا بشكل رسمى عن محاولة انقلابية ضده ، واعلنت الحركة الشعبية لتحرير السودان أن النميرى قد استعان بعناصر المخابرات الامريكية والقوات المصرية ، لاحباط المحاولة . .

ثم قام المحاسبون موظفو الخزينة العامة بوزارة المالية السودانية باضراب عام من ١٩٨٤/٤/٢٦ . ولمدة عشرة أيام ، وقد وجه نميرى عبر الصحف الحكومية تهديدا بفرض اقصى عقوبة ضدهم فى حالة عدم انهاء الاضراب . .

وأشارت بعض المصادر الى أن قوات الثوار السودانية تمكنت من قتل اكثر من الف جندى حكومى ، بالاضافة الى تدمير العديد من الدبابات والمعدات ، وذلك خلال المعارك التى وقعت بين الثوار وقوات نميرى فى الايام الأخيرة من ابريل ١٩٨٤ . .

وقد ساهمت هذه الأحداث بالاضافة الى احداث ام درمان ، التى اتهمت فيها ليبيا القذافى بتدبير محاولة تآمر للاطاحة بنظام نميرى ، نقول ساهمت اسهاما شديدا فى اعلان حالة الطوارىء فى السودان .

فاعلن نميرى حالة الطوارىء الى اجل غير مسمى فى السودان ، كما أعلن حالة التعبئة فى المرافق العامة والقوات المسلحة ، وقال فى حديث عبر الاذاعة والتلفزيون فى ٨٤/٤/٢٩ ، ان أعداء حكومته تزايدوا فى الداخل والخارج وانه اتخذ هذه الخطوات لتحقيق اقصى قدر من الأمن . وذكر أن احزابا سياسية معارضة نشطت وتآمرت على الدولة ، وأن المتمردين فى جنوب السودان أعلنوا حربا على التنمية فى البلاد تحت شعارات شيوعية ، وانهم قد رفضوا دعوته لتطبيق الشريعة الاسلامية .

وأرجع نميرى الأسباب الاجمالية لهذه الاجراءات الى انتشار الفساد ، والى موجة الاضطرابات الأخيرة ، والى التحديات التى تواجه تطبيق الشريعة الاسلامية فى الجنوب السودانى ..

وقد منحت هذه القرارات التى اصدرها نميرى السلطة التنفيذية فى البلاد صلاحيات واسعة من بينها حق تفتيش المساكن ، وفرض الرقابة ، والسيطرة على وسائل النقل ، وفرض حظر التجول ، كما شكل محاكم عسكرية لمحاكمة من يخالفون احكام الشريعة الاسلامية والأحكام العرفية التى فرضت ، على ان تحل هذه المحاكم العسكرية محل المحاكم المدنية . وتصدر أحكاما غير قابلة للاستئناف .

وقد أكدت ردود هذا الفعل على الساحة العربية تدهور الاوضاع فى السودان ، وقدوم النظام على حافة هاوية . نستعرض بعضا من هذه الردود فيما يلى (١) :

★ قالت اذاعة ليبيا ان اعلان حالة الطوارىء فى السودان دلالة على افلاس نميرى السياسى وعدم قدرته على مواجهة الثورة المتصاعدة فى السودان ، واضطراره الى البطش عن طريق تعظيم الدور الأمنى للنظام .

★ كما اعلن راديو مونت كارلو ان المراقبين فى القاهرة وبقية العواصم العربية يعتبرون ان القرار السودانى يعكس عمليا حالة التدهور البطىء والوضع الداخلى بالسودان حيث يواجه نظام نميرى حركة انتفاضة مسلحة فى الجنوب ، واستياء شعبيا متصاعدا فى الشمال ..

★ وذكرت صحيفة التايمز البريطانية أن نميرى بدأ يفقد تدريجيا سيطرته على الامور فى السودان ، مما دفعه الى وضع البلاد تحت قانون الطوارىء ، ويعود ذلك فى الواقع الى مشاكله الداخلية وخاصة الاقتصادية والسياسية . وأشارت الصحيفة الى انه لولا المساعدات الاقتصادية

(١) راجع : سيد سعيد ، اعلان حالة الطوارىء فى السودان ، تقرير غير منشور ، مكتبة الادارة العامة للوثائق والمعلومات بالادارة المركزية للانباء والتحليل السياسى ، اتحاد الاذاعة والتليفزيون ، مايو ١٩٨٤ .

القادمة من الدول الغربية لما استطاع نميرى البقاء حتى الآن فى السلطة .

★ كما قالت صحيفة كريستان سيانس مونيتور ان الاجراءات الاخيرة التى اتخذتها حكومة السودان دليل على اعتراف نميرى بفشل جهوده المتكررة لاخماد التمرد فى الجنوب وتهدئة التوترات الاجتماعية والسياسية فى الشمال ، كما ان نميرى يشعر بأن مايتلقاه من دعم حلفائه التقليديين ولاسيما من مصر والولايات المتحدة - والتى تزايدت مساعدتهما منذ الغارة الجوية على أم درمان ليس كافيا لقهر خصومه العديدين . .

وذكرت الصحيفة أن هذه هى أول مرة يواجه فيها الرئيس نميرى تحديات خطيرة فى الشمال والجنوب فى آن واحد . واضافت ان اخطر ما فى المشاكل الراهنة - انذاك - هو احتمال توحيد قوى المعارضة فى شطرى البلاد . .

. . هذا ، وقد اتبع نميرى خطوة اعلان حالة الطوارىء فى البلاد ، خطوة اخرى هى اجراء تعديل وزارى على سبعة من كبار وزرائه فى مناصب حساسة مثل الداخلية والخارجية والدفاع بالاضافة الى اقالة الامين العام الاول للاتحاد الاشتراكى السودانى الذى كان يعتبر التنظيم السياسى فى السودان آنذاك . .

●●●

★أزمة دستورية ، أم سرطان ديكتاتورى ؟!

ثم تلت هذه الاحداث أزمة دستورية عصفت بالساحة السياسية فى السودان بدءا من يونيه ويوليو ١٩٨٤ (١) . .

كان نميرى قد تقدم بتعديلات للجنة الدستورية بمجلس الشعب السودانى فى ١٠ يونيه ١٩٨٤ ، وطالب بسرعة البت فيها ، الا أنه تقدم بتعديل للتعديل عندما وجد معارضة واسعة ثم تقدم بتعديل ثالث ، وفى اليوم الذى كان مقررا ان تجرى فيه عملية التصويت على التعديلات داخل البرلمان السودانى - ١٣ يوليو ١٩٨٤ - أمر الرئيس السودانى نميرى بتأجيل مناقشة مجلس الشعب لهذه التعديلات الدستورية المزمع اجراؤها لاجل غير محدد ، وكان نواب الجنوب فى البرلمان السودانى - البالغ عددهم ٢٧ نائبا - قد نجحوا فى اقناع ٩٨ من أعضاء المجلس - البالغ عددهم ١٥٣ نائبا - باضافة توقيعاتهم على وثيقة تطلب تأجيل المناقشة ، وبالفعل تم لهم ما أرادوا حين امر نميرى بتأجيلها الى أجل غير محدد . .

وكان مضمون هذه التعديلات التى سعى لاجرائها نميرى مايلى :

(١) رئيس الجمهورية هو قائد المؤمنين راعى الامة ورئيس الدولة وامامها ويتولى السلطة

(١) راجع سيد سعيد ، التعديلات الدستورية فى السودان ، تقرير غير منشور ، الادارة العامة للوثائق والمعلومات بالادارة المركزية للانباء والتحليل السياسى ، اتحاد الاذاعة والتليفزيون ، يوليو ١٩٨٤ .

التنفيذية ويشارك فى السلطة التشريعية ويعمل بموجب بيعة شرعية .

(٢) رئيس الجمهورية مسئول عن اقامة الدين وبسط الشورى والعدل وحماية القيم الدينية والروحية والسياسية ، وله ان يتخذ من الاجراءات وان يصدر من القرارات مايراه مناسبا ، وتكون قراراته ملزمة ونافذة . .

(٣) يكون النميرى رئيسا واماما مدى الحياة ويلتزم السودانيون بموجب البيعة ، مبايعة الشخص الذى يعهد اليه بعد وفاته ولاتحدد دورة بمدة معينة (أى مدى الحياة) وقد احدث هذا البند سخطا شديدا ، ولذلك تم ادخال تعديل ثان عليه يجعل مدة الرئاسة ستة اعوام قابلة للتجديد لمدد مختلفة . .

(٤) يكون لرئيس الجمهورية لجنة دائمة للانتخابات تتبعه مباشرة تتولى الاشراف على انتخابات مجلس الشعب او المجالس الاقليمية والمحلية أو اى استفتاء وهذا يعنى ان يتحكم الرئيس فى مقاليد العماية الانتخابية برمتها ويبعد عنها حيدتها . .

(٥) يعين رئيس الجمهورية مساعديه ويحدد استبقاءهم واختصاصاتهم وله ان يعفيهم من مسئولياتهم وعليهم ان يؤدوا قسما امامه" أقسم بالله العظيم ان اؤدى واجبى باخلاص وامانة متبعا شرع الله وكتابه وسنة رسوله ما استطعت وأن اسمع وأطيع رئيس الجمهورية فيما احب واكره مالم أوءمر بمعصية » . .

(٦) لرئيس الجمهورية أن يصدر أمرا بأن تفرض اية ضريبة وكذلك بان تعدل او تلغى ضريبة قائمة ، وهذا يحرم المجلس النيابى من اهم حقوقه واختصاصاته المالية وهى الضرائب ، فرضها او الغائها بواسطة ممثلى الشعب . .

(٧) رئيس الجمهورية هو الذى يعلن الحرب، وله الحق فى أن يرسل قوات الشعب المسلحة فى أية مهمة خارج البلاد ، إذا اقتضت مصلحة البلاد ذلك . .

(٨) تعدل المادة (٢٢٠) بحيث يصبح نقص البيعة للامام خيانة عظمى كما الغيت المادة (١١٥) التى كانت تجيز محاكمة رئيس الجمهورية اذا اتهمه ثلثا اعضاء مجلس الشعب وأصبح لايجوز مساءلة أو محاكمة الرئيس والامام .

■□■□■

الاهداف الحقيقية للتعديلات الدستورية :

اقترح نميرى تعديلات تشمل ١٢٣ مادة من الدستور وكان الهدف الحقيقى من وراء اجراء هذه التعديلات هو دمج ثلاثة قرارات سياسية خطيرة هى :

★ تقسيم جنوب السودان لثلاثة أقاليم منفصلة ، وانهاء الحكومة الموحدة للاقليم الجنوبى والذى تجاوز عمرها العشر سنوات . ★ تعميم الشريعة الاسلامية على كل السودان لتأكيد الهيمنة النظامية على أنحائه . .

★ توسيع سلطات رئيس الجمهوري بشكل لاحدود له لغرض استتباب أمن نظامه . .

ولكن فى النهاية كان وقف او تأجيل اتمام هذه التعديلات الدستورية انجازا كبيرا لقوى المعارضة السودانية ، التى استطاعت ان توقف جموح نميرى وتحد من الديكتاتورية الجديدة فى تعديلاته المزعومة . .

وهكذا كشف نميرى من خلال هذه التحركات ـ رغم غم تمكنه من إتمامها ـ عن أنيابه التى تسعى جادة لنهش الجسد السودانى وانتهاك كرامة ابناء السودان . .

■□■□■

الفصل الثانى

على الجانب الاقتصادى [1]

- رجل الشارع والسلعة الأساسية

أصبح الغلاء الفاحش الذى تصاعدت حدته فى الأعوام الأخيرة لحكم نميرى السمة البارزة لسوء الاوضاع الاقتصادية التى عانت منها البلاد فى تلك الفترة ، التى شهدت تضاعف اسعار السلع الاساسية بشكل جعلها بعيدة عن متناول الجماهير ..

وبمقارنة اسعا ربعض هذه السلع فى اواخر العهد السابق لنميرى - ١٩٦٨ - ثم اسعار نفس هذه السلع فى اواخر العهد النميرى - ١٩٨٤ - نلاحظ مايلى :

- زاد سعر السكر بمقدار سبعة أضعاف ، والفول المصرى بمقدار ٢٥ ضعفا ، وزيت الطعام بمقدار ثلاثين ضعفا والذرة بمقدار ستين ضعفا والجازولين بمقدار خمسة وأربعين ضعفا .

- ارتفعت أسعار الاراضى حوالى مائة مرة ، ومواد البناء بما يتراوح مابين خمسة عشر واربعين ضعفا ، وارتفع سعر الاخشاب مائة مرة .

- زادت اسعار الخدمات الطبية الخاصة من عشرة الى عشرين ضعفا .

ثم على الجانب الاخر ، الأجور ، فلم يزد الحد الادنى للاجور خلال نفس المدة الا بحوالى اربعة اضعاف وزادت بداية راتب تعيين الخريجيين بنسبة الضعف لمعظم التخصصات باستثناء بعض التخصصات الأخرى ، كالأطباء والقانونيين ، نتيجة للضغوط النقابية ..

وقد نشر فى يوليو ١٩٨٥ أنه بسبب الفجوة بين الدخول والأسعار انخفضت القدرة الشرائية لغالبية الجماهير السودانية ، وانحدرت اعداد كبيرة الى مادون خط الفقر ، ثم ادت موجة الجفاف والتصحر الى تفاقم الاوضاع ، ففى منتصف عام ١٩٨٥ قدر عدد المتأثرين بالجفاف والتصحر والمحتاجين للعون فى السودان حوالى ٨,٥ مليون نسمة ، وفى تقديرات أخرى قدر بحوالى نصف السكان ، وبلغ عدد من تركوا منازلهم مليونا ونصف مليون ومن يموتون يوميا بحوالى مائة وخمسين ..

---

(١) لمزيد من التفصيل راجع عمر سعد الدين ، واقع المأزق الاقتصادى فى السودان ، الأبعاد والجذور ، دراسة منشورة فى « السياسية آلدولية » عدد ابريل ، ١٩٨٦ ، ص ص (٤٦ - ٥٨) ، فقد اعتمدنا على كثير مما ورد فيها عند كتابة هذا المبحث .

★ لعبة صندوق النقد الدولى :

ولمواجهة تدهور الاوضاع والاداء الأقتصادى وعجز ميزان المدفوعات والميزان التجارى ، لجأ نظام نميرى الى فتح باب الاستدانة ، وقد اخدت ديون السودان فى الارتفاع منذ اواخر السبعينات حتى وصلت الى ١١,٩ مليار دولار فى ١٩٨٥ بينما كانت فى ١٩٨٠ (٣٠٩٧٧ مليون دولار امريكى بنسبة ٣٧,٢٪ من اجمالى النتائج القومى) وفى ١٩٧٠ كانت ٣٠٨ مليون دولار امريكى بنسبة ١٥,٣٪ من الناتج القومى (١) ..

وأضطر السودان الى قبول ارشادات صندوق النقد الدولى [٢] فخفضت قيمة الجنيه السودانى وقد نشرت الأهرام « القاهرية » فى ١٩٨٥/٢/٨ ان انخفاض سعر الجنيه السودانى يتم بصورة مضطردة وبشكل حاد ، حتى اصبح الدولار الامريكى الواحد يعادل ٤,٤ جنيها سودانيا ..

وترتب على ماسبق ان ارتفعت اسعار السلع الأساسية ، وقل الانفاق الحكومى على الخدمات الأساسية ، وان ارتفع فى غير ذلك ، وقامت الحكومة تدريجيا بالتخلى عن محاولة تحقيق حد أدنى من الاعتماد على الذات تحت مظلة صندوق النقد الدولى .

وبدأ صندوق النقد الدولى يتدخل فى رسم السياسة الزراعية وسياسة الانتاج والتصدير ، بشكل لم يكن يخدم الاقتصاد السودانى ، حتى ادى ذلك الى انخفاض انتاج « جميع » صادرات السودان ماعدا القطن . وعندما عارض أحد وزراء المالية تطبيق توصيات صندوق النقد الدولى فى ١٩٧٧ تم ابعاده من منصبه ..

★ الشبح الرأسمالى :

انغمس الاقتصاد السودانى فى رحاب النظام الرأسمالى العالمى وتجسد ذلك فى ظاهرة الاستثمار المباشر خاصة فى القطاع المصرفى حيث اتاح مناخ الانفتاح الاقتصادى منذ ١٩٧٢ عودة البنوك الاجنبية ، وهى بالتحديد : البنك العربى الأفريقى ، بنك تشيس مانهاتن ، بنك الاعتماد

---

(١) راجع : د . نبيل الطويل ، الحرمان والتخلف فى ديار المسلمين ، كتاب الامة ، صادر عن رياسة الحاكم الشرعية بقطر ، عدد ٧ ، ص ص (٤٠ - ٤٨) .

(٢) وفى الواقع فان هذا الصندوق يخدم سياسة لاشأن لنا بها هنا ، لكن من الضرورى على الاقل أن نبين أنها ليست لصالح دولنا النامية كالسودان أو مصر وقضية نفس الصندوق مع مصر تشهد بذلك ، ففى اتفاق برنامج التثبيت الاقتصادى الذى عقده الصندوق مع جمهورية مصر العربية للفترة مابين ٧٨ - ١٩٨١ كان الهدف المعلن لهذا البرنامج هو اخراج مصر من ازمتها الاقتصادية وتقليل نسبة عجز ميزانها التجارى ،

وفى الدراسة التى أجراها د .رمزى زكى الخبير فى معهد التخطيط القومى فى مصر ظهر أن الصندوق دخل مصر عام ١٩٧٨ وهى مديونة بـ ٨,٠٠٠ مليون دولار وخرج الصندوق أياه منها عام ١٩٨١ وهى مدينة بـ ١٨٠,٠٠٠ مليون دولار أى ان كل مواطن فى مصر فى ذلك الوقت كان مديونا بـ ٤٢٢ دولار للعالم (د . نبيل الطويل المصدر السابق) ..

والتجارة الدولى ، بنك أبوظبى الوطنى ، وفيرست ناشيونال سيتى بنك ، وهذه البنوك تعمل اصلا وبشكل مباشر ورئيسى فى تمويل التجارة أى أنها لاتعمل من أجل زيادة الانتاج للقطر السودانى بل من أجل أرباح تدخل موازنات هذه البنوك ، فى الوقت الذى تعتبر فيه زيادة الانتاج فى السودان - كما هو الحال فى مصر - المحك الاساسى لعلاج الاقتصاد السودانى المريض . .

كما أقيمت المشروعات المشتركة برأس المال العربى والأجنبى والسودانى بشقيه العام والخاص ، فأقيمت حوالى ١٢ شركة على هذا الأساس . .

كذلك كان البنك الدولى - من خلال اسهامه فى تمويل المشروعات الكبيرة كمشروع الجزيرة السودانى الزراعى - يضغط باتجاه توسيع نطاق القطاع الخاص . .

★ تضارب وفشل السياسات الاقتصادية النميرية :

وكذلك فقد اتسمت سنوات حكم نميرى الستة عشرة بقدر كبير من التضارب فى السياسات والفساد ومعاداة الديمقراطية ، وذلك فى اطار العلاقات القائمة داخليا وخارجيا وجدد النظام لنفسه هدفا هو البقاء فى السلطة .

واتخذ نميرى قرارات عديدة استهدفت أساسا القضاء على النفوذ الاقتصادى للقوى السياسية المعارضة وتثبيت دعائم الحكم اعتمادا على الجهاز العسكرى بشكل رئيسى وجهاز الدولة بشكل ثانوى .

فبعد الاستيلاء على السلطة ، وبالتحديد فى ٢٥ مايو ١٩٧٠ قام نميرى بتأميم المصارف والعديد من الشركات الاجنبية ، وتلا ذكل تأميم ٣٥ شركة تأمين أجنبية ومزيد من المحال والمطاعم ودور السينما وبعض المساكن ، وشملت التأميمات ٣٨ وحدة صناعية ، شكلت ثلثى رأس المال للقطاع الخاص الصناعى .

ولم تكن هذه التأميمات نتيجة لدراسة الاوضاع الاقتصادية للوحدات المؤممة أو لتوافر امكانيات ادارة أفضل وانما جاءت محصلة اعتبارات سياسية ، هدفت الى ضرب بعض القوى الاجتماعية ، كما حدث عند مصادرة ممتلكات عائلة المهدى ولسحب البساط من تحت اقدام الحزب الشيوعى السودانى .

الا أنه بعد ذلك بعامين وفى اغسطس ١٩٧٢ قام نميرى باعادة حوالى ٣٠ شركة مؤممة أو مصادرة الى اصحابهما الأصليين ، وصدرت تشريعات عديدة لتشجيع استثمارا رأس المال الخاص والاجنبى ، وفى ١٩٧٣ شن النظام حملة لالغاء التأميمات السابقة ، فأما الشركات التى آلت ملكيتها للدولة فقد ظلت بعيدة عن أى نوع من الادارة الاشتراكية أو الرقابة الشعبية ، ولم تحظ الا باستبدال رأس المال الخاص برأسمالية بيروقراطية الدولة ، واستمرت أوضاع العاملين بها على

ما كانت عليه الى ان استشرى الفساد وساءت الأحوال ، وأما الشركات التى أعيدت لأصحابها فلم تنل الا التخبط وعدم الثقة فى استقرار المناخ الاقتصادى . .

ومن نفس منطق تثبيت دعائم الحكم لجأ النظام الى انتزاع السلطة التقليدية من أيدى شيوخ القرى وزعماء القبائل والعشائر بهدف تحويل الانتماء القبلى والدينى الى انتماء سياسى للنظام وحزبه الواحد . .

وتم ربط نظام الادارة المحلية بالاتحاد الاشتراكى السودانى لتكون النتيجة هى اضعاف التنظيمات التقليدية القبلية والعشائرية دون ايجاد البديل المناسب مما كان له أثر سلبى على الاقتصاد السودانى خاصة قطاعة التقليدى ، فعلى سبيل المثال كان شيوخ القرى فى عهد الادارة الاهلية يقومون بالحفاظ على الثروات الطبيعية ، من خلال الأطر التقليدية المتعارف عليها ، فكانوا يتولون اعمال الحراسة وحماية الاشجار ، واقامة مساحات فاصلة بين القرى وبعضها لمنع امتداد الحرائق وهو مايعرف باسم خطوط النار ، فقام نظام مايو ـ نميرى ـ بالقضاء على سلطات شيوخ القرى ، فأصبحت الثروات الطبيعية نهبا متاحا للجميع ، وأغفل قانون حماية الغابات ، مما أدى الى تفاقم آثار الجفاف والتصحر . .

كذلك أدت حركة نمو المدن العشوائية الى تزايد معدلات التصحر والجفاف بسبب زيادة طلب المناطق الحضرية على الاشجار والفحم وثروات المناطق الزراعية حيث لوحظ أن اكثر المناطق تأثرا بالظروف المناخية السيئة هى تلك المتاخمة للمدن . .

★ الفساد الاقتصادى أخطر من نظيره السياسى :

ومع تزايد العداء الشعبى لحكم نميرى وتنكيله بحلفائه القدامى واحدا بعد الاخر ، أصبح لزاما عليه احكام قبضته على الجيش ، ومحاولة ايجاد قاعدة اجتماعية اقتصادية يستند اليها خاصة بعد أن بدأت بعض اعراض التذمر تظهر فى الجيش ، فقام نميرى بانشاء المؤسسة العسكرية الاقتصادية ، وبدأ فى تحويل المؤسسات الاقتصادية الناجحة اليها .

ثم بدأت المؤسسة العسكرية تحتل مكان القطاع الخاص فى بعض الانشطة ومن ناحية أخرى اتسع نطاق عمل جهاز أمن الدولة فازدادت نفقاته ومتطلباته بشكل متزايد فى أواخر أيام نميرى . .

ومع ازدياد عزلة نظام نميرى بدأ يتسعين بأكثر العناصر الفاسدة للتعاون معه فى تحرير سياساته فقام بتعيين أستاذ جامعى مفصول بسبب فضيحة اخلاقية وزير دولة للشئون الخاصة ليدير الصفقات المالية والتجارية والاقتصادية من القصر الجمهورى فى غيبة مؤسسة الدولة ، مقابل عمولات ورشاوى وهو الشخص الذى عرف فى الشارع السودانى باسم « مستر ١٠٪ » .

واستشرى الفساد الذى كان أشهر أبطاله عدنان خاشجقى الذى كانت تصله المعلومات عن المعاملات الاقتصادية عن طريق القصر الجمهورى . ووقع خاشجقى من خلال شركته « ترايار »

اتفاقيات مع السودان للتنقيب عن البترول وانشاء الموانى ودخل وسيطا بين السودان والشركات والبنوك العالمية فى صفقات التجارة والقروض .. الخ ولم يرا السودان ثمار اعفاءات الضرائب والزكاة والجمارك وقيود الاستيراد وضمانات عدم التأميم التى منحت لخاشجقى ، بل خسر السودان ملايين عديدة دخلت جيوب الوسطاء (١٢ مليون جنيه فى صفقة فقط بين السعودية والسودان على سبيل المثال) . وطبقا لأرقام نادى باريس كان السودان يدفع فى صفقات النفط ١٠٠ مليون دولار زيادة عن أسعار سوق النفط الفورية بسبب عدم التعامل مع المنتجين والمصدرين بشكل مباشر ..

وعلى جانب آخر كان السودان يبيع قطنه باسعار أقل من السعر العالمى بحوالى ١٤ سنتا للرطل فى مقابل عمولات لكبار المسئولين واتخذ نميرى قرارات بعقد صفقات وحظر استيراد سلع ضرورة ومنح امتيازات احتكارية وذلك دون اعتبار للمؤسسات الاقتصادية المختصة ، بل وقام بقمع أى معارضة لقراراته ، فحل مجلس الشعب فى ١٩٨٠ عند مناقشة صفقات مريبة عقدها تاجر اطارات سودانى شهير ، وتخلص من وزراء التجارة والصناعة المعارضين لقرارته الاقتصادية ، وأوقف مدير هيئة الكهرباء لتصديه لصفقة مولد كهرباء دون المواصفات الفنية ، وفى ١٩٨٣ أحال نميرى حوالى ٥٠ قاضيا الى التقاعد بتهمة الرشوة وذلك ليحكم قبضته على القضاء ..

وكذلك لم تكن قضية الفلاشا قضية سياسية أو قضية خيانة وطنية فحسب بل كانت فى أحد جوانبها قضية رشوة ممقوته ، فقد اعترف أربعة ضباط سابقين فى قوات الأمن المنحلة بأن اللواء عمر الطيب نائب الرئيس السودانى السابق عمل على تسهيل عملية نقل يهود الفلاشا (الاثيوبيين) من اثيوبيا الى الدولة اليهودية عبر الخرطوم ، وانه تقاضى مليونى دولار من الولايات المتحدة الامريكية ، وقالوا خلال اجراءات محاكمتهم فى الخرطوم ان السفارة الامريكية اشرفت على نقل هؤلاء اليهود الى خارج السودان ، وأن السفير الامريكى بنفسه كان فى مطار الخرطوم لدى وصول أول فوج من الفلاشا لنقلهم الى الخارج بطائرات امريكية ..

ثم كشف بعد ذلك العقيد هاشم أبو رانك مدير مكتب نائب الرئيس السودانى السابق ، عن أن ضابط الاتصال التابع لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية فى السفارة الامريكية بالخرطوم قدم ١٥٠ ألف دولار الى اللواء عمر الطيب نائب الرئيس السودانى السابق لتسهيل عملية ترحيل الفلاشا الى اسرائيل عبر أراضى السودان .

وفى ١٩٨٣ ألقى نميرى بأخر أوراقه - الشريعة الاسلامية - والتى سرعان ماسقطت أمام قسوة الأزمة الاقتصادية والفساد المستشرى .

■□■□■

خلاصــــة

وهكذا يمكن أيجاز ملامح هذا الوضع المتردى ، وفى ضوء ماسبق ، فى معاناة السلطة التشريعية من العجز الكامل ، ومعاناة السلطة القضائية من الخضوع والتبعية الكاملة لرئيس الجمهورية . . وفرض النظام الحاكم تنظيما سياسيا واحدا يقوم على رفض كافة صور المعارضة ، واقتران كل هذا بفشل وانهيار اقتصادى خطير تمثل فى فشل كل خطط التنمية ومعاناة البلاد من عجز دائم وخطير فى ميزان المدفوعات وارتفاع حجم الديون الخارجية وانخفاض حاد ومستمر فى قيمة العملة المحلية وتزامن كل هذا مع مأساة الجفاف والتصحر وانتشار المجاعة فى الكثير من انحاء السودان(١) والارتفاع الجنونى فى تكاليف المعيشة الى جانب وقوع السودان تحت نير التبعية السياسية والاقتصادية المرتبطة بحاجة السودان الدائمة للمعونات الاجنبية ، وقد اكتملت جوانب المعاناة بتفجر الصراع فى الجنوب وتصاعده حت أعلن قادة التمرد المسلح فى الجنوب انه لانهاية لاعمالهم العسكرية الا بسقوط نظام نميرى .

وكان كل ماسبق مولدا للسخط والثورة ضد النظام ووقفت الغالبية الساحقة من الشعب والقوى السياسية فى خندق واحد ضد نميرى والمنتفعين من حوله ، ثم كان أن دق نميرى آخر مسمار فى نعش نظامه حينما انقلب فى ١٠ مارس ١٩٨٥ على جماعة الاخوان المسلمين حيث اعتقل قياداتها وطارد شبابها وحل تنظيماتها وبذا فقد نميرى آخر عصا كانت فى يده . .

■□■□■

---

(١) أقيم فى أثناء الأزمة حفل زواج لأحد أبناء شخصية سودانية هامة ، فى واحد من أكبر فنادق القاهرة ، ووجدت فى النهاية من يشهد فى النهاية بأن ذلك المهرجان - حيث لم يكن مجرد حفل زواج من حيث برنامجه الفنى وموائد ضيافته ونوعية المدعوين له - هو وأمثاله من اهم أسباب الأزمة الاقتصادية التى كانت تطحن جياع السودان آنزاك . . بدون مبالغة . .

الباب الثالث

قصة الثورة

الفصل (١)
تمهيد

فى الوقت الذى كان معدا لمحاكمة اكثر من ٢٠٠ شخص فى الخرطوم فى ١٩٨٥/١/٧ بتهمة التخطيط للقيام باضطرابات فى البلاد تمهيدا لتدخل دولة أجنبية فى السودان ، وفى الوقت الذى كان ١٩٨ متهما من بينهم ١٢٧ من العسكريين ينتظرون عقوبات تتراوح بين الأعدام أو السجن مدى الحياة طبقا للشريعة الاسلامية المطبقة آنذاك فى السودان .. أقول فى هذا الوقت بل وفى الجلسة الأولى التى كان مقررا فيها محاكمة هؤلاء ، اصدر الرئيس نميرى حكما بالعفو عن ٢٠٦ أشخاص من هؤلاء المتهمين بالتآمر على نظام حكمه ، بل وذكرت وكالة الأنباء السودانية أن بيان العفو عن المتهمين تلى خلال الجلسة المشار اليها .

وفى الوقت نفسه بدأت محكمة الجنايات بأم درمان محاكمة عدد من المتهمين فى تنظيم محظور قانونا يسمى « الأخوان الجمهوريين » يتزعمه محمود محمد طه ومعه أربعون شخصا ، وكان هذا التنظيم المحظور قد وزع منشورات تحض على كراهية الدولة وتتضمن هجوما على أسلوب تطبيق الشريعة الاسلامية فى السودان .

بعد ذلك بحوالى عشرة أيام وبالتحديد ١٩٨٥/١/١٨ نفذ حكم الاعدام شنقا فى المتهم محمود محمد طه زعيم جماعة الاخوان الجمهوريين فى السودان فى سجن كوبر ، بعد ادانته بالارتداد عن الاسلام ، ونشر افكار تحض على الفتنة ، وشهد عملية الشنق رئيس القضاة عن الرئيس نميرى وبضعة آلاف من المواطنين ، وكذلك المتهمون الأربعة الآخرون المحكوم عليهم بالاعدام فى نفس القضية ، وقبل تنفيذ حكم الاعدام أعلن طه الكباشى رئيس محكمة الاستئناف « أن مجموعة من العلماء المسلمين سيحضرون الى سجن كوبر غدا ١٩٨٥/١/١٩ لمناقشة المتهمين الأربعة الآخرين ومحاولة ارجاعهم الى الطريق الصحيح ، وأن اعلنوا توبتهم ورجوعهم رفع عنهم الحكم ».

ثم أعقب نميرى هذا بهجوم عنيف شنه على الأخوان المسلمين بالسودان فى ١٩٨٥/٣/١ وصفهم فيه بأنهم أدعياء الاسلام خانوا العهد والولاء فى سبيل مصالحهم الخاصة والشخصية ، وقال نميرى فى خطاب ألقاه أمام مسيرة شعبية تجمعت بمقر الاتحاد الاشتراكى فى الخرطوم تأييدا له : انه ظل اكثر من عام يتابع تحركات الجماعة ، وأتاح لاعضائها فرص المشاركة فى العمل السياسى الا انهم استغلوا مواقعهم لتخريب الاقتصاد السودانى ، وتسخيره لخدمة مصالحهم ، كما حولوا دور العلم الى ساحات قتال ، ثم نشر بعد ذلك فى ١٩٨٥/٣/٢٠ أن نميرى أعفى

الدكتور عمر العبيد بلال مستشاره للشئون الاقتصادية من منصبه وذكر مصدر مطلع أن الأعفاء جاء نتيجة لتصريحات بلال غير الدقيقة حول الاستثمارات الأجنبية بالسودان .

وحتى ذلك التاريخ كان واضحا تركيز نميرى فى هجومه على المعارضة على جماعة الاخوان المسلمين .

وفى ١٩٨٥/٣/٢٧ ترددت أنباء عن اندلاع مظاهرات فى العاصمة السودانية اشترك فيها عدة آلاف معظمهم من الطلبة ثم عاد الموقف الى الهدوء فى المساء .

وذكرت وكالات الأنباء نقلا عن مصادر دبلوماسية أجنبية فى الخرطوم انه يبدو ان هذه المظاهرات قد اندلعت بسبب ارتفاع الأسعار ، وانها بدأت من مقر فرع جامعة القاهرة فى الخرطوم ، ثم توجهت الى بنك فيصل الاسلامى ومقر البرلمان ، وقام المتظاهرون بالقاء الحجارة على بعض المؤسسات ، وقالت الأنباء أن المتظاهرين توجهوا بعد ذلك الى المنطقة الصناعية ، ومنطقة ام درمان حيث قاموا باشعال النيران فى بعض المبانى ، كما اندلعت المظاهرات فى الضاحية الجنوبية من العاصمة بالقرب من المطار .

وأضافت وكالات الأنباء نقلا عن المصادر الدبلوماسية أن بعض هذه الاضطرابات قد تخللتها بعض حوادث النهب والتخريب حيث هاجم المتظاهرون مكتب طيران ايرفرانس بالخرطوم وتعرضت بعض سيارات الدبلوماسيين الأمريكيين للاعتداء أيضا .

ورغم ان هذه الاضرابات التى شهدتها شوارع الخرطوم استمرت عدة ساعات الا ان قوات البوليس لم تتدخل الا بالقاء القنابل المسيلة للدموع بهدف تفريق المتظاهرين .

وكانت هذه المظاهرات قد بدأت منذ الثلاثاء ١٩٨٥/٣/٢٦ أى قبل أن يغادر نميرى الخرطوم فى زيارته المقررة الى الولايات المتحدة . وكان نميرى قد وصل الى واشنطن فجر ١٩٨٥/٣/٢٨ فى زيارة تستغرق عدة أيام يجرى خلالها مباحثات مع الرئيس الأمريكى ريجان ومستشاريه .

فى نفس اليوم ٣/٢٨ تجددت المظاهرات فى الخرطوم ـ لليوم الثالث على التوالى ـ ونظمها الطلبة اعتراضا على الاجراءات الاقتصادية الجديدة ورفع أسعار بعض السلع الضرورية وقد اضطرت القوات الحكومية الى استخدام القنابل المسيلة للدموع لتفرقة المتظاهرين عندما لجأت العناصر المشتركة فى المظاهرات الى القاء الأحجار وتدمير السيارات مما دفع أصحاب المتاجر الى اغلاقها .

وفى اليوم الثانى للمظاهرات كان الاتحاد الاشتراكى قد أصدر بيانا ألقى فيه مسئولية الاضرابات على جماعة الاخوان المسلمين السودانية .

ثم ذكر بيان لسلطات أمن الخرطوم أن قوات الأمن ألقت القبض على مئات من الغوغاء ، وأن محاكمات عاجلة قد جرت للمقبوض عليهم وصدرت أحكام بالسجن والجلد على حوالى ٣٠٠

منهم ، وقال البيان ان سلطات الأمن ستقوم بترحيل هؤلاء الذين اسمتهم « الغوغاء المتسكعين » من الخرطوم .

ثم اذاع راديو الخرطوم بيانا بأوصاف ١٧ شخصا من قيادات الأخوان المسلمين الفارين وطالبهم بتسليم انفسهم ، ومن بينهم على عثمان طه الرئيس السابق لمجلس الشعب السودانى الذى طرد من منصبه منذ أوائل شهر مارس ١٩٨٥ م .

وفى ٣/٢٩ عاد الهدوء الحذر الى الخرطوم بعد ثلاثة أيام من المظاهرات وقامت قوات الأمن السودانية بتشديد الحراسة على المواقع الهامة خاصة مبنى السفارة الأمريكية ، واذاعت وكالة الأنباء السودانية انه لا علم لها بالأنباء التى اذاعتها هيئة الاذاعة البريطانية عن انتشار المظاهرات فى مدن أخرى سودانية هى بور سودان والفاشر والجنينة .

استمر الهدوء حتى ٣/٣٠ أيضا بالخرطوم ، وفتحت معظم المتاجر أبوابها بعد ما شهدته الأيام الماضية من اضطرابات ، وذكرت مصادر مطلعة ان بعض دوريات الجيش كانت لا تزال تتجول فى شوارع العاصمة ، كما ان بعض العسكريين يرابطون عند النقاط الاستراتيجية فى العاصمة .

فى الوقت نفسه أعلن مصدر رسمى فى تصريح نقلته وكالة الأنباء الفرنسية أن ٢٦٤٢ شخصا قد اعتقلوا فى الخرطوم وأم درمان على أثر هذه الاضطرابات وذكر المصدر انه تمت محاكمة ٨٥١ شخصا ، وادانتهم بعقوبات تتراوح بين السجن والجلد والغرامة تطبيقا لأحكام الشريعة الاسلامية .

ثم أعلنت ادارة أمن الدولة بعد ذلك أن قوات الأمن ألقت القبض على ١٧ شيوعيا وبعثيا من بينهم ١٣ طالبا بجامعة الخرطوم وعدد من الأطباء وذلك فى ٣/٣١ لقيامهم بنشاط معاد للحكومة ، وقال البيان ان عمر يوسف رئيس اتحاد طلبة جامعة الخرطوم ، وناهد جبر الله سيد احمد الامينة العامة للاتحاد ، من بين الذين ألقى القبض عليهم أثناء انعقاد اجتماع لهم بمقر الاتحاد . وأضاف البيان ان القوات السودانية اكتشفت وكرا داخل مبانى الجامعة تستخدمه مجموعة من الطلبة ذوى الميول الشيوعية والبعثية فى الاعداد لحوادث شغب ممثالة جديدة . ثم قال البيان انه تمت مصادرة آلات طباعة وأوراق خاصة بالمقبوض عليهم .

وصرح أبوبكر عبدالرحيم أمين عام الاتحاد الاشتراكى السودانى بالنيابة انه سيتم تشكيل محاكم فورية قريبا لنظر قضايا المعتقلين فى جلسات علنية .

ثم أعلن د . محمد عثمان أبوساق أمين لجنة المنظمات بالاتحاد الاشتراكى السودانى ، انه تم اعتقال عدد من القيادات النقابية تفاديا لوقوع مزيد من الاضرابات فى السودان ، وبعد أن تأكد أنهم يعدون لاضراب عام يهدد أمن البلاد واستقرارها .

وأضاف فى مؤتمر صحفى عقده فى ٤/١ ان مسيرة هادئة تنظمها جماهير الاتحاد الاشتراكى ستخرج صباح ٤/٢ - الثلاثاء - وستتجمع فى ميدان الشهداء خلف القصر الجمهورى تأييدا لنميرى وسيتحدث فيها عدد من كبار رجال الدولة .

وحتى هذا التاريخ كان قد وصل عدد الأشخاص المقبوض عليهم داخل الجامعة ٧٥ شخصا بينهم ٢٥ طبيبا فضلا عن ٢٦٠٠ شخص خلال مظاهرات الأيام الماضية .

وذكر فى ذلك الوقت أن من بين المقبوض عليهم د . الجزولى دفع الله نقيب الأطباء ، وعددا آخر من الأطباء من بينهم رئيس اللجنة النقابية للأطباء السودانيين بالمستشفى الجامعى . وفى نفس الوقت قرر ٥٠ طبيبا آخرون من العاملين بالمستشفى الجامعى بالخرطوم - ٢٥٪ من الأطباء - الانضمام الى زملائهم المضربين فى حين أفادت الأنباء أن أطباء مستشفى رئيس آخر انضموا الى المضربين ليصبح عدد الأطباء المنضمين الى الاضراب ٧٠ طبيبا .

كما دعت نقابات المحامين والأطباء والمهندسين واساتذة الجامعات للقيام باضراب عام الأربعاء ١٩٨٥/٤/٣ احتجاجا على الوضع السائد .

وقد حدث بالفعل أن نظم الاتحاد الاشتراكى السودانى مسيرة شعبية صباح ٤/٢ طافت بشوارع العاصمة وهى تحمل اللافتات التى تؤيد الرئيس نميرى وثورة مايو ومهاجم الاخوان المسلمين والشيوعيين والبعثيين الذين اتهمتهم الحكومة بتدبير حوادث الشغب الأخيرة فى الخرطوم .

وقد تجمعت المسيرة فى ساحة الشهداء خلف القصر الجمهورى ، وتحدث فيها الرشيد الطاهر بكر نائب رئيس الجمهورية للشئون السياسية والقانونية ، وتلا رسالة موجهة من الرئيس نميرى - الموجود فى ذلك الوقت فى واشنطن - الى الشعب السودانى أشاد فيها بجهود جماهير الاتحاد الاشتراكى فى مواجهة الاحداث ، وطالبهم بالتصدى لأى محاولات تهدد الاستقرار وأمن البلاد ، وأكد اصرار القيادة السودانية على حل مشاكل الجماهير واستمرارها فى العمل بمبادىء ثورة مايو .

كما تحدث فى المسيرة اللواء ابوبكر عبدالرحيم الأمين العام للاتحاد الاشتراكى السودانى بالنيابة وأبوبكر محمد ابراهيم أمين منطقة الخرطوم .

وذكرت وكالة الأنباء السودانية نقلا عن تقرير رسمى أن عدد ضحايا أحداث الشغب التى وقعت فى الاسبوع الأخير من مارس ١٩٨٥ ٥ أشخاص كما احترقت ٢٢ سيارة وتعرضت ٣ محطات بنزين للحريق .

وكرد فعل لتلك الأحداث ، أعلن الرئيس نميرى فى واشنطن الافراج جزئيا عن المعونة الامريكية للسودان بعد أن كانت متوقفة لحمل السودان على اتخاذ تدابير تقشف كما أعلن ريجان بعد لقائه بنميرى فى البيت الأبيض انه سيتم على الفور دفع ٦٧ مليون دولار للسودان من اجمالى المعونة الأمريكية ، وقيمتها ١٨٠ مليون دولار .

من ناحية اخرى ندد الاتحاد العالمي للنقابات - وثيق الصلة بالأحزاب الشيوعية فى بيان أصدره فى ذلك الوقت فى براغ بموجة القمع الجديدة التى تجتاح السودان ثم دعا الاتحاد العمال والنقابات فى جميع دول العالم الى ادانة القمع والمطالبة باطلاق سراح جميع المسجونين والمعتقلين السياسيين فى السودان فورا .

وللمفارقة العجيبة أو المدهشة للفجوة بين الواقع المؤلم فى السودان ، والخيال الآمن المطمئن فى ذهن جعفر نميرى ، أقول للمفارقة العجيبة نذكر هنا العناوين الرئيسية التى نشرتها الأخبار القاهرية فى ٨٥/٤/٤ لحوار اجرته فى واشنطن هادية الشربينى مع الرئيس نميرى ، وكانت هذه العناوين مقتطفات من أوقال نميرى [١] وهى هكذا :

(نميرى يتحدث للأخبار :

- الموقف فى السودان مطمئن .
- حزب الأخوان المسلمين يستهدف احداث قلاقل لاحراج الحكومة واضعاف موقفها .
- الوثائق كشفت دور ليبيا وايران فى اعمال التخريب بمساعدات مالية وأسلحة .
- الشعب السودانى تصدى للمخربين فى وحدة وطنية رائعة .)

ثم قال نميرى فى حديثه :

. . . « ولقد تابعت وانا هنا فى الولايات المتحدة تحركات عناصر الاخوان المسلمين وكنت مطمئنا جدا الى قدرة شعبنا على التصدى لهذه العناصر وتحقق بالفعل ما توقعته ولقد جائنى من يسأل هى سأقطع زيارتى للولايات المتحدة وأعود ؟ وكانت أجابتى لا ، لانه جزء من التخطيط الذى قامت به هذه العناصر ، احداث فرقعة اعلامية وكنت واثقا من قدرة تنظيمنا السياسى - الاتحاد الاشتراكى السودانى - على دخر المتآمرين ، وما سمعته اليوم عن التحرك الجماهيرى المساند لقيادته ومكتسباته وثورته يفوق الوصف ، فلقد زحفت مئات الألوف من مختلف الأقاليم والمدن الكبرى الى مكان القيادة لتأييد النظام» .

ويمكننا أن نعود ثانية لنرى صورة خيالية أخرى فى ذهن نميرى ، فقد اكد نميرى فى نفس اليوم الذى تضخمت فيه هذه الاضرابات - ٨٥/٤/٤ - على انه سيعود فى السادس من ابريل - السبت - الى الخرطوم بعد زيارته لأمريكا وسيقوم بعد ذلك بزيارة لباكستان ، ونفى نميرى ما رددته بعض المصادر الصحفية عن اعتزامه التنازل عن الحكم .

واتهم نميرى الاخوان المسلمين - فى تصريحاته الصحفية - بمحاولة القفز على السلطة عبر القيام بانقلاب وحمل الاخوان المسلمين مسئولية الاضطرابات وأعمال الشغب التى وقعت فى

---

(١) أجرى الحوار فى ٨٥/٤/٣ ونشر فى ١٩٨٥/٤/٤ .

الخرطوم فى تلك الأونة ، وحذر من انه لو استولى الاخوان على الحكم فسيكون السودان ايران ثانية .

بل ونفى نميرى وجود معارضة سودانية اصلا ، وأشار الى أن من يسمون انفسهم بالمعارضة هم عملاء جبناء يعيشون فى خارج السودان ويتلقون الأموال من دول أجنبية كما نفى وجود نقابات فى السودان مشيرا الى انها انتهت بحكم القانون ، وأن ما هو موجود لا يتعدى الجمعيات العلمية .

■□■□■

الفصل (٢)

الطريق الى اعلان الثورة

كانت حالة عدم الاستقرار قد سادت الخرطوم خلال الأيام الأربعة الأولى فى ابريل ١٩٨٥ ، وأسفرت عن اعتقال ٢٠٠٠ من المتظاهرين ، كما قامت بعض المسيرات السلمية المؤيدة لنميرى ولثورة مايو .

وقد شمل الاضراب العام الذى بدأ منذ ٣ ابريل ، كلا من البنوك والمحاكم والبرق والبريد والتلغراف ومحطات المياه وقطاع المواصلات ، وقد شارك فى الاضراب عدد من اعضاء النقابات المهنية ، وكانت المظاهرات التى شهدتها الخرطوم فى ذلك الوقت عبارة عن مسيرات سلمية ، واشترك فيها اكثر من عشرة آلاف مواطن ، وردد فيها المواطنون هتافات معادية ، وبدأت آثار هذه القلاقل تنعكس أيضا فى خارج الخرطوم ، فقد ذكر متحدث رسمى باسم السفارة السودانية فى نيروبى - عاصمة كينيا - أن خطوط الاتصال التليفونية والتلكس قد قطعت بين السودان والخارج منذ بدء الاضراب العام فى الخرطوم فى ٣ أبريل .

ثم شهدت الخرطوم فى الخميس ٤ أبريل اضرابات أخرى ، احتجاجا على زيادة أسعار السلع الغذائية منذ أواخر مارس ، وقد أدت هذه الاضرابات الى اغلاق مطار الخرطوم ، وتوقف الاتصالات بين العاصمة السودانية والعالم ، وكما اشرنا آنفا ، فقد كانت آثار هذه القلاقل تنعكس خارج السودان أيضا ففى القاهرة - مثلا - أصدر اللواء طيار على زيكو رئيس الهيئة المصرية للطيران المدنى قرارا فى ٥ أبريل بمنع اقلاع الطائرات المصرية المتجهة الى الخرطوم وذلك بسبب اغلاق مطار الخرطوم . وفى الواقع لم يكن هذا القرار فقط بسبب اقلاق مطار الخرطوم ، بل لسبب آخر هام هو جو الاضطراب العام فى العاصمة السودانية التى شهدت فى ٤ أبريل اعنف صور الغليان الجماهيرى الرافض لنظام حكمه ، مما انعكس بصورة مباشرة على كل أوجه الحياة هناك فى ذلك الوقت .

وظلت الخرطوم طوال الجمعة ٥ ابريل معزولة عن العالم ، لليوم الثالث على التوالى ، كما استمرت حالة الشلل التام التى بدأت الخميس ٤ أبريل بسبب الاضراب العام الذى تشترك فيه مختلف النقابات المهنية ، وكذلك استمر اغلاق مطار الخرطوم أمام الملاحة الجوية .

ولم يكن معروفا فى ذلك الوقت على وجه اليقين ما اذا كانت خطوط التليفون والتلكس مقطوعة عن الخرطوم بسبب اشتراك العاملين فيها فى الاضراب أم بسبب أوامر حكومية ، بينما بات مؤكدا

ان القطاعات التى اشتركت فى الاضراب العام هى المهندسون والأطباء والمحامون والعاملون فى البنوك وآخرون غيرهم .

وفى ذلك اليوم - ٥ ابريل - غادر نميرى واشنطن فى طريق عودته الى الخرطوم فى ختام زيارته للولايات المتحدة التى اجرى خلالها مباحثات مع ريجان ، وأجرى فحوصا طبية خلالها أيضا .

وقد تأكدت فى نفس اليوم مظاهر الاضراب العام فى الخرطوم ، وعانى السكان من نقص فى العملات بسبب اغلاق البنوك ، ورغم اعلان مهندسى محطات توليد الكهرباء عن عدم اشتراكهم فى الاضراب ، فقد ساد الظلام مناطق واسعة فى المدينة .

وقد حاول اللواء عمر الطيب نائب الرئيس نميرى أن يعالج الأزمة فى غياب نميرى ووعد الشعب فى تصريح له فى التليفزيون بتخفيض أسعار السلع التى أثارت احتجاج السودانيين ، وقد حاول أيضا كبار ضباط الجيش السودانى التوصل الى تسوية فى الهيئات المهنية للحيلولة دون حدوث مجابهة أو اراقة دماء .

ويذكر هنا أيضا أن اللواء عمر الطيب عندما شعر بعدم امكانية مواجهة الموقف بواسطة الشرطة طلب الى قيادة القوات المسلحة التدخل لكنها رفضت لأن مثل هذا التدخل يعنى مذبحة رهيبة لا يمكن تقدير آثارها ، خاصة وان الحركة الشعبية بلغت درجة كبيرة من الاتساع ولم تجد قيادات الجيش مبررا منطقيا أو عاطفيا يدفعها لخوض معركة ضد الشعب من أجل الدفاع عن نظام نميرى المتردى .

ولما وجد النائب الأول للرئيس اصرارا من جانب قيادات الجيش على رفض التدخل أعلنه أنه سيفرض حالة الطوارىء ، لكن هذه القيادات رفضت أيضا وبالاجماع لأن فرض حالة الطوارىء يعتى تدخل الجيش لادارة البلاد من الناحية الأمنية ، وهو ما يستتبع المجابهة المسلحة للحركة الشعبية(١) .

وفى ضوء ذلك ، وفى ضوء علم قيادات القوات المسلحة بترتيبات قيام المسيرة الشعبية المقرر قيامها فى ٦ أبريل ١٩٨٥ ، قررت هذه القيادات أن تنحاز الى جانب الشعب ، وأن تعلن اسقاط نظام نميرى ، وأن تتولى السلطة بنفسها لفترة انتقالية ، يتم بعدها تسليم السلطة للشعب ، وبالفعل تم فى الصباح الباكر يوم ٦ أبريل ١٩٨٥ نجاح الثورة وأعلن ذلك الفريق أول سوار الذهب وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة آنذاك فى بيان القيادة العسكرية الأول عبر اذاعة أم درمان .

---

(١) راجع : د . أحمد شوقى محمود ، التجربة الديمقراطية فى السودان،القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٨٦ .

وقد حاولت فى تلك الأونة ـ أواخر مارس وأوائل ابـريل ١٩٨٥ ـ فلـول الاتحـاد الاشــتراكى السودانى وقيادة أجهزة أمن الدولة أن توقف ذلك التيار الشعبى الـرافض لنميـرى ولـكن هــذه المحاولات باءت بالفشل ، حتى تنادت كافة النقابات فى السودان للقيـام بـاضراب سـياسى عـام شامل ، ونفذ هذا الاضراب بالفعل فى اجماع شعبى لا مثيل لـه فى الأيـام الأولى مـن ابـريل ١٩٨٥ ، على نحو أصاب كافة مرافق البلاد بالشلل التام ، ثم انعقد الاجماع الشـعبى على القيـام بأكبر مسيرة شعبية فى الخرطوم فى يوم السبت السادس من ابريل ١٩٨٥ بحيث تضـم مـا يـزيد على ربع مليون مواطن يتقدمها القضاة والشخصيات النقابية الهـامة وان تتـوجه الى القصر الجمهـورى ، وألا تنفض حتى يعلن عن اسقاط نظام نميرى ، وقطعت فى ذلك الوقت كافة الاتصـالات بـالخارج مع استمرار الاضراب الشامل ، وايقنت قوات الشرطة بعدم جدوى المجابهة مع الشعب بل تصاعد تعاطفها مع حركته الجارفة .

وبالفعل كان السادس من ابريل هو ذروة الموقف الذى خرج فيـه الشـعب السـودانى بـكل طوائفه ، ثم من خلال كافة التنظيمات السياسية والرسمية ، ليعلن أنهـا سـاعة الحسـم ، وانـه لا رجعة عن الثورة . . .

وبدأت صفحة جديدة .

ولم تجد القوات المسلحة السودانية نفسها الا منحازة لصفوف الجماهير تؤدى واجبها الـوطنى وتحمى رغبة ارادة الشعب ، وبقيادة الفريق أول عبدالرحمن سوار الـذهب تمـت قبضـة القـوات المسلحة على زمام الأمور فى البلاد ، ثم أعلن سوار الذهب ـ وزير الدفاع السودانى والقـائد العـام للقوات المسلحة السودانية ـ تعطيل الدستور ، واعفـاء رئيس الجمهـورية ونـوابه ومسـاعديه ومستشاريه ووزرائه المركزيين ووزراء الدولة من جميع مناصبهم ، ودعا سوار الذهب شعب السودان لمزيد من اليقظة وضرورة التصدى لأية محاولة لاثارة الاضطرابات .

وأكد القائد العسكرى الجديد فى بيانه الذى أذيع بعـد أن اسـتولت قـوات الجيش على كافـة المنشآت الحيوية فى الخرطوم ، أن القوات المسلحة قـررت الاسـتيلاء على السـلطة ونقلهـا الى الشعب ، بعد فترة انتقالية تصل الى ستة أشهر ، وذلك بعد أن وصـلت البـلاد الى أزمـة سـياسية بالغة التعقيد ، وهكذا تمت عملية الاستيلاء على السلطة دون أية مواجهة أو اراقة للـدماء ، وذلك بقيادة وزير الدفاع الذى كان قد تولى مهام مناصبه العسكرية فقـط فى ١٨ مـارس السـابق على هــذه الثورة .

وفى بيانه الموجه للأمة السودانية طلب سوار الذهب مـن المـواطنين التحلى بـاليقظة والـوعى ليفوتوا الفرصة على كل من تسول له نفسه أن يلعب بمقدرات الأمة ووحدتها .

* بعد قليل أذاعت وكالة الأنباء السودانية فى بيان آخر أن الفريق سوار الذهب اصدر القرارات التالية :

١ - تعطيل الدستور واعلان حالة الطوارىء فى جميع انحاء الجمهورية واغلاق الحدود والأجواء السودانية اعتبارا من السبت ١٩٨٥/٤/٦ .

٢ - اعفاء رئيس الجمهورية ونوابه ومساعديه ومستشاريه ووزرائه المركزيين ووزراء الدولة .

٣ - حل الاتحاد الاشتراكى السودانى ، وجميع تنظيماته وروافده .

٤ - حل مجلس الشعب القومى ومجالس الشعب الاقليمية واعفاء حكام الأقاليم ومعتمد العاصمة القومية والوزراء الأقليميين .

٥ - يتولى قادة المناطق العسكرية فى جميع أقاليم جمهورية السودان الديمقراطية سلطات حكام الأقاليم .

٦ - يتولى وكلاء الوزارات المركزية ونظراؤهم فى الأقاليم تسيير دفة العمل التنفيذى فى العاصمة القومية والأقاليم .

* ثم أذاعت الوكالة أيضا أن جماهير الشعب السودانى خرجت الى شوارع العاصمة السودانية معلنة ترحيبها بما تضمنه بيان الفريق سوار الذهب والذى أعلن فيه الاستيلاء على السلطة .

* وقالت الوكالة ان بعض وحدات الجيش كانت قد توجهت الى مبنى الاذاعة فى أم درمان ، ولم تتخل عن مواقعها الا بعد اذاعة بيان الفريق اول سوار الذهب .

* بعد حوالى الساعة ونصف الساعة عادت الوكالة لتؤكد أن الفريق أول سوار الذهب قائد الانقلاب قد أكد انه ستتم العودة الى الحكم المدنى خلال ستة أشهر اعتبارا من السبت ١٩٨٥/٤/٦ ، وأوضحت الوكالة أنه تم تعيين عدد من اللواءات فى مناصب محافظى الأقاليم الذين أقيلوا وانه عهد الى وكلاء الوزارة بتسيير أمور كل وزارة .

* وتلقى بعد ذلك سوار الذهب العديد من برقيات التأييد من القادة العسكريين فى السودان ، ومن قضاة السودان ، وآخرين .

وبدأت روح الحياة تدب فى جسد المجتمع السودانى .

وكان أول نبأ عن هذه الطورات ، قد خرج من العاصمة الكينية نيروبى .

ثم بادرت أبواق دولية عديدة بنشر ما توفر لديها من معلومات أولا بأول .

كان فى المقدمة المتحدث الرسمى باسم الخارجية الأمريكية ، ثم لارى سبيكس المتحدث باسم البيت الأبيض الأمريكى ، ثم محطة الاذاعة البريطانية (بى بى سى) ومصادر دبلوماسية أخرى فى لندن أيضا ، ووكالة اليونايتدبرس .

وفى طرابلس سارع النظام الليبى الى الاعتراف بالنظام السودانى الجديد .

الى الخلف قليلا .

كان الرئيس المعزول نميرى قد توقف فى القاهرة فى طريق عودته الى الخرطوم وذلك فى السبت ٤/٦ .

وعقب انتهاء الاستراحة فى المطار توجه الى طائرته لاستقلالها ، وبدأ مرافقوه فى الصعود الى الطائرة ، وفجأة وبعد أربع دقائق نزل اثنان من الطيارين السودانيين على عجل من الطائرة وأبلغا الرئيس نميرى نبأ الانقلاب ، فعاد ومرافقوه الى استراحة المطار وكان قد وصل مع نميرى السيد هاشم عثمان وزير الخارجية(١) .

....

وللتذكرة ، كان نميرى قد تولى السلطة فى السودان فى مايو ١٩٦٩ أثر قيامه بانقلاب عسكرى ، وقد تعرض لأكثر من ٢٢ محاولة انقلابية ضده . قاد احداها الشيوعيون عام ١٩٧١ واتهم نميرى كلا من ليبيا واثيوبيا خلال فترة الثمانينات بمحاولة زعزعة الاستقرار فى السودان من خلال اشعال نيران التمرد فى الجنوب .

كما واجه حكم نميرى صعوبات اقتصادية كبيرة ابتداءا من سنة ١٩٨٢ وبعد مشاورات مع صندوق النقد الدولى ، أقدم نميرى على تنفيذ برنامج للتقشف الحاد طالب به الصندوق ، وطبقا لهذا البرنامج تمت زيادة أسعار السلع الأساسية ، مما أدى الى تفجر المظاهرات احتجاجا على ذلك فى كل من الخرطوم ومدن سودانية عديدة ، وكانت هذه الزيادة فى الاسعار قد تمت اثر رفع الدعم عن هذه السلع « التى ارتفعت اسعارها ». وكان هذا من اهم اسباب تصدع نظام حكم نميرى ، الى جانب غيره من الأسباب مما عرضنا له تفصيلا فيما سبق .

- ٠ -

مع الثورة .. نستأنف الرحلة .

* كانت المظاهرات الشعبية التى سارت فى الخرطوم قد تمكنت من كسر أبواب سجن كوبر فى منطقة الخرطوم بحرى ، وأفرجت عن جميع المعتقلين من سياسيين وغير سياسيين ، وتجدر الاشارة الى أن كبار السياسيين المعتقلين من الاخوان المسلمين وعقائديين كانوا غير موجودين فى هذا السجن الذى ينزل فيه عدد من الطلاب والمحامين الذين اعتقلوا .

---

١) مررت كثيرا فى تلك الآونة أمام السفارة السودانية بالقاهرة ، وكنت اخترق بصعوبة حشود السودانيين المتظاهرين حول سفارتهم ، والذين ارتفعت صيحاتهم بحرية تامة « رأس نميرى مطلب شعبى » ، وذلك دون أى تدخل مصرى لمنع هذا التحرك أو التأثير عليه ، ثم أوضحت القاهرة موقفها آنذاك من قضية بقاء نميرى ، التزاما باحكام الدستور المصرى .

* وفى الخرطوم استقبلت حركة تحرير شعب السودان المعارضة للرئيس نميرى بتحفظ نبأ النظام الجديد فى السودان ، وقال جون لوك المتحدث باسم الحركة فى العاصمة البريطانية : اننا لا نريد أن ندلى بأية تعليقات فى الوقت الراهن .

وقد أصدر جون جارنج قائد جيش تحرير شعب السودان أوامره الى قواته بأن تكون فى حالة تأهب قصوى .

* وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية السودانية اكد البيان رقم ٤ الصادر عن القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية . والذى أذاعه راديو أم درمان ، أكد على التزام السودان بالمواثيق والمعاهدات والاتفاقات الثنائية والاقليمية والدولية ، وحدد موقف السودان من القضايا العربية والقضية الفلسطينية وعدم الانحياز ... الخ .

* وكانت القوى الوطنية السودانية قد تمكنت قبل ساعات من صباح ٦ أبريل من الاتفاق على توقيع ميثاق لتجمع هذه القوى التى تسعى لانقاذ السودان ، تتوجه وتتحرك فى اطاره تحركا رشيدا يمكنها من تحقيق اهدافها الوطنية .. انظر ميثاق تجمع القوى الوطنية السودانية ، فى الملاحق بنهاية هذا الكتاب .

ويلاحظ أن هذا الميثاق ظل قائما بعد نجاح الثورة وسقوط نظام نميرى واعتبرته القوى الشعبية المكونة للتجمع الوطنى لانقاذ الوطن الوثيقة التى تحدد اهداف ومبادىء ما بعد الثورة ، وان كانت قد أدخلت عليه بعض التعديلات فيما يتعلق بالسلطة الانتقالية التالية لقيام الثورة ، ذلك ان قوى التجمع كانت تفترض انها هى التى ستقوم باسقاط نظام نميرى وتفترض ازاء ذلك انها ستحتاج الى فترة انتقال تتراوح ما بين ثلاث وخمس سنوات ، لكنها فوجئت بتدخل القوات الملسحة ، وحسمها للموقف وتوليها السلطة متمثلة فى المجلس العسكرى الانتقالى لفترة انتقالية مؤقتة ، فقامت قوى التجمع بتعديل الميثاق بنفسها على نحو يوافق على قيام المجلس العسكرى الانتقالى بدلا مما كان مقررا اصلا فى الميثاق من قيام مجلس سيادة خماسى يتكون من القائد العام للقوات المسلحة رئيسا للمجلس وممثل للجنوب وثلاثة مدنيين .

وتأكيدا لتأقيت الفترة الانتقالية ، وضرورة الاسراع فى الانتقال الى نظام ديمقراطى مستقر ، نص الميثاق على أن يتم خلال عام من تشكيل الحكومة الانتقالية انتخاب جمعية تأسيسية تقوم بوضع الدستور الدائم واجازته ، على أن تتحول هذه الجمعية بعد اجازة الدستور الى برلمان لاكمال أربع سنوات سنوات من تاريخ انتخابها ، وأن تقوم هذه الجمعية بانتخاب الحكومة .

وقد توج نجاح التوجه الشعبى الديمقراطى فى ذلك الصدد بقيام المجلس العسكرى الانتقالى بالموافقة على هذا الميثاق مما أكسبه قوة سياسية وأدبية كبيرة كما قامت فى ذلك الوقت الغالبية

العظمى من الأحزاب السياسية والهيئات النقابية بالتصديق عليه .

* أما بعد سيطرة القوات المسلحة على الموقف وانحيازها الى جانب الشعب ، فقد أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية فى ٦ أبريل ١٩٨٥ بيانا أوضح مبادىء وأسس منهاج العمل السياسى الذى ستلتزم به القيادة العسكرية ونظام الحكم الجديد فى السودان فى تلك المرحلة .

.. انظر منهاج العمل السياسى بعد الانتفاضة ، فى الملاحق بنهاية الكتاب .

...

* مع الثورة

نستأنف المسيرة ثانية .

وفى ٧ أبريل أعلن بيان اصدرته القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية انه قد صدرت التعليمات باعتقال جميع أركان النظام السابق والتحفظ عليهم ، وقد بدأت قوات الأمن فى تنفيذ هذه التعليمات ووضعتها موضع التنفيذ ، وأكد بيان آخر أن حركة السادس من ابريل هى فى المقام الأول ثورة بالشعب واليه تبلورت أهدافها فى انحيازها الى الشعب انحيازا تاما ولن تفرط ـ حركة الجيش ـ فى ذلك .

ثم أعقب ذلك تحديد اقامة الفريق عمر الطيب نائب رئيس السودان السابق والذى كان أقرب المقربين الى نميرى .

هذا .. فى الوقت الذى كان فيه بعض السياسيين والوزراء السودانيين السابقين موجودين فى الخارج ، وكان من بينهم السيد عز الدين السيد رئيس مجلس الشعب المنحل والسيد محمد عبدالقادر عمر أمين عام الاتحاد الاشتراكى المنحل وكذلك وزيرا الرى والخارجية .

وكذلك تقرر اطلاق سراح جميع المعتقلين والسجناء السياسيين فى كافة أنحاء السودان ، وجاء ذلك فى البيان رقم (٦) الصادر عن القيادة العامة للقوات الملسحة السوداينة . وتجدر الاشارة الى ان عدد هؤلاء المعتقلين بلغ نحو ٣٥٠ معتقلا من الاخوان المسلمين والشيوعيين والبعثيين وابناء الجنوب .

■□■□■

الفصل(٣)

بدء قصة الديمقراطية

ثم فى ٨ أبريل قررت النقابات « العمالية » السودانية انهاء الاضراب الذى كان قائما . ودعت أعضاءها الى استئناف العمل لتحقيق مطلب الشعب وفى الوقت نفسه بدأت الحياة تعود الى الشارع ، وكذلك أيضا الأمانة العامة للتجمع النقابى فى السودان الذى كان يضم كافة النقابات « المهنية » قد قررت انهاء الاضراب الذى كان ساريا منذ الأحداث الأخيرة . وذكر بيانها أن المشاورات ما زالت جارية بروح وطنية عالية لتأمين مصالح الثورة وتأمين انتقال السلطة الى الشعب لتحقيق الديمقراطية .

وطالب التجمع النقابى بعدة مطالب أهمها اقامة نظام حكم قومى ديمقراطى انتقالى لفترة ثلاث سنوات تكون مهمته تنظيم المشاركة السياسية بموجب دستور ١٩٥٦ المعدل عام ١٩٦٤ ، وحل قضية جنوب السودان فى اطار حكم ذاتى اقليمى ديمقراطى وتحرير البلاد من التبعية الأجنبية فى السياسة الخارجية ، وتدعيم مبدأ الحكم اللامركزى ، وتصفية مؤسسات مايو ، وأن تحكم البلاد بعد الفترة الانتقالية بواسطة دستور تقره هيئة منتخبة ديمقراطية .

وكانت قيادات نقابات الأطباء والمحامين والمهندسين والمدرسين وموظفى البنوك قد عقدوا اجتماعا فى الخرطوم استمر حتى فجر الثامن من ابريل قرروا فيه استمرار الاضراب العام ثانيا ، حتى يتم حل جهاز أمن الدولة الذى كان يعتبر الدعامة الرئيسية للنظام السابق والى ان يتم نقل السلطة فى البلاد الى المدنيين ، وقد عد بعض المراقبين ذلك افراطا فى المطالب من جانب النقابات المهنية ، وحذرها من أن ذلك قد يدفع الجيش الى الدخول مع هذه النقابات فى مواجهة ....

■□■□■

الفصل (٤)

تشكيل المجلس العسكرى المؤقت

كانت القيادة العسكرية فى ذلك الوقت فى السودان تتكون من خمسة ضباط من كبار القادة من بينهم - بالاضافة الى الفريق أول سوار الذهب - اللواء تاج الدين عبدالله نائب رئيس هيئة الاركان ، وتوفيق خليل القائد المسئول عن التموين ، ويوسف احمد حسين القائد المسئول عن الامداد ، ثم اتخذت القيادة العسكرية فى ١٠ ابريل قرارا بتشكيل مجلس عسكرى انتقالى يتكون من ١٥ عضوا برياسة سوار الذهب القائد العام للقوات المسلحة ويتضمن القرار ان يتولى مهام نائب رئيس المجلس الفريق أول تاج الدين عبدالله فضل بالاضافة الى ١٣ عضوا آخرين من بينهم اثنان من الجنوب . ويختص المجلس العسكرى هذا بممارسة أعماله السيادة والتشريع فى البلاد فى الفترة الانتقالية . .

وفى أول مؤتمر صحفى يعقده الفريق أول سوار الذهب القائد العام للقوات المسلحة السودانية ورئيس المجلس العسكرى الانتقالى الحاكم فى السودان فى ١٠ ابريل أعلن سوار الذهب أن اعلان تشكيل الحكومة السودانية سيتم بعد انتهاء المشاورات الجارية آنذاك مع ممثلى النقابات المهنية .

واكد سوار الذهب أن اولويات المرحلة الراهنة تتلخص فى الوحدة الوطنية وتخطى العقبات الاقتصادية بما فيها المشاكل التى سببها الجفاف ثم نقل السلطة الى الجماهير . .

ثم أكد سوار الذهب على المرتكزات الأساسية فى السياسة الخارجية السودانية كما حددها البيان رقم ٤ الصادر عن القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية والتى تتمثل فى الحياد وعدم الانحياز واحترام المواثيق الدولية والمعاهدات الدولية واحترام سياسة حسن الجوار والدعم المتواصل للقضية الفلسطينية ، وحركات التحرر فى جنوب أفريقيا [(١)] .

واستعرض فى بيانه الذى القاه بالانجليزية الاحداث التى سبقت حركة الانقلاب التى قادها ، والمظاهرات التى اجتاحت البلاد ، وقال ان القوات المسلحة السودانية قررت التدخل الى جانب الشعب لتجنبه سفك الدماء والاستيلاء على السلطة وتسليمها للشعب بعد فترة انتقالية تحدد بالتشاور مع النقابات العمالية والمهنية والاحزاب السياسية . . وانتقد الفريق اول سوار الذهب بشدة نظام

(١) جدير بالذكر أن اعلان مثل هذا الالتزام من جانب الحكومات الجديدة فى مثل هذه الظروف شرط للاعتراف بها من جانب الدول الأخرى ، وذلك فى القانون الدولى .

الحكم السابق فى البلاد واتهمه بالديكتاتورية والفساد ..

وكان رده على السؤال الاول الموجه اليه فى هذا المؤتمر حول المجلس العسكرى الانتقالى الذى أعلن تشكيله فى السودان فى ١٠ ابريل فقال : ان هذا المجلس يمثل رئاسة الدولة وجهازها التشريعى ، أما عن مدته فهذا أمر سيناقش ـ كما قال سوار الذهب ـ مع الحكومة الجديدة التى كان يتم التنسيق فى تلك الاثناء بشأن تشكيلها مع ممثلى الأحزاب المختلفة ..

وأكد أن الهدف الاول فى مثل هذه الظروف هو نقل السلطة للشعب وبأسلوب ديمقراطى وأوضح أن حالة الطوارىء طبقت للحفاظ على استقرار الاوضاع الامنية فى البلاد ..

وأهم من كل ماسبق ، فقد أعلن سوار الذهب أنه تم حل جهاز أمن الدولة ..

ثم أصدر سوار الذهب بعد ذلك قرارا بأن تظل جميع القوانين التى كان معمولا بها قبل تعطيل الدستور سارية المفعول الى أن تلغى أو تعدل ، ونص القرار على أن تعتبر كل اشارة فى تلك القوانين الى رئيس الجمهورية هى اشارة الى المجلس العسكرى الانتقالى ..

ثم بدأ المجلس العسكرى الانتقالى فى ١١ ابريل مشاوراته مع ممثلى التجمعات الوطنية للاتفاق على اسلوب العمل فى المرحلة القادمة، وذلك بعد أن أدى أعضاء المجلس القسم أمام رئيسه الفريق أول سوار الذهب ..

ثم عقد سوار الذهب اجتماعا مع د . حسن الترابى زعيم حركة الاخوان المسلمين ومستشار الرئيس السابق نميرى للشئون الخارجية ، وكان النميرى قد أعتقل الترابى وعدداً آخر من زعماء الاخوان فى مارس ١٩٨٥ الى أن قرر زعماء الانقلاب فى السودان اصدار عفو عن المعتقلين السياسيين ..

أما على الجانب الشعبى فقد طرحت الجماهير السودانية فى بيان لها بعثت فيه الى سوار الذهب تصوارتها اسهاما منها فى البحث عن حل لمشاكل البلاد ، وطالبت بتبنى دستور ١٩٥٦ المعدل ١٩٦٤ وأن يتم تطبيق بنوده فى غضون الفترة الانتقالية وذلك بعد أن تم تعليق دستور ١٩٧٣ .

ودعا البيان الى أن يتم تمثيل القوى المهنية السودانية بشكل دائم وملائم وفعال فى هيئة الحكومة الانتقالية القومية كما طالب بضرورة الغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ م التى تنص على تطبيق الشريعة الاسلامية ..

التوجه الديمقراطى
للمجلس العسكرى الانتقالى (المؤقت) الحاكم[1]

فى ضوء التجربتين السابقتين للشعب السودانى مع جيشه بعد انقلاب ١٩٥٨ ، ثم بعد انقلاب

---

(١) راجع د. أحمد شوقى ، مصدر سابق .

١٩٦٩ ، قد يتسرب الشك الى بعض القلوب خوفا على الشعب السودانى من جيشه بعد ثورة ابريل ١٩٨٦ ولكن يبدد هذا الشك والخوف عدة عوامل أساسية أهمها ان الجيش يدين فى هذه المرة بالسلطة التى تولاها للشعب والذى انجز المهمة الاصلية فى الثورة ، ثم ان التيار الديمقراطى الشعب كاسح فى هذه المرة بصورة واسعة تجعل الجيش يبعد عن ذهنه أى فكرة تجره الى الانقضاض على حق الشعب فى السلطة ..

ثم يضاف الى ذلك القرائن العملية والتصرفات الصادقة طيلة حكم المجلس العسكرى هذه المرة لصالح الشعب ولصالح التجربة الديمقراطية ، فقد قام المجلس بعد أيام قليلة من تشكيله بالتصديق على الميثاق الوطنى للثورة والذى يقضى بوجوب انتهاء الفترة الانتقالية خلال عام واحد من قيام الحكومة (الوزارة) الانتقالية ..

★ بل قد ظهر التوجه الديمقرطى لقيادة الجيش السودانى ثم للمجلس العسكرى الانتقالى منذ اليوم الأول للثورة حيث أعلن بيان صادر عن قيادة القوات المسلحة فى ١٩٨٥/٤/٧ أن هذه القيادة ترفض اقامة نظام عسكرى محل النظام السابق وأنها عازمة على اعادة السلطة الى الشعب فى اطار يعكس أصالة الشعب السودانى وقدرته على اقامة حكومة ديمقراطية ، كما أكد البيان على تأييده لاقامة نظام سياسى يقوم على أساس تعدد الاحزاب واجراء انتخابات حرة ، وأضاف أن أهداف المرحلة الانتقالية تتلخص فى احتواء الاثار المترتبة على فترة الحكم الماضى فى شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، واعداد ميثاق عمل سياسى وطنى يقوم على مرتكزات أساسية هى الاستقلال التام والحفاظ على الوحدة الوطنية واستقلال القضاء وحرية النشر والتعبير وضمان الحريات الاساسية للفرد وحرية المعتقدات الدينية وديمقراطية التنظيمات السياسية والتمثيل الانتخابى .

★ وكذلك فان تشكيل أو قيام المجلس العسكرى الانتقالى لم يتم بقرار منفرد فاجاء الجيش الشعب به ، وانما تم على نحو يكتنفه الكثير من الديمقراطية حيث تم ذلك بعد اجتماع كبير عقده الفريق أول سوار الذهب وبعض القيادات العسكرية مع ممثلى الهيئات النقابية دار فيه نقاش طويل اتسم بالروح الديمقراطية والحرية التامة لكل المتحدثين دون وضع أى قيد على مايقال او مايقترح ، حيث اكدت القيادة العسكرية انه ليست هناك نية لابقاء الجيش فى السلطة وانه بصدد وضع الخطوات التى ستنتقل بموجبها السلطة الى الشعب ..

وقد انتهى هذا الاجتماع باصدار الهيئات النقابية بيانا اكدت فيه مايلى :

أولا : وضع الثقة فى القوات المسلحة لتسيير البلاد .

ثانيا : تسليم السلطة للشعب فى أقرب فرصة ممكنة .

ثالثا : العودة الى العمل وانهاء الاضرابات فورا والسعى الى زيادة الانتاج .

رابعا : وقف المظاهرات فى الشوارع .

★كذلك برز المسلك الديمقراطى للمجلس العسكرى الانتقالى بصورة واضحة من خلال عملية تشكيل الوزارة الانتقالية حيث لم ينفرد بتشكيلها وانما تشكلت عن طريق التشاور بين المجلس والتجمع الوطنى لانقاذ الوطن بشقيه الحزب والنقابى حيث اسفر هذا التشاور عن وضع الخطوط العريضة للتشكيل الوزارى التى لم يكن بينها لصالح القوات المسلحة سوى الاتفاق على ان يكون الشخص الذى يتولى منصب وزير الدفاع واحدا من ضباط القوات المسلحة ، فى حين ترك للتجمع الوطنى مهمة اختيار بقية الوزاره (١٤ وزيرا) على أن يتم التشاور فى شأن تعيين ثلاثة وزراء من أبناء الاقليم الجنوبى مع التجمع السياسى للجنوبيين فى الخرطوم ..

★ وسيرا فى ذات الاتجاه الجاد نحو اقامة النظام الديمقراطى ونقل السلطة لممثلى الشعب وضع المجلس العسكرى الانتقالى مشروعا للدستور المؤقت الذى تحكم به البلاد حتى تاريخ وضع الدستور الدائم حيث تم النص صراحة فى المادة ٣٥ منه على ان يستمر المجلس العسكرى الانتقالى فى ممارسة سلطاته حتى قيام الجمعية التأسيسية فى موعد لايتجاوز اليوم السادس من شهر ابريل ١٩٨٦ . فوضع المجلس العسكرى الانتقالى بذلك تاريخا محددا وقاطعا أو معلنا لنهاية سلطته دون وضع أى حكم يسمح بالتجاوز عن هذا التاريخ . وذلك فى الوقت الذى كان فيه مشروع الدستور المقدم من مجلس الوزراء يسمح بذلك الامتداد الزمنى الذى نص فى مادته الخامسة والثلاثين منه على أن يستمر المجلس العسكرى الانتقالى فى ممارسة سلطاته وفقا لاحكام هذا الدستور ويعتبر محلولا بعد اجازة الدستور الدائم على الا يجاوز ذلك بأى حال انتهاء الفترة الانتقالية المحددة بسنة من تاريخ تعيين مجلس الوزراء الا بموافقة الجمعية التأسيسية ، علما بأن وقت تقديم هذا المشروع كان يشهد خلافا بين المجلس العسكرى الانتقالى ومجلس الوزراء ، وبخاصة حول سلطة التشريع خلال الفترة الانتقالية . بل وتفوق التوجه الديمقراطى للمجلس العسكرى على التوجه الديمقراطى للمؤسسات الاخرى المشاركة فى الحكم فى تلك المرحلة ..

فقد قرر مشروع الدستور المؤقت المقدم من مجلس الوزراء الحرمان من كافة الحقوق والحريات الواردة فى الدستور بالنسبة لبعض فئات المواطنين دون أن يستند ذلك الى حكم قضائى نهائى ، ودون تمكين لهذه الفئة المحرومة من الطعن بعدم دستورية هذا الحرمان (راجع المادة ٣٣ من هذا المشروع) (١) ، فى الوقت الذى لم يتضمن فيه مشروع الدستور والمؤقت المقدم

---

(١) وهى تنص على أن لا يتمتع كل من تتوفر ضده بينة مبدئية بأنه قام أو شارك فى افساد الحياة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو خرق أو تقويض دستور جمهورية السودان المؤقت لسنة ١٩٦٤ فى الفترة من ٢٤ مايو ١٩٦٩ الى ٥ ابريل ١٩٨٥ بأى من الحقوق والحريات المكفولة بهذا الدستور ، ولا يجوز له أن يطعن فى دستورية أى قانون يسلبه أيا من تلك الحقوق والحريات ..

من المجلس العسكرى نصا مماثلا لمثل هذه المادة ، كما لم يتضمن الدستور المؤقت عند صدوره هذه المادة التى تعد شاذة فى وسط هذا الاتجاه الديمقرطى ..

★ كذلك أكد مشروع الدستور المقدم من المجلس العسكرى الانتقالى على كافة الاحكام اللازمة لاقامة نظام ديمقراطى بعد نهاية فترة الانتقال .

★ ثم افسح المجلس العسكرى الانتقالى الفرصة الى أقصى مدى ممكن لكافة الاحزاب والتجمعات السياسية والنقابية والخبراء لابداء الرأى فى مشروع الدستور الدى تقدم به ، كما تقبل ببساطة قيام مجلس الوزراء بتقديم مشروع آخر للدستور المؤقت يضم الكثير من نقاط الاختلاف مع المشروع المقدم من المجلس العسكرى بل وتم التشارو بين المجلسين حول المشروعين وعقد اكثر من اجتماع مشترك للاتفاق حول صورة الشكل النهائى للمشروع حتى تم بالتشاور الودى الوصول الى الصيغة النهائية لمشروع الدستور المؤقت ثم قام المجلس العسكرى بالتصديق عليه فى ١٠ اكتوبر ١٩٨٥ واعتبر نافذا من ذلك التاريخ ..

★ وسيرا فى ذات السبيل الرامى الى تسليم السلطة للشعب قام المجلس العسكرى فى ٢١ نوفمبر ١٩٨٥ بالتصديق على قانون انتخابات الجمعية التأسيسية ، وهو مشروع طرح على اوسع نطاق للبحث وابداء الرأى حوله بواسطة كافة القوى السياسية والنقابية والشعبية بمختلف اتجاهاتها ، وتم فى اعقاب ذلك تشكيل اللجنة القومية للانتخابات التى ستشرف على انتخابات الجمعية التأسيسية ..

★ وتأكيدا للتوجه الديمقراطى للمجلس أيضا حضر ممثلوه الاحتفال العام للتوقيع على ميثاق الدفاع عن الديمقراطية . ووقع أحد أعضاء المجلس على ذلك الميثاق الذى أوجبت احدى مواده امتناع الجيش عن التدخل فى المجال السياسى والعمل الحزبى والتزامه بدوره كمؤسسة قومية تحمى البلاد ونظامها الديمقراطى .

★ وعلى الرغم من تعاصر فترة حكم المجلس العسكرى الانتقالى للفترة التالية لما بعد الثورة مباشرة وبالرغم من اعلان حالة الطوارىء ، الا أن المراقب للاحداث فى السودان لايستطيع ان يسجل على المجلس العسكرى اى اتجاه مناقض للديمقراطية أو متعارض مع حقوق وحريات المواطنين او مع سيادة القانون تلك الأمور التى تعد من الاشياء المعتادة فى وقت الفوران الثورى ومعايشة مرحلة الشرعية الثورية ، ولم يسجل قط عليه اتخاذ إجراء أو اصدار قانون الا بعد مشاورات بالغة الاتساع والتنوع ، وحين تفاقمت حالات الاضراب من جانب العديد من فئات العاملين بالدولة ، فان المجلس لم يصدر قط أمرا بحظر الاضراب فى أى مرفق كان مهما كانت حيوية هذا المرفق بل اقتصر على الدعوة الحكيمة الى الالتزام بالعمل والالتزام بالخطوات التى يفرضها القانون لاعلان الاضراب دون فرض أية صورة من صور القهر فى ذلك المجال .

★ وكذلك يشهد التاريخ للمجلس العسكرى الانتقالى انه لم يلجأ قط الى المحاكمات العسكرية ، ولم يأمر باجراء أية محاكمة لاتتوافر فيها كل مقومات العدالة واتاحة الفرصة الكاملة للدفاع عن المتهمين حيث تجرى المحاكمات فى علنية كاملة وفى الالتزام التام بكافة مقومات المحاكمة العادلة دون أدنى تدخل من جانب المجلس العسكرى . .

ولا نغالى حين نقول إن رئيس المجلس العسكرى الفريق اول عبدالرحمن سوار الذهب قد قدم مثالا فريدا للديمقراطية واحترام سيادة القانون واحترام القضاء حين ألزم نفسه مختارا بالمثول كشاهد أمام المحكمة التى تجرى المحاكمة فى قضية ترحيل اليهود الفلاشا الى اسرائيل وذلك فى يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٨٥ ، حيث مثل الرئيس أمام المحكمة كأى مواطن عادى ملتزما المكان المعتاد للشهود فى المحكمة مؤديا التحية العسكرية لهيئة المحكمة مقسما اليمين المعتادة ومستعدا للاجابة على أى سوءال توجهه اليه المحكمة أو ممثلو الاتهام أو الدفاع ، وقد شاهد الشعب السودانى هذا المشهد التاريخى على شاشة التليفزيون السودانى التى كانت تنقل كل جلسات هذه المحاكمة . وباتت المشاعر والعبارات عاجزة عن التعبير عن هذا المشهد المهيب وعن الاجلال والفخر بالتجربة الديمقراطية السودانية وشعب السودان وقائده الذى سلك بذلك مسلكا لم يقع من رؤساء الدول فى اعرق الديمقراطيات المعاصرة (١) ، ومعيدا الى الاذهان ذكريات الخلفاء الراشدين فى مواقفهم الخالدة أمام القضاء ضاربين المثل الأعلى فى التواضع واحترام العدالة والقضاء[١]

■□■□■

(١) رفض الرئيس الأمريكى جيفرسون عام ١٨٠٦ الامتثال أمام رئيس القضاء للادلاء بالشهادة ، وسلم رئيس القضاء بهذا المسلك من جانب الرئيس الأمريكى .

(٢) اقرأ فى ذلك كثيرا من مواقف الخليفة الثانى عمر بن الخطاب والخليفة الرابع على بن أبى طالب رضى الله عنهما .

الفصل (٥)
تكوين تجمع القوى الوطنية

عقب اعلان الثورة أعلنت الاحزاب السياسية والنقابات المهنية في السوادن عن تشكيل تجمع وطنى اطلقت عليه اسم « القوى الوطنية المتحالفة للخلاص الوطنى » ويضم ست نقابات مهنية واتحاد طلاب جامعة الخرطوم وسبعة أحزاب سياسية هى أحزاب الأمة والاتحاد الوطنى ، والشيوعى والتنظيم الاشتراكى العربى الناصرى والبعث الاشتراكى الاسلامى والاخوان المسلمون . .

وأعلن متحدث باسم هذا التحالف بعد اجتماعه بالعميد عثمان عبدالله عضو المجلس العسكرى المؤقت انه قدم مجموعة من المقترحات شملت تصورا بتحديد الفترة الانتقالية لتسليم السلطة لحكومة مدنية بعام واحد يتم خلاله اقرار الدستور الدائم وانتخاب الجمعية التأسيسية التى تتحول الى برلمان بعد اجازة هذا الدستور . كما شملت المقترحات تشكيل حكومة مدنية تتولى فيها القوات المسلحة وزارة الدفاع وتضم وزارتين للجنوب ووزراء مدنيين يمثلون مختلف القوى والاتجاهات الوطنية . .

وبذلك يتضح لنا الى اى مدى روعة هذا الاسلوب الراقى فى الممارسة السياسية الذى يتيح لكل اتجاه وطنى شعبى أو رسمى أن يدلى بدلوه فى مناقشة امور البلاد أو على الاقل طرح تصور لما يراه حلا لمشكلة أو لعدة مشاكل تمر بها البلاد . .

وفى ١٢ ابريل استأنف المجلس العسكرى الحاكم فى السودان مشاوراته المكثفة مع ممثلى تجمع القوى الوطنية للخلاص الوطنى . . لتشكيل الحكومة المدنية المؤقتة ، وبقية اجراءات الفترة الانتقالية . .

وأعلن متحدث باسم هذه القوى أن ممثليها قدموا فى الاجتماع الذى عقد مع ممثلى المجلس العسكرى صباح ١٢ ابريل قائمة بأسماء المرشحين لشغل مناصب الحكومة الانتقالية وذلك بعد أن وافق المجلس العسكرى على اطار العمل الذى قدمه تجمع هذه القوى للفترة الانتقالية ، وهذه القائمة لاتضم اشخاصا ذوى انتماءات حزبية لان زعماء التجمع يدركون ان المشكلات التى سوف تتصدى لها ولمعالجتها هذه الحكومة مشكلات بالغة الخطورة ، ومن ثم فان ابعاد شبح الخلافات الأيديولوجية - الفكرية - عن أعمال هذه الحكومة سوف يسهل مهمتها ويساعد على نجاح عملية الانتقال الى الحكم المدنى الكامل . .

وكان المجلس العسكرى قد وافق ـ قبل ذلك ـ أيضا على مقترحات المدنيين بأن تتشكل الحكومة المؤقتة من مدنيين وأن يرأسها مدنى على أن يحتفظ العسكريون بمنصبى وزيرى الدفاع والداخلية ، وكذلك على ان تكون مدة الفترة الانتقالية عاما واحدا يبدأ من يوم تشكيل الحكومة المؤقتة . فى الوقت الذى تخلى فيه التجمع الوطنى عن مطلبه بشأن تشكيل مجلس للسيادة والسماح للمجلس العسكرى باقتراح القوانين على ان تتولى الحكومة الانتقالية السلطات التشريعية اليومية . .

كما صرح متحدث باسم التجمع بأن القوات المسلحة ستتولى الاشراف على تنفيذ اجراءات الفترة الانتقالية طبقا للخطة التى اسفرت عنها المشاورات بين المدنيين والعسكريين والتى من بينها تكوين لجنة عن طريق الانتخابات لوضع الدستور الجديد والاشراف على انتخابات البرلمان وقد اقترح التجمع أن تكون مدة المجلس النيابى ٤ سنوات فقط . .

وفى لقاء صحفى بعد ذلك اكد سوار الذهب على ماتضمنته بيانات القيادة العامة من حيث التزامها بتسليم السلطة للشعب بعد المرحلة الانتقالية وتمكين الشعب من حكم نفسه فى حرية وديمقراطية وانه من الطبيعى ان تكون هناك احزاب سياسية تعبر عن الافكار والآراء السياسية المختلفة ، وأن المحاربة الديمقراطية هى التى ستحدد حجم وقوة كل حزب . .

ثم ذكرت بعد ذلك مصادر الاحزاب والنقابات المهنية السودانية فى ١٢ ابريل أن المفاوضات بينها وبين المجلس العسكرى الحاكم فى السودان اسفرت عن اتفاق يتم بمقتضاه نقل السلطة الى المدنيين خلال عام واحد (١٢ شهرا) من بدء تشكيل الحكومة المدنية المؤقتة . .

ثم وجه المجلس العسكرى الانتقالى الحاكم الدعوة الى ممثلى التجمع النقابى والاحزاب السياسية للاجتماع بمقر القيادة العامة صباح ١٤ ابريل وذلك للتشاور حول التشكيل المقترح للحكومة المدنية المؤقتة . .

وأوضح د . الجزولى دفع الله نقيب الطباء ورئيس التجمع الوطنى الذى يمثل الجناح الوطنى المدنى فى القيادة السودانية آنذاك أن التجمع الوطنى قدم عدة اقتراحات لتشكيل الحكومة الجديدة من بينها أن يكون بالوزارة ١٥ عضوا الى جانب وزيرى الدفاع والداخلية . .

■□■□■

الفصل (٦)

الميثاق الوطنى
والحكومة الانتقالية المدنية

تمهيد :

بدءاً من منتصف ابريل ، بدأ المجلس العسكرى الانتقالى وجبهة الانقاذ الوطنى بحث مشروع الميثاق الذى ينظم العمل خلال الفترة الانتقالية ، وكذلك البحث فى مسألة تشكيل الوزارة الجديدة . .

وكان ممثلو جبهة الانقاذ التى تضم الاحزاب السياسية وتجمع النقابات المهنية ، قد توصلوا الى مشروع الميثاق لعرضه على المجلس العسكرى الانتقالى ، تمهيدا لاقراره وبذا يكون توقيع هذا الميثاق هو الخطوة التى يجرى بعدها تشكيل الوزارة الجديدة ، وعندما يتم توقيع الميثاق تعطى جبهة الانقاذ فرصة للاتفاق على تشكيل الوزارة ، وتقديم أسماء المرشحين لها الى المجلس العسكرى للتصديق عليها . .

وعبر أحد اعضاء الأمانة العامة لتجمع جبهة الانقاذ عن فلسفة الحكم فى تلك الفترة فقال : ان تصور جبهة الانقاذ لمهام او شكل مؤسسات الانتقال هى ان تتناول مهام المرحلة الانتقالية واعداد الدستور ودور القوات المسلحة ومحاسبة المفسدين وكفالة الحريات واستقلال الجامعات والقضاء وايجاد حل لمشكلة الجنوب فى اطار حكم ذاتى الى جانب تحرير سياسة السودان ثم تأكيد التزامه بمبدئى عدم الانحياز وحسن الجوار . .

وفى الوقت الذى أعلن فيه سوار الذهب انه سوف يتم تعديل قانون تطبيق الشريعة الاسلامية لتجنب العقوبات المفرطة الخاطئة التى طبقت من قبل أعلن د . حسنى الترابى ، زعيم الاخوان المسلمين ان جماعته لن تشترك فى الحكومة الجديدة ، وقال فى ندوة سياسية عقدها فى جامعة الخرطوم انه يسعى الى تشكيل جبهة تطالب بالحكم الاسلامى . .

فى نفس الوقت برز اثنان من قادة النقابات السودانية كمرشحين لتولى منصب رئيس الحكومة المؤقتة هما د . الجزولى دفع الله نقيب الاطباء وزعيم التجمع الوطنى والسيد الميرغنى النصرى نقيب المحامين ، وقد وصفهما الصادق المهدى رئيس حزب الامة بأنهما سياسيان معتدلان لهما سجل بارز فى مجال الحركة النقابية وقال ان دفع الله والنصرى مسلمان ورعان غير متطرفين وانهما اشتراكيان لاشيوعيان . .

فى تلك الاثناء أعلن سوار الذهب فى حديث صحفى ان الظروف قد تفرض بقاء المجلس العسكرى الحاكم مدة تزيد على عام ، وبشأن قضية النميرى قال : اننا لدينا الان قضايا اهم من ان نحاكم نميرى ولكن اذا طالب الشعب بمحاكمته تستطيع الحكومة الانتقالية ان تتقدم بتوصية الى المجلس العسكرى وسوف نعمل على تحقيق هذا المطلب ..

وكانت المشاورات بشأن اختيار الوزراء الجنوبيين هى التى أدت الى تأخير اعلان تشكيل الوزارة ، الى جانب اسباب اخرى يعتبرها الجميع مساءل تتعلق بالصياغة القانونية الدستورية للمبادىء التى تحكم العلاقة بين مجلس الوزراء ومجلس السيادة - الذى يتمثل فى المجلس العسكرى الانتقالى على انه من المنتظر ان تحكم هذه العلاقة مواد الفصول الخمسة الأولى من دستور ١٩٦٤ المعدل ، وان كان هناك اتفاق تام بين جميع الاطراف المسئولة على كل برنامج العمل ، خلال الفترة الانتقالية التى تحددت بالفعل لمدة عام ، يتم خلاله انتخاب الجمعية التأسيسية التى تعد مشروع الدستور وتجيزه ، وبعد ذلك تتحول الى برلمان يختار الحكومة ويستمر لمدة اربع سنوات من تاريخ انتخابها ..

وبعد انتهاء التجمع الوطنى لانقاذ السودان من وضع اللمسات الأخيرة للحكومة السودانية الجديدة وبعد موافقة المجلس العسكرى - بعد المشاورات - على شكل الحكومة وانتهاء المراحل الاخيرة فى المشاورات والخاصة بتوزيع الاختصاصات ، أعلن فى الخرطوم فى مساء٢٢ ابريل عن تشكيل الحكومة الانتقالية فى السودان برياسة د . الجزولى دفع الله نقيب الاطباء ، وقد حدد المجلس العسكرى الانتقالى ان يكون مجلس الوزراء مسئولا أمام المجلس العسكرى عن الاعمال التنفيذية والادارية للحكومة ، كما يعاون مجلس الوزراء المجلس العسكرى ويقدم له المشورة فى سبيل قيامه باعماله ..

ثم حدد د . الجزولى رئيس الحكومة السودانية الجديدة مهام حكومته وسياستها فى المجالين الداخلى والخارجى ، وأوضح أن هذه المهام تتركز فى أربع نقاط أساسية هى :

- الاعداد لانتخابات حرة وتشكيل جمعية تأسيسية تقوم بوضع الدستور خلال المرحلة الانتقالية .
- تكريس الجهود لحل مشكلة الجنوب .
- وضع الحلول للمشكلة الاقتصادية التى تعانى منها السودان .
- تصفية آثار النظام السابق ..

وفى ٢٥ ابريل أدت الحكومة الانتقالية المدنية المؤقتة اليمين القانونية وعقدت اجتماعا مشتركا مع المجلس العسكرى الانتقالى ورأس الاجتماع الفريق أو سوار الذهب ، وقال سوار الذهب بعد ان حدد المهام الرئيسية للحكومة انه يأمل أيضا أن تنتهى الحكومة خلال عام من صياغة الميثاق

الجديد بشكل قانونى ، واجراء الانتخابات العامة لتشكيل الجمعية التأسيسية ..

وبالطبع كان فى مقدمة هذا المهام ، ايجاد حل لمشكلة الجنــوب (ايجــاد حــل ســـلمى ديمقراطى) ثم أيجاد مخرج من المشكلة الاقتصادية الى جــانب اجــراء الانتخــابات العــامة فى البلاد ..

■□■□■

★ الملامح الاساسية
لمسيرة الحكم فى الفترة الانتقالية :

يتولى تسيير دفة الامور فى البلاد فى هذه الفترة كل من المجلس العسكرى الانتقالى المؤقت والحكومة المدنية الانتقالية المؤقتة .

وبرغم تعدد المهام الملقاة على عاتق المؤسسات الحاكمة فى مثل هذه الفترات الانتقالية ، الا انه يتصدرها مهمتان أساسيتان :

- أن يؤمن المجلس العسكرى عملية نقل السلطة للممثلى الشعب فى الموعد المحدد دون أن تغريه لعبة السلطة فينقض عليها ويسلب الشعب حقه ..

- ان تعد الحكومة كافة الترتيبات وتتخذ مايلزم من اجراءات لاجراء انتخابات عامة حرة نزيهة تتمخض عن ممثلين للشعب وحكومة مدنية فى ضوء نتائج هذه الانتخابات ..

ثم يلى هاتين المهمتين مهام أخرى منها الاجتماعى والاقتصادى .. الخ وعادة لاتتدخل الحكومات الانتقالية فى القضايا المصيرية حتى تأتى حكومة منتخبة يكون لها صلاحية اتخاذ القرار فى مثل هذه القضايا وهى فى السودان مثلا :

- قضية الجنوب .
- المشكلة الاقتصادية .
- التكامل المصرى السودانى .

ولذلك فسوف نعرض لما تم فى الفترة الانتقالية فى بعض هذه القضايا من جانب الحكومة الانتقالية قبل أن نعرض لما تم فى المهمتين الاساسيتين - نقل السلطة للشعب واجراء الانتخابات - اللذين يقاس بهما مدى نجاح حكومة السودان الانتقالية والمجلس العسكرى فى اداء الواجب نحو الشعب بامانة ونزاهة كانت مضرب المثل لكل شعوب العالم المتقدم قبل النامى .. هذا الاداء الرائع الذى نضفه بالملحمة لروعته وعظمته ..

هذا ..

ولايميل سوار الذهب للعنف بطبعه ، ويسيطر الهدوء على أسلوب عمله عادة ، فقبل أن تنحاز القوات المسلحة للشعب لحماية ثورته ، رفض سوار الذهب طلبا من النائب الاول للرئيس السابق نميرى بإعلان حالة الطوارىء ومواجهة الشعب السودانى فى المسيرة التى قام بها التجمع الوطنى للنقابات السودانية ..

وسوار الذهب صوفى متدين زاهد يعشق الاسلام ولايميل الى السلطة ، وقال فى تصريحاته قبل تشكيل الحكومة المؤقتة إنه لاعدول عن الاسلام والشريعة الاسلامية ، وان كان هناك تصحيح لتطبيقها بعد الممارسات الخاطئة ، التى تعارضت مع جوهر الاسلام فى تجربة تطبيق الشريعة على عهد نميرى ..

هذان أهم ملمحين لشخصية الرجل الذى سيحكم السودان فى فترة الانتقال .. الى جانب ما أعلنه من ملامح لنظام الحكم فى الفترة الانتقالية ومدى الوفاء بما التزم به .. قال : ان عملية تسليم السلطة للجماهير ضرورية ، ولابد منها ، ولكنها ليست سهلة ، لذلك حرصنا على ان يكون هناك ميثاق يحكم الفترة الانتقالية بحيث أنه فى نهاية هذه الفترة لابد أن تكون الانتخابات النزيهة الحرة قد أجريت ، وفى نفس الوقت يكون البرلمان الجديد قد تكون . وشكلت الحكومة الوطنية من حزب الاغلبية .. ووقتها سنسلم السلطة لممثلى الشعب ، وأية عقبات يمكن تذليلها بإتباع الميثاق الذى ينظم عمل الحكومة الانتقالية فى الفترة الانتقالية ..

وأضاف : ان من بين فقرات الميثاق أن من يثبت انه افسد او ارتشى او أساء استخدام سلطاته سيقدم للمحاكمة ..

وبعد تشكيل الحكومة بأيام قليلة قال د . الجزولى رئيسها : ان الشعار الذى رفعته أو طرحته ثورة ٢٦ مارس و ٦ ابريل ١٩٨٥ هو تسليم السلطة للشعب وهذا الشعار تضمنه ميثاق انقاذ السودان ، وكذلك برنامج الحكومة الانتقالية أما بالنسبة للدستور فلابد من انتخاب جمعية تأسيسية انتخابا حرا محايدا حتى تضع دستور السودان الدائم ، وتجيزه فى نهاية الفترة الانتقالية ، بمعنى انه فى خلال عام من تشكيل الحكومة الانتقالية يتم انتخاب الجمعية التأسيسية التى تعد الدستور وتجيزه ، وبعد اجازة الدستور تتحول الجمعية التأسيسية الى برلمان لاكمال أربع سنوات من انتخاب الجمعية . وتقوم بانتخاب حكومتها ..

وهذا هو الاهتمام الرئيسى لحكومة الفترة الانتقالية ..

الى جانب الاهتمامات الاخرى ، التى تتلو هذا الاهتمام الاول فى الاهمية ..

وفى السطور التالية نعرض لتحركات هذه الحكومة بشأن بعض هذه القضايا :

★ موقف الحكومة الانتقالية
تجاه بعض القضايا السودانية

اولا : قضية الجنوب :

فى أول حديث صحفى له وجه رئيس الوزراء د . الجزولى نداءه الى المتمردين ناشدهم فيه المساعدة فى حل مشاكل الجنوب والسودان عامة ، وحينما حدد المهام العاجلة لوزارته كان فى مقدمتها محاولة التوصل لحل لمشكلة الجنوب .

وتوجه بنداء مماثل الى الجنوبيين مساعد رئيس المجلس التنفيذى الأعلى فى السودان مناشدا جارنج - زعيم التمرد فى الجنوب - وقف عملياته العسكرية ، وقبول مبدأ الحوار كوسيلة لحل المشكلة بعد أن أصبحت الظروف مواتية بعد الاطاحة بنميرى . .

فى الوقت نفسه تلقى سوار الذهب مذكرة من حركة « الأنيانيا ٢ » تضمنت رغبتها فى اجراء حوار لحل كل الازمات السياسية فى السودان وهذه الحركة موالية لحكومة الخرطوم وتختلف عن حركة جون جارنج الا انها تعمل ايضا على تحرير الجنوب .

وهكذا طرحت الانتفاضة الديمقراطية والنظام الجديد فى السودان على صعيد تصحيح الأوضاع فى الجنوب مبادرة للحوار مع حركة التمرد فى جنوب السودان بقيادة جون جارنج ولكنه كان يصر على التصعيد العسكرى هناك ولكن حرصا من النظام الجديد على التوصل الى حل سلمى لهذه القضية الشائكة فقد تمت بالفعل الاتصالات بين ممثلى التجمع الوطنى والعقيد جارنج الموجود آنذاك فى اثيوبيا ، لايجاد حل سلمى ديمقراطى للمشكلة . . واصدر سوار الذهب قراراً بوقف اطلاق النار فورا فى الجنوب رغم رفض المتمردين وقف عملياتهم العسكرية . . وأوضح ان القوات المسلحة الحكومية لن ترد الا دفاعا عن نفسها . . ثم اعلن عفوا عاما عن كل من اشهروا السلاح فى وجه الحكومة ، سواء الحكومة الانتقالية او حكومة نميرى السابقة مبالغة فى اظهار حسن النوايا تجاه حل المشكلة سلميا ، وهنا تم الاعلان عن وقف اطلاق النار من الجانبين ولمدة اسبوعين الا ان جارنج عاد وخرق هذا الاتفاق .

ورغم ذلك لم يتوقف اهتما سوار الذهب بقضية الجنوب فقد اصدر فى ١٨ ابريل ١٩٨٥ - اى بعد أقل من اسبوعين من انتفاضة ١٦ ابيرل - اصدر قراراً بتنظيم ادارة الاقاليم الجنوبية فى الفترة الانتقالية ، واحياء اتفاقية اديس أبابا ، والغاء القرار الجمهورى - النميرى الذى صدر عام ١٩٨٣ لتمزيق الجنوب . .

ثم جرت محاولات ومشاورات عديدة مع كافة الأحزاب والاتجاهات السياسية فى الجنوب أعقبها فى مايو ١٩٨٥ الاعلان عن قرار المجلس العسكرى الانتقالى الحاكم بتشكيل حكومة للاقليم الجنوبى ، وكان قرار تشكيل حكومة واحدة للاقليم الجنوبى هو اعتراف من المجلس العسكرى ببقاء الجنوب كاقليم واحد ، بدلا من تقسيمه الى ثلاثة كما فعل نميرى ، ثم يأتى القرار أيضا ردا على ادعاءات الجبهة الشعبية لتحرير السودان بأن المجلس العسكرى يتجاهل أوضاع الجنوب ، وانه لم تتشكل حكومة للجنوب منذ ابريل السابق على هذا القرار . .

ولكن الأمن كان يختلف مع جارنج !

فحتى أواخر يوليو ١٩٨٥ لم يكن قد أبدى حسن نواياه . . وأعلن د. الجزولى فى نهاية هذا

الشهر - يوليو ١٩٨٥ - أن كل الجهود التى بذلتها الحكومة لاجراء مفاوضات مع جارنج قد باءت بالفشل !

ثم أشار د. الجزولى - رغم ذلك - الى أن حكومته ستترك الباب مفتوحا أمام جارنج لاجراء أية مفاوضات سلمية وأعلن أن الاعداد يجرى لعقد مؤتمر قومى لايجاد حل لمشكلات الجنوب ..

وبالفعل نتج عن ذلك أن وافق المتمردون على اقتراح الحكومة بعقد مؤتمر سلام بين الجانبين وأعلن راديو جيش تحرير شعب السودان - أكبر جبهات المُتمردين - فى ٨٥/٩/١٨ أن مبعوثا عن زعيمهم نقل رسالة منه بهذا الموضوع لقائد الحامية الحكومية فى بلدة الناصرة - تبعد ٨٥٠ كم عن الخرطوم - ولكن يبدو أن المظاهرات التى اندلعت فى الخرطوم - احتجاجا على التصعيد العسكرى فى الجنوب من جانب جارنج - لم تهىء الفرصة لمواصلة الحوار سريعا ..

ثم تشكلت لجنة وزارية برياسة د. أمين مكى مدنى تتولى الاعداد لعقد المؤتمر القومى حول مسألة الجنوب . وهو أيضا مقرر اللجنة الوزارية التى تستطلع آراء الأحزاب والقوى السياسية حول مشروع قانون الانتخابات المقرر اجازته فى ذلك الوقت فى جلسة مشتركة بين المجلس العسكرى ومجلس الوزراء ..

وكان جارنج قد ضمن رسالته المشار اليها سابقا شروطه الأربعة للدخول فى محادثات خاصة بمشكلة الجنوب ، وجاء ذلك ردا على عرض الجزولى عليه فى يوليو ٨٥ بشأن اجراء مفاوضات سلام وكان فى مقدمة هذه الشروط تشكيل حكومة قومية جديدة تضم ممثلين لكل القوى السياسية السودانية ، وكل من الجيش السودانى وجيش الجنوب والغاء اتفاقيتى التكامل والدفاع المشترك مع مصر واتفاقية التعاون العسكرى مع ليبيا الموقعة فى يوليو ١٩٨٥ ..

وأخيرا وفى منتصف اكتوبر ٨٥ أعلن جارنج ترحيبه بالدخول فى مباحثات سلمية مع الحكومة السودانية ، ثم أعلن بعد ذلك قراره بوقف اطلاق النار فى الجنوب لمدة اسبوعين وكما أعلن فقد كان الهدف من هذا القرار اعطاء فرصة للقادة السياسيين فى الخرطوم لدراسة شروطه الخاصة باجراء مباحثات بين المتمردين والحكومة ..

ولكن لم يستمر ذلك طويلا حيث خرقت قوات المتمردين هذا القرار قبل مضى اسبوع عليه مما اضطر القوات الحكومية أن ترد عليه ..

وأعلن فور ذلك التحالف الوطنى - الأحزاب السياسية والنقابات - رفضه تشكيل لجنة تكلف بتنظيم مؤتمر وطنى للمصالحة يتناول بصفة خاصة مشكلة الجنوب ، وهو التشكيل الذى أعلن عنه آنفا .

ورفضت الحكومة السودانية استقبال وفد من قبل جارنج يرافقه مسلحون لاجراء التفـاوض مـن أجل السلام مما يعد تفكيرا مضطربا متناقضا حيث يريد التفاوض من أجل السلام وهو يشهر صلاحه فى وجه الحكومة علانية ..!



ثانيا : القضية الاقتصادية

مقدمـــــة :

كانت علاقات السودان بصندوق النقد الدولى قد سيطرت على المسألة الاقتصادية فى السودان وعلى اهتمامات القوى السياسية المختلفة فيها فى الفترة الاخيرة - قبيل واعقاب ثورة ابريل - وجرت مظاهرات فى البلاد تندد بسياسات الصندوق وشروطها فى التعامل مع الاقتصاد السودانى ، ومايترتب على ذلك من تبعية للاقتصاد الرأسمالى الغربى .

وكان الفريق أول سوار الذهب رئيس المجلس العسكرى الانتقالى ، قد صرح أن بلاده ستتعاون مع البنك الدولى من أجل تجاوز المحنة الاقتصادية فى السودان آنذاك ، ونفى فى حديث صحفى أن يكون السودان قد رفض المقترحات التى تقدم بها صندوق النقد الدولى لمصلحة الازمة الاقتصادية وأضاف أن بلاده ملتزمة بسياسات الصندوق ، وكانت زيارة سوار الذهب للعربية السعودية هدفها الأساسى معالجة الازمة أو المسألة الاقتصادية فى السودان ، والوصول لدعم سعودى كامل للاقتصاد السودانى ، وطلب سوار الذهب خلال زيارته للسعودية قرضا كبيرا يسدد على مدى ثلاثين عاما ومدة سماح عشر سنوات والفوائد رمزية .

ثم أيضا .. كانت جريدة الصحافة السودانية قد ذكرت أن الملك فهد ملك السعودية مهتم بالسعى للحصول على معونة دولية من أجل السودان لمساعدته فى التغلب على الصعوبات الاقتصادية التى يواجهها ، وأضافت أن العاهل السعودى وافق على خطة لانقاذ الاقتصاد السودانى ، وحمايته ترمى الى طلب قرض طويل الأجَل بفائدة بسيطة من الدول العربية المعنية والصديقة والمؤسسات المالية الدولية لمساعدة السودان على التغلب على هذه الصعوبات الاقتصادية الطاحنة .

ثم أكدت الصحف السودانية أن شروط صندوق النقد الدولى ليس من بينها تخفيض الجنيه السودانى ، وانما تحرير الاسعار وتقليل الاعتماد على الاستدانة من النظام المصرفى فى الداخل واتباع سياسة مرنة فى تحديد سعر الصرف ، وذكرت الصحف انه فى حالة الاتفاق مع الصندوق ستدفع الولايات المتحدة خمسين مليون دولار ودول أخرى بقية الـ ٢٨ مليون دولار المطلوبة لسداد ديون السودان العاجلة . وعندئذ يستطيع السودان أن يتقدم بطلب عون جديد له .

وفى المقابل أعرب التجمع النقابى الوطنى أن بديل الاتفاق مع صندوق النقد الدولى يحتاج الى الثقة بالنفس ودعم حكومى قومى يقوم على ارادة سياسية ووطنية ودراسة ايجاد مصادر أخرى للمعونة ، واعاد التأكيد على أن الحكومة الحالية هى حكومة التجمع الشعبى ، وضرورة أن تكون

مواقفها متسقة مع مبادىء التجمع الذى تمثله ومع الشعب ، ومشيرا الى أنها حكومة مؤقتة لاتملك تفويضا بتوقيع اتفاق تكون بنوده ملزمة للحكومات المقبلة (١) ..

★ أول أزما وزارية :

كانت أول أزمة وزارية تشهدها حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية منذ تشكيلها فى ٢٢ ابريل ١٩٨٥ ان قدم وزير التخطيط والمالية فيها استقالته ، وكذلك محافظ البنك المركزى بالانابة وذلك فى ٢٢ يوليو ١٩٨٥ .

وأعلن الوزير المستقيل أنه قدم استقالته بسبب الخلاف بينه وبين د . الجزولى رئيس الوزراة واتحاد النقابات السودانية حول السياسات الاقتصادية للحكومة ، وكذلك محافظ البنك المركزى بالانابة قدم استقالته متضامنا مع الوزير .

وقد جاءت هذه التطورات بعد أيام من مظاهرات اشترك فيها نحو خمسة آلاف شخص من العاملين فى البنوك السودانية طالبوا خلالها باقالة محافظة البنك المركزى واجراء تحقيق رسمى فى الفساد داخل هذا البنك والبنوك التابعة له ، كما طالبوا الحكومة بالعدول عن السياسات الاقتصادية التى يفرضها عليها البنك الدولى ، وبخفض أسعار الوقود والسكر والخبز والسلع الاساسية . ورغم موافقة الحكومة على كل مطالب المتظاهرين الا أن الرفض جاء من جانب وزير المالية الذى تمسك بموقفه .

ثم عاد الوزير وعدل عن استقالته بعد أربعة أيام من تقديمها وذلك استجابة لنداء المجلس العسكرى وتقديرا للظروف التى تمر بها البلاد .

وعلى جانب آخر ففى تلك الأثناء أعيد العمل بنظام الضرائب الذى كان نميرى قد ألغاه ، وذلك بدءا من ٢٢ سبتمبر ١٩٨٥ ، ثم وافق المجلس الوزارى على الميزانية الجديدة التى وصل حجم العجز بها الى ١,٤ مليار دولار .

ومرة أخرى عاد الوزير وقدم استقالته فى ٢٢ ديسمبر ١٩٨٥ . وقد قبل د . الجزولى استقالة وزير المالية اثر تصريحات له فى صحيفة تصدر فى أبى ظبى ، ذكر فيها ان صندوق النقد الدولى قد يصدر قرارا باعلان افلاس السودان ماليا وأنه لايستحق اية مساعدات أجنبية ..

ثم فوض د . الجزورلى رئيس الوزراء وزير التجارة فى القيام بمهمة وزير المالية بصفة مؤقتة لحين تعيين وزير جديد .

★ تحرك رئيس الوزراء وحكومته لمواجهة الازمة الاقتصادية :

خلال جولته الخليجية فى مايو ١٩٨٥ عقب الثورة ، طالب الدكتور الجزولى باعداد مشروع عربى

(١) راجع سيد سعيد ، تقرير غير منشور عن : التطورات السياسية والاقتصادية فى السودان ، ادارة الوثائق والمعلومات بالادارة المركزية للأنباء والتحليل السياسى باتحاد الاذاعة والتليفزيون ، يناير ١٩٨٦ .

لانقاذ السودان ومساعدته بشكل عاجل فى حل مشاكله الاقتصادية وأعرب عن أمله فى أن تتوجه الدول العربية مزيدا من استثماراتها الى السودان على غرار مشروع ماريشال ، الذى قدمته أمريكا لانقاذ أوربا بعد الحرب العالمية الثانية واضاف رئيس الوزراء أن ديونه تصل الى ٩ مليارات دولار[١]

بفوائد سنوية تبلغ ٨٠٠ مليون دولار وهو مايزيد على حجم الصادرات السودانية . .

وبالفعل تحركت الجامعة العربية فى هذا الاطار ، ففى أواخر يونيو ١٩٨٥ بدأ الشاذلى القليبى الامين العام للجامعة اتصالات مع عدة جهات عربية بهدف عقد مؤتمر عربى اقتصادى طارىء فى الخرطوم لدعم الوضع الاقتصادى السودانى وابلغ القليبى سوار الذهب بهذه التحركات . . وبنيته لزيارة الخرطوم فى غضون ايام للاعداد لمثل هذا المؤتمر . .

فى نفس الوقت كان د . الجزولى يحاول جاهدا التوصل الى اتفاق مع الولايات المتحدة بشأن إعادة جدولة ديون بلاده (٩ مليارات دولار) والتى يعجز السودان عن سدادها فى مثل ظروفه تلك ، وصرح فى ١٧ سبتمبر ١٩٨٥ انه سيحاول التوصل الى مثل هذا الاتفاق اثناء زيارته المقبلة لواشنطن . .

ثم توجه الى واشنطن فى نهاية ديسمبر ١٩٨٥ وفد اقتصادى سودانى برياسة وزير الطاقة والقائم بأعمال رئاسة اللجنة الوزارية الاقتصادية لاجراء مفاوضاتها مع المسئولين فى صندوق النقد الدولى ، حول تأجيل سداد ديون السودان لدى الصندوق البالغة ٢١٨ مليون دولار ، والتى يأتى موعد سدادها النهائى فى ٣ يناير ١٩٨٦ .

★ صندوق النقد الدولى
وقرار وقف إقراض السودان :

لم تكن الرؤية قد تحددت تماما أو اتضحت معالمها بصدد معالجة الاوضاع الاقتصادية فى البلاد ، وذلك رغم مرور شهور عديدة على نجاح ثورة ابريل مما اضطر وزير المالية السيد عوض عبدالمجيد - كما سبق - لتقديم استقالته لخلاف بينه وبين مجلس الوزراء حول المسار الاقتصادى السودانى ، وظل المنصب شاغرا حتى وافق الفريق سوار الذهب على تعيين د . سيد أحمد طيفور لهذا المنصب بناء على توصية من د . جزولى دفع الله رئيس الوزراء وهو - أى طيفور - من المختصين فى علم الاقتصاد وكان يعمل فى احدى المؤسسات الاقتصادية العربية بالخرطوم . .

ثم أعلن الجزولى بعد ذلك فى ٨٦/٢/٦ أن حكومته سوف تطبق برنامجا تقشفيا للاعتماد على النفس بهدف الخروج من الضائقة الاقتصادية ، اثر قرار صندوق النقد الدولى بقطع القروض الممنوحة للسودان بسبب عجزه عن الوفاء بتسديد الديون المستحقة عليه . .

---

(١) حسب احصائيات أشير اليها فى الفصل الثانى من الباب الثانى فقد وصلت هذه الديون عام ١٩٨٥ الى ١١,٩ مليار دولار .

وقال فى تصريح له تعليقا على هذا القرار ، ان على السودانيين ان يواجهوا التحديات وان يتعايشوا مع الواقع ضمن الحدود المتوفرة . وأكدت وكالة الأنباء السودانية نقلا عن مصادر وصفتها بأنها مطلعة قرار الصندوق بقطع جميع القروض الممنوحة للسودان بسبب عجزه عن الوفاء بتسديد فوائد مستحقة على ديونه المقترضة من الصندوق ، وكانت الوكالة قد نقلت عن هذه المصادر أن القرار اتخذ عقب انتهاء التاريخ المحدد لسداد الديون السودانية ورفض اقتراحات سودانية تقشفية ..

وكان الصندوق قد قرر فى الثلاثاء ١٩٨٦/٢/٤ وقف أية قروض اضافية للسودان لعجزها عن دفع قروض مستحقة ..

وكانت ديون السودان للصندوق قد بلغت فى نهاية ١٩٨٥ حوالى ٦٥٠ مليون دولار بما فيها الفوائد المستحقة والتى بلغت فى نهاية يناير ١٩٨٦ مبلغ ٢١٨ مليون دولار ، ونسبت الوكالة لنفس المصادر قولها ان القرار قد يلغى اذا دفع السودان الديون المستحقة عليه ، وأنه لن يتم وقف قرض كان يجرى سحبه قيمته ٦٠ مليون دولار . وقالت تلك المصادر أن الخلاف بين السودان والصندوق بدأ عندما رفضت الخرطوم شروطا وضعها الصندوق من بينها تخفيض قيمة الجنيه السودانى ورفع الدعم عن المواد الاساسية وتحديد حجم القروض من النظام المصرفى .

أما على صعيد المساعدات فقد أكد د . طيغور وزير المالية السوادنى ، أن السودان تلقى تأكيدات من كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا وايطاليا بعدم تأثير قرار الصندوق على المعونات التى تقدمها هذه الدول للسودان والمرتبطة باتفاقيات للتعاون الثنائى ، لكن للاسف أعلنت الولايات المتحدة قبل نهاية مارس ١٩٨٦ عن ايقاف معظم مساعداتها الاقتصادية للسودان لتخلفه عن سداد ديونه ، واشار تشارلز ريدمان المتحدث باسم وزارة الخارجية أن واشنطن كانت تعتزم تقديم مبلغ ١٥٢,٨ مليون دولار للسودان هذا العام لكن تم ايقافها عدا مساعدات غذائية تبلغ ٥٠ مليون دولار فقط ..

وكان رد الفعل السودان على ذلك سريعا فقد أعلن اللواء عبدالله وزير الدفاع السودانى فى تعليق له على قرار الولايات المتحدة ، أن الشعب السودانى يرفض الوصاية أيا كان مصدرها وشكلها ، وقال ان من حق واشنطن ان توقف دعمها للسودان ولكن ليس من حقها أن تقرر مع من تكون العلاقات الخارجية للسودان ..

■□■□■

ثالثا : قضية الفلاشا

.. والرشوة :

مقدمــــة :

كان قد جرى ترحيل عشرة آلاف فرد من اليهود الاثيوبيين والفلاشا فى عملية اطلقت عليها الدعاية الصهيونية « عملية موسى » على طائرات أمريكية « س ١٣٠ » وقد جاء الامريكيون بملابسهم العسكرية الى الأراضى السودانية لتنفيذ هذه العملية .

وأفادت الانباء أن عمر محمد الطيب النائب الاول للرئيس نميرى أعطى أوامره للضباط السودانيين بوضع أنفسهم تحت تصرف وكالة المخابرات الامريكية فى هذه العملية ..

وكانت هذه الجريمة الكبيرة التى أساءت كثيرا الى أواخر عهد نميرى سببا من أسباب الانتفاضة الشعبية الجريئة فى ابريل ١٩٨٥ .

وعلى اثر ذلك جرت فى السودان بدءا من اكتوبر ١٩٨٥ محاكمة المتهمين فى هذه القضية وفى مقدمتهم عمر الطيب النائب الأول لنميرى وأربعة من ضباط جهاز أمن الدولة . وقد قرر النائب العام السودانى فصل قضية الرئيس السابق نميرى ـ الذى وجهت اليه ايضا تهمة القيام بالدور الأول فى هذه القضية ـ وذلك لعدم وجوده فى السودان .

وقد وجهت الى هؤلاء المتهمين اتهامات عدة من بينها : المساهمة فى ترحيل اليهود الفلاشا بطريق مباشر أو غير مباشر الى اسرائيل ، والاثراء غير المشروع ، والاتصال بجهاز المخابرات الامريكية لتنفيذ تعليماتها فى هذه العملية ، وسوء استغلال الطيران السودانى ، واستغلال المنصب ، ثم افساد الحياة السياسية وانتهاك المقاطعة التى قررتها الدول العربية ضد اسرائيل ..

وقد طلبت السلطات السودانية من وكالتى اغاثة غربيتين مغادرة السودان على الفور نتيجة ثبوت علاقتهما بعملية ترحيل اليهود الاثيوبيين ، وقال المدعى العام السودانى أنه سيبحث امكانية السماح للموكالتين باستئناف عمليات الاغاثة فى السودان ، لكنه يتعين مغادرة موظفيهما أولا ..

وأشار الى أن الوكالتين هما : لجنة الهجرة الكاثوليكية ، والوكالة الطوعية المشتركة (١)

ثم فى ٢٢ يناير ٨٦ اصدرت محكمة أمن الدولة فى السودان ان حكما ببراءة الاربعة المتهمين فى قضية تهريب يهود الفلاشا ، وهم من كبار ضباط جهاز أمن الدولة السابق ، وذكر رئيس المحكمة انه قضى ببراءتهم بعد أن تحولوا الى شهود اتهام فى القضية وادلوا بتفاصيل وحقائق صحيحة حول القضية .

وأضاف القاضى عبدالرحمن عبده رئيس المحكمة أن اللواء عمر محم الطيب النائب الأول للرئيس السابق جعفر نميرى أصبح هو المتهم الوحيد فى قضية تهريب الفلاشا ..

---

(١) المصدر السابق .

وفى ٣٠ مارس ٨٦ أصدرت محكمة أمن الدولة السودانية حكما بالسجن لمدة عشرين عاما على اللواء معاش عمر محمد الطيب النائب الأول لرئيس الجمهورية السابق ورئيس جهاز أمن الدولة المحلول فى السودان ، بتهمة استغلال نفوذه وممارسة الارهاب والاختلاس ، هذا فى الوقت الذى يحاكم فيه اللواء عمر الطيب فى قضية يهود الفلاشا وهو ـ كما سبق ـ المتهم الوحيد فيها .

ثم فى ٥ ابريل ٨٦ قضت محكمة أمن الدولة فى السودان ـ بسجن اللواء الطيب لمدة ٣٩ عاما وستة اشهر لادانته فى التواطؤ مع المخابرات الامريكية والاسرائيلية (الموساد) فى تهريب يهود الفلاشا من السودان الى اسرائيل وكذلك بتهمة الخيانة والتجسس ..

كما قضت المحكمة أيضا بتغريبمه ب ٢٤ مليون جنيه (٦ملايين دولار) حيث وجهت اليه تهمة الاثراء الحرام لحصوله على مليونى دولار من المخابرات الامريكية مقابل عملية نقل الفلاشا الى اسرائيل ..

هذا .. ولم يكتف المحامى الأول للنيابة العامة فى السودان بذلك ، بل صرح فى ٤/٦ بأنه سوف يستأنف الحكم الصادر ضد عمر الطيب حيث يرى المحامى الأول صادق الشامى ان هذا الحكم لايتناسب مع خطورة الجرائم المنسوبة الى الطيب ..

... وكان القاضى قد ذكر فى حيثيات الحكم أنه لم يصدر حكما باعدام الطيب لأن الأدلة كانت فقط عبارة عن شهادات أربعة من الضباط المتواطئين مع الطيب وقد أصدر النائب العام عفوا عنهم .

أما على الجانب الأخر وهو وقضايا الرشوة والفساد الاقتصادى بوجه عام فلن تقدم هنا الا نماذج قليلة من الاجراءات التى اتخذتها الحكومة والقضاء تجاه هوءلاء المفسدين الذين ينتمون لنظام نميرى . فقد سبق أن أفضنا الحديث عن هذا الجانب فى مواضع اخرى ..

ـ فى ٧ ديسمبر ١٩٨٥ أصدرت محكمة الدولة الخاصة فى السودان حكما بالسجن عشر سنوات مع النفاذ ، أو الغرامة خمسة ملايين جنيه ضد الدكتور بهاء الدين أدريس مساعد الرئيس السابق نميرى بعد ثبات أدانته بالمساس بالاقتصاد الوطنى . وجاء هذا كأول حكم قضائى يصدر ضد أحد المسئولين عن النظام السابق ، وكان من بين التهم التى أدين بها : سماحه للمليارديرالسعودى خاشقجى بالتدخل فى الشئون السياسية والاقتصادية للبلاذ وتمكينه من الحصول على كل انتاج القطن السودانى وتحويل المؤسسات المؤممة والمصادرة فى السودان الى خاشقجى لادارتها فضلا عن اخضاع شركة الخطوط الجوية السودانية لسيطرة رجلى اعمال سعودين اخرين وتوقيع عقد شراء طائرات تالفة بملغ ١,٥ مليون دولار ..

ـ ثم فى أول يناير ١٩٨٦ قررت محكمة الخرطوم الافراج عن رشيد طاهر بكر النائب العام السودان السابق بكفالة ٥٠٠ ألف جنيه وكان ضمن سبعة متهمين بالرشوة والمتاجرة غير المشروعة فى البترول ..

ثم فى ١٦ يونية ١٩٨٦ صدر حكم آخر من احدى المحاكم السودانية بحبس الـزبير رجـب رئيس الهيئة الاقتصادية فى عهد نميرى لمدة ٤٩ سنة وتغريمه مبلغ ٨٠٠ ألف دولار تعويضا عما وصفته المحكمة بارتكابه جرائم اقتصادية إبان توليه منصبه وأهمها تخريب الاقتصاد الوطنى وتكوين ثروة طـائلة بـالسبل غير المشروعة ، وأمرت المحكمة بتحصيل الغرامة منه عن طريق بيع ممتلكاته وعقاراته ..

هـــــذا ..

الى جانب اجراءات تطهير اكثر حسما ضد من وجهـت اليهـم تهم سـياسية وتهم اقتصـــادية مصاحبة ..

فقد اصدرت احدى المحاكم السودانية فى ١٩٨٦/١٢/١١ حكما بالسجن المؤبد على اربعة من كبار الضباط فى نظام حكم الرئيس السابق نميرى وذلك بتهمة الاشتراك مع نمـيرى فى تـدبير الانقـلاب العسكرى الذى وقع فى ١٥ مايو ١٩٦٩ وأتى بنميرى الى السلطة .

والضباط الأربعة هم - أبو القاسم محمد ابراهيم نائب الرئيس السودانى السابق

- زين العابدين محمد أحمد عبدالقادر وزير الشباب والرياضة السابق .
- خالد حسن عباس وزير الدفاع السابق .
- مأمون عوض أوبزيد مسئول الاتحاد الاشتراكى سابقا (١)

وقد وجهت الى المحكوم عليهم تهمة هدم السلطة الشرعية وتحريض قـوى مسـلحة على التمـرد على السلطة القائمة ، وقررت المحكمة فصل قضية المتهمين الاول والثانى الخاصة بالثراء الحرام واحـالتهما الى محكمة منفصلة للنظر فيها فى وقت لاحق ..

وكان السيد عمر عبدالعاطى النائب العام السودانى قد أمر فى ١٩٨٥/٦/٢٠ فى اعقاب انتفـاضة ابريل ١٩٨٥ بتشكيل لجنة للتحقيق مع مدبرى انقلاب مايو ١٩٦٩ وكان فى مقدمتهم الرئيس السابق جعفر نميرى ..

■□■□■

(١) كانت محكمة أمن الدولة بالخرطوم قد رفضت فى ١٩٨٦/٣/٣٠ طلب الدفاع لتبرئة هوءلاء الضباط الاربعة الذين شاركوا فى انقلاب نميرى ١٩٦٩ ضد الرئيس اسماعيل الأزهرى .

الفصل (٧)

دستور المرحلة الانتقالية

عرفنا حتى الأن فى تاريخ التجربة الديمقراطية فى السودان عدة دساتير ، الا أننا لمن نعرف خلال هذه المدة دستورا دائما كتب له البقاء ، وهنىء به شعب السودان زمنا طويلا .. ولذا فان من اهم أهداف الانتفاضة الديمقراطية الأخيرة فى السودان هذا الهدف السامى النبيل ، أن يكون للسودان دستور دائم ..

وللتذكرة نشير الى أن هناك دستورا حكم البلاد فى فترة الحكم الذاتى عرف بدستور الحكم الذاتى من١٢ فبراير ١٩٥٣ وحتى ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ حيث انتهى العمل به باعلان استقلال السودان ، ثم صدر دستور موقت عن البرلمان السودانى عام ١٩٥٦ فى أول يناير ثم تم تعديله فى عام ١٩٦٤ تحت اسم دستور السودان المعدل ، ثم أصدر جعفر نميرى دستورا خاليا من الديمقراطية عام ١٩٧٣ ولما قامت ثورة ابريل ١٩٨٥ علقت العمل به .. ثم صدر فى ظلها الدستور المؤقت للمرحلة الانتقالية .

وتم توقيع هذا الدستور من جانب الفريق أول عبدالرحمن سوار الذهب رئيس المجلس العسكرى الانتقالى الحاكم فى السودان فى ١٠ اكتوبر ١٩٨٥ وذلك بحضور الدكتور الجزولى رئيس وزراء الحكومة المدنية المؤقتة واعضاء المجلس العسكرى ومجلس الوزراء وممثلى الاحزاب السياسية .. وبدأ العمل به فى ١٩٨٥/١٠/١١ ـ وأعلن آنذاك ان هذا الدستور سيجرى العمل به حتى ابريل ١٩٨٦ حيث يحل موعد انتخاب الجمعية التأسيسية وانتقال السلطة للمدنيين .

وهذا الدستور المؤقت ـ اكتوبر ١٩٨٥ ـ قد استمد مواده من دستور ١٩٥٦ الذى سنته البلاد ابان عهد الاستقلال ، ويقضى الدستور بأن تكون الشريعة الاسلامية والاعراف هى أساس التشريع وأنه سيكفل حرية الرأى والعقيدة والمساواة والعدالة الاجتماعية ، واحترام مبادىء الديمقراطية التى يقوم عليها تشكيل الاحزاب السياسية ..

وأعلن أيضا أنه سيجرى تعديل القوانين المعمول بها آنذاك فى ضوء الدستور الجديد والذى وافقت عليه قيادات الاحزاب السياسية والنقابات السودانية وطبقا لهذا الدستور تم تغيير اسم الدولة الى « جمهورية السودان » وحذف كلمة الديمقراطية التى ادخلت على الاسم فى عهد نميرى .

وبعد انهاء الانتخابات الخاصة بالجمعية التأسيسية فى ابريل ١٩٨٦ والتى سنتحدث عنها فى

حينها فى الصفحات القادمة ، أعلن الصادق المهدى زعيم حزب الامة الذى فاز بالأغلبية أن الجلسة الافتتاحية للجمعية ستقتصر على التصديق على هذا الدستور المؤقت الذى وافقت عليه الحكومة المؤقتة .

ويلاحظ أن هذا الدستو قابل للتعديل سواء قبل أو بعد قيام الجمعية التأسيسية ففى خلال الفترة الانتقالية السابقة على قيام الجمعية يمكن تعديله عن طريق اجتماع مشترك بين المجلس العسكرى الانتقالى ومجلس الوزراء ، ويتعيين لاقرار التعديل أن يوافق عليه ثلثا أعضاء المجلس العسكرى ومجلس الوزراء ، أما بعد قيام الجمعية التأسيسية فان من حقها وفقا لنص الدستور المؤقت أن تقبل هذا الدستور أو أن ترفضه كلية أو أن تعدله ..

وقد برز التوجه الديمقراطى لهذا الدستور فى مواده المختلفة (راجع المواد ٦ ، ٧ ، ٨ ، ١١ ، ١٢) ، يضاف الى ذلك ماقرره من حريات وحقوق وضمانات كافية للقضاء وأساليب الممارسة السياسية للقوى المختلفة ، وانظر فى شأن هذه الحقوق والحريات فى هذا الدستور المواد ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣١) ..

وتحقيقا لحماية الحقوق والحريات المذكورة تكفل دستور ١٩٨٥ المؤقت ثلاث ضمانات أساسية تحقق الدفاع الفعال عن هذه الحريات والحقوق ، وقد وردت تلك الضمانات فى المواد ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٢ من الدستور : ..

ثم أورد هذا الدستور أيضا قاعدتين عاميت قيما يتعلق بتقييد الحقوق والحريات وفيما يتعلق بالمساواة بين المواطنين فى شأن التمتع بها ، وهاتان القاعدتان تعدان من أرقى المستويات التى بلغتها الدساتير الديمقراطية والاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بحماية الحقوق والحريات . جاءت القاعدة الأولى فى المادة ٣٣ حيث نصت على أنه لايجوز تقييد أى من الحقوق والحريات المكفولة بموجب هذا الدستور الا بتشريع صادر من السلطة التشريعية بهدف حماية الامن العام أو الاداب العامة أو الصحة العامة أو سلامة الاقتصاد الوطنى .

ووردت القاعدة الثانية فى المادة ١٧ حيث نصت على :

١ ـ جميع الاشخاص فى جمهورية السودان سواسية أمام القانون . .

٢ ـ المواطنون متساوون فى الحقوق والواجبات وفى فرص العمل والكسب دون تمييز بسبب المولد أو اللون أو الجنس او الدين او الرأى السياسى ..

واتساقا مع هذا التوجه الديمقراطى فقد أقام الدستور نظام ديمقراطيا للسلطات الحاكمة فى الفترة التالية لانتخاب الجمعية التأسيسية يأخذ بالنمط المسمى بنظام حكومة الجمعية ، وذلك كرد فعل عنيف لنظام الحكم الذى أقامه نميرى فى ظل دستور ١٩٧٣ الملغى ..

الفصل (٨)

ميثاق الدفاع عن الديمقراطية

١٨ نوفمبر ١٩٨٥ :

وقعت قوى الاحزاب والتجمعات السياسية والاتحادات بالسوادن فى ١٨ نوفمبر ١٩٨٥ ميثاق الدفاع عن الديمقراطية ، وذلك فى احتفال كبير نظمته الأمانة العامة للتجمع الوطنى والموقعون عليه هم : ممثلو كل من المجلس العسكرى الانتقالى ، الحزب الاتحادى الديمقراطى ، حزب الأمة ، حزب البعث العربى ، واحزاب : منظمة السودان ، تجمع السياسين الجنوبيين ، التجمع النقابى ، سانو ، اللجان الثورية ، منظمة العمل الاشتراكى ، المؤتمر السودانى الأفريقى ، الوطنى الاتحادى ، اتحاد جبال النوبة ، الشيوعى السودانى ، الاشتراكى العربى الناصرى ، العمال والمزارعين ، الاتحاد النسائى ، ثم أعلن أن صورا من هذا الميثاق ستودع فى الأمم المتحدة ، منظمة الوحدة الأفريقية ، وجامعة الدول العربية .

وقد حدد الميثاق النظام السياسى للبلاد وقال انه نظام ديمقراطى قائم على تعدد الأحزاب وسيادة الشعب واحترام القانون واستقلال القضاء وحماية حقوق الانسان ، ودعا الميثاق لحماية هذا النظام ، ثم نص على ان القوات المسلحة هى مؤسسة قومية للدفاع عن وحدة أراضى السودان ونظامها الديمقراطى الا انه يجب على الجيش ألا يتدخل فى الامور السياسية إلا من خلال رئيس الدولة ، ثم تضمن الميثاق الدعوة الى العصيان المدنى وتشكيل جبهة للمقاومة فى حالة وجود أية محاولة لخلق ديكتاتورية مدنية أو عسكرية واكد على أن أية قوة أجنبية تعترف أو تؤيد الديكتاتورية فى السودان يجب أن ينظر اليها باعتبارها عدو للشعب السودان ..

.. وقال الميثاق ان شعب السودان لن يلتزم بأية ديون اجنبية أو اتفاقيات أو معاهدات يتم توقيعها فى ظل أى حكم ديكتاتورى مقبل ..

.. انظر نصر ميثاق الدفاع عن الديمقراطية (١٩٨٥/١١/١٨) فى الملاحق بنهاية هذا الكتاب ..

هذا .. ويؤخذ فى الاعتبار هذه التعليقات الهامة على هذا الميثاق الذى يعد نقطة مضيئة فى تاريخ الكفاح الديمقراطى لشعب السودان (١) :

(١) راجع : جمال عبدالجواد ، الاهرام ، فى ١٩٨٥/١١/٢٧ .

أولا : وقعت أغلب القوى السياسية السودانية على الميثاق لافرق بين يمين ويسار أو شمال وجنوب أو نقابات وأحزاب أو قوى تقليدية وأخرى حديثة وهو مايعكس عمق التأييد الذى أصبح الخيار الديمقراطى يحظى به فى السودان ..

ثانيا : هناك قوتان أساسيتان لم تشاركا فى التوقيع هما جيش تحرير الشعب السودانى فى الجنوب والاخوان المسلمون فى الشمال ، فاذا كان من الممكن تصور موقف الثوار الجنوبيين فمطالبهم تتجاوز المطالبة الديمقراطية لتشمل اعادة صياغة مجمل العلاقة بين الجماعات العرقية والدينية واللغوية المختلفة فى السودان ، فان من الصعب فهم موقف الاخوان المسلمين الذين قد يفسر موقفهم هذا بأنهم يعارضون الاختيار الديمقراطى وانهم تحالفوا مع نميرى فى السنوات الأخيرة من حكمه .

ثالثا : ان توقيع ممثل المجلس العسكرى على الميثاق يعكس التزام الجيش باحترام الاختيار الديمقراطى ويرتبط بهذا تعهد القوى الموقعة على الميثاق بالامتناع عن العمل الحزبى فى الجيش .

رابعا : وبالقدر الذى حاول فيه الموقعون على الميثاق التحوط ضد قيام الديكتاتورية فقد اتفقوا أيضا على طريقة لمواجهتها حال قيامها وذلك باللجوء الى اسلوب الاضراب السياسى والعصيان المدنى وهو الاسلوب الذى أجاد الشعب استخدامه فى اسقاط الديكتاتورية العسكرية عامى ١٩٦٤ ، ١٩٨٥ ونص الميثاق على أن يكون اللجوء لهذا السلاح تلقائيا بمجرد الاعتداء على الديمقراطية ، غير أن هذا النص الايجابى قد تظهر له فى الممارسة بعض الجوانب السلبية ، وذلك اذا اعطت كل قوة منفردة نفسها الحق فى اعتبار إجراء ما يمثل انتهاكا للديمقراطية بما يمنحها الحق فى اعلان العصيان ، وهو ماقد يؤدى بالبلاد الى الدخول فى حالة من عدم الاستقرار قد تكون هى نفسها سببا لعودة الديكتاتورية . ولتجنب هذا الاحتمال يجب التمسك بالتجمع الوطنى لانقاذ البلاد والحفاظ عليه فى حالة يقظة وحيوية دائمة تسمح له بأن يكون اطارا تنظيميا جاهزا بصورة دائمة للانقضاض على منتهكى الديمقراطية ولتحجيم الشطط الذى قد يقع فيه هذا الطرف أو ذاك .

وعلى أى حال لقد ضرب الشعب السودانى بهذا الميثاق مثلا لكل الشعوب العربية فى احترام الديمقراطية والاستماتة فى الدفاع عنها ، وهو المثل الذى ربما يكون تعميمه فى بلاد عربية أخرى طريقا الى خروج العالم العربى من عصر التسلط والقهر السياسى ..

ولكن للاسف ...

فى الوقت الذى ننظر فيه الى هذا التجمع الوطنى كحاضنة اجتماعية للديمقراطية فى السودان ونراه درعا أبقى واكثر أمن للحفاظ على الديمقراطية من ميثاق المحافظة على الديمقراطية نفسه ..

فى هذا الوقت نرى القوى السياسية تتسرب من هذا التجمع الواحدة تلو الاخرى ، اما بـالانسحاب أو بتجميد العضوية ..

فقد جمد الحزب الاتحادى الديمقراطى عضويته فى التجمع الوطنى فى آخر نوفمبر ١٩٨٥ .

- ثم قرر الحزب الوطنى الاتحادى تجميد عضويته فى التجمع أيضا وأوضح فى بيان أصـدره فى منتصف ديسمبر ١٩٨٥ أن التجمع اصبح يسير فى اتجاهات تعرقل تحقيق اهداف الثـورة فى انجـاز التغيير الثورى الفعال للقضاء على آثار نظام مايو واتهم الحزب الامانة العامة للتجمع ورئـاسته بسـوء التنظيم والتهاون الذى ادى لعدم تنفيذ قرارات التجمع واجهاض كل محاولات الاصلاح ..

- ثم اعقب ذلك انسحاب الاخوان المسلمين منه أيضا .

- ثم أعلن بعد ذلك وفى ٢٤ ديسمبر ٨٥ اتحاد طلاب جامعة الخرطوم انسـحابه مـن التجمـع النقابى والوطنى بالسودان . وجاء فى مذكرة للاتحاد رفعها للامانة العامة للتجمع النقابى أن التجمع يعمل بكل قوة لالغاء قوانين الشريعة الاسلامية وأنه اصبح واجهة لتنظيمات اليسار ..

وقالت المذكرة ان التجمع تسبب أيضا فى تأخير انعقـاد المـؤتمر الـدستورى واعـاقة مجلس الوزراء وتعطيل حركة الانتاج ..

وشن كذلك اعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد هجوما عنيفـا على التجمـع النقـابى وذلك فى لقـاء هؤلاء الاعضاء بالطلاب مساء ١٣ ديسمبر ١٩٨٥ ووصفوا التجمع بأنه يعمل على تعطيل الانتخابات القادمة وأنه اصبح يمثل الاتحاد الاشتراكى المنحل ..

■□■□■

الفصل (٩)

قانونا تنظيم العمل الحزبى والعمل الصحفى :

حتى منتصف مايو ٨٥ كان هناك اكثر من عشرين طلبا تقدمت بها أحزاب سودانية لاصدار صحف تعبر عن أرائها ، الأمر الذى أسرع بتلبيته مجلس الوزراء فكلف لجنة قانونية بوضع صياغة لقانونين ينظم أحدهما النشاط الحزب والأخر ينظم النشاط الصحفى ..

وبنهاية يوليو ٨٥ كانت حكومة د . الجزولى قد انتهت من اعداد مشروع قانون الصحافة .

وقد تم إلغاء قانون الصحافة والمطبوعات (١٩٧٣) لأنه مقيد للحريات وأجيز القانون الجديد بواسطة الحكومة الانتقالية ..

وكفل القانون الذى وضعته نخبة من المختصين قيام صحافة حرة نزيهة ويشترط الحصول على ترخيص لاصدار أى صحيفة واثبات أهلية المتقدم ماليا وفنيا ويؤكد مسئولية رئيس التحرير قانونا عما يصدر فى صحيفته كما يشترط اعداد حسابات مستوفاة يقوم المراجع العام بمراجعتها وتوضيح مصادر التمويل وان يكون رئيس التحرير كامل الأهلية حسن السمعة لم تسبق ادانته فى جريمة تمس الشرف والاخلاق ..

ويكفل القانون الجديد قدرا كبيرا من الاستقلال للصحافة ويضع المنازعات الخاصة بها أمام المحاكم مما يعنى أن الصحف لايمكن ايقافها بقرار اداری كما كان الوضع فى القانون السابق ..

كما ينص على قيام مجلس للصحافة والمطبوعات يخضع لاشراف مجلس الوزراء من مهام هذا المجلس تنظيم العمل الصحفى وتوفير فرص التدريب للصحفيين . ويتشكل المجلس من رئيس يعينه رئيس الوزراء وممثلين لأصحاب الصحف ونقابة الصحفيين ورؤساء التحرير ووزير الثقافة والاعلام ومدير المطبعة الحكومية وستة أعضاء من بينهم سيدة يعينها مجلس الوزراء بالتشاور مع حكام الاقاليم وقاض متقاعد يعينه رئيس القضاء ..

كما ينص القانون على تخصيص جزء من مال الضمان الاجتماعى للصحفيين ولايلزم الصحف بالكشف عن مصادر أخبارها أو يهددها بالتعطيل الادارى ..

أما ما أثير بشأن أن القانون الجديد هو السبب فى تدنى مستوى بعض الصحف ـ خاصة بعد العدد الكبير الذى صدر منها فى ظله ـ فأجيب عليه بأن تكريس الحريات الأساسية يعنى بالضرورة

كفالة حقوق الأفراد فى اصدار الصحف بصرف النظر عـن مسـتواها أو أدائهـا اذا يتـرك ذلك للقراء(١) .

أما عن قانون الاحزاب الذى صدر فى ديسـمبر ١٩٨٥ فينص على انـه لايسـمح لـلاحزاب السياسية بحمل اسلحة أو تكوين ميليشيات او قبول أموال أجنبيـة ، وانمـا عليهـا الاعتمـاد على التمويل الذاتى عن طريق اشتراكات اعضائها وتبرعاتهم ، ومنع التمويل من الخـارج حتـى لـو كان من سوادنيين فى المهجر ، واشترط على كل حزب تقديم اعلان موقع من خمسين من اعضـائه على الأقل ، يحدد أهدافه السياسية ومصادر دخله وتمويله بشرط عدم معارضته لمبادىء الدستور ، وان تراعى أهدافه الوحدة الوطنية والنظام الديمقراطى ، وان يتميز برنامجه تميـزا واضـحا عـن بـرامج الأحزاب الاخرى . .

واكد القانون عدم شرعية قيام أى فرع لحزب ما خارج حدود السودان .

وقد قوبلت هذه الضوابط التى تضمنها القانون بردود فعل متباينة مـن جـانب القـوى السـياسية المختلفة . .

فمن هذه القوى من رحبت بالقانون ، ومنها من اكتفت بالتحفظ على بعض نصوصه ومنها مـن رفضته واعتبرته مصادرة على حرية الاحزاب فى الحركة والنشاط .

فالجبهة الاسلامية ـ الاخوان المسلمون ـ أيدت قانون الأحزاب هذا . .

وحزبا الأمة والاتحاد الديمقراطى أيداه أيضا ، مع بعض التحفظات .

أما معظم التجمع الوطنى والقوى والأحزاب اليسارية ، فقد عارضت بشـدة ، ووصـفت هـذا القانون بأنه يكبل الديمقراطية ويقتلها . .

■□■□■

---

(١) الاتحاد فى ٢٥ يونيه ١٩٨٦

الفصل (١٠)

قانون الانتخابات

كما سبق أن أشرنا فان من أبرز مهام الحكومات الانتقالية أن تجرى انتخابات حرة نزيهة لجمعية تأسيسية أو برلمان ، يختاره الشعب ليكون المؤسسة الأولى لحكم هذا الشعب كما يقضى بذلك المنهج الديمقراطى ، الذى ارتضاه الشعب أسلوبا يحكم به ..

وعلى هذا الدرب سارت الحكومة الانتقالية فى السودان ، ولم تمض أربعة أشهر على الانتفاضة الشعبية فى السودان ، الا وكانت الحكومة الانتقالية فيه قد انتهت من اعداد مشروع قانون الانتخابات ، وكان ذلك على وجه الدقة فى نهاية يوليو ١٩٨٥ ، وقبل نهاية نوفمبر ١٩٨٥ صدر أهم قانون يمكن ان يصدر فى الفترة الانتقالية الفاصلة بين الحكم العسكرى وتسليم السلطة الى الحكم المدنى ، ونعنى به قانون الانتخابات ..

وجدير بالذكرى أن هذا القانون الذى اقره المجلسان العسكرى والوزارى قد عارضته كل القوى السياسية فيما عدا الجبهة الاسلامية ، والحزب الاتحادى الديمقراطى ، فقد تم رفض مطالب القوى السياسية بمنح دوائر خاصة فى الانتخابات للقوى الحديثة من المزارعين والعمال والمهنيين والجنود والنساء وهى القوى التى لعبت دورا حاسما فى الاطاحة بنميرى ..

هذا .. وقد تقرر طبقا لهذا القانون ، أن تجرى الانتخابات بالأسلوب الفردى وليس بأسلوب القائمة ..

وقد قسم هذا القانون دوائر الخريجين الى دوائر اقليمية ، أى جعل الترشيح لهذه الدوائر قوميا ، ولكن التصويت يجرى فى الاطر الاقليمى .. أى بدلا من أن يصوت الخريج لكل دوائر الخريجين على مستوى السودان كله ـ ٢٨ دائرة للخريجين ـ كما كان معمولا به من قبل ، أصبح على الخريج ان يصوت لمرشحى الخريجين فى دائرته الجغرافية فقط ..

وجدير بالذكر أيضا ، فان ظاهرة تمثيل الخريجين فى الجمعية التأسيسية هى ظاهرة متواجدة منذ بداية النظام النيابى فى السودان ، ويقصد منها اثراء الحياة البرلمانية بتواجد عناصر ذات وعى سياسى وثقافى ارفع من القوى التقليدية والتى تتسم بها الدوائر الجغرافية ، التى يغلب عليها الطابع القبلى والعرقى والطائفى ..

وكانت دوائر الخريجين خمسة فى الجمعية التأسيسية الأولى ، وخمس عشرة فى الأخيرة ،

وأصبحت فى القانون الجديد ثمان وعشرين دائرة ، وهذا الوضع فى نظر الصادق المهدى رئيس حزب الأمة ـ أضر بتوازن الخريطة السياسية والتى أخل بها ايضا استبعاد القوى الحديثة ـ ومنها الجيش ـ من المعادلة الاساسية . .

وقد عرف قانون الانتخابات الجديد « الخريج » بأنه الحاصل على شهادة من الجامعات والمعاهد العليا والكليات التابعة للدولة ، وقد خصص للخريجين ٢٨ مقعدا من اجمالى مقاعد الجمعية التأسيسية (٣٠١) وبذلك يكون عدد المقاعد المتبقى (٢٧٣) هو الخاص بالدوائر الجغرافية حيث تمثل كل منها (٢٧٣ دائرة جغرافية) بمقعد فى البرلمان او الجمعية التأسيسية . .

وسيرا فى ذات السبيل الرامى الى الديمقراطية وتسليم السلطة للشعب قام المجلس العسكرى فى ٢١ نوفمبر عام ١٩٨٥ بالتصديق على قانون انتخابات الجمعية التأسيسية وهو مشروع طرح على اوسع نطاق للبحث وابداء الرأى حوله بواسطة كافة القوى السياسية والنقابية والشعبية بمختلف اتجاهاتها وتم فى أعقاب ذلك تشكيل اللجنة القومية للانتخابات التى ستشرف على انتخابات الجمعية التأسيسية . .

وفوق كل هذه الضوابط ، صدر قانون جديد لمنع الأساليب الفاسدة التى تؤثر على انتخابات الجمعية التأسيسية ومجالس الحكم المحلى والاقليمى بأى شكل ، ويجرم هذا القانون عمل كل من يؤثر أو يشرع فى التأثير على سير الانتخابات ، أو يؤثر على سلوك المشاركين فى العملية الانتخابية . .

والخلاصة : انه بقدر ماتوفر فى السودان من حرية للعمل السياسى والتعدد الحزبى والفكرى والصحفى ، بقدر مابرزت ضوابط لوقف الفوضى ، ومحاربة النزاعات الديكتاتورية وحماية الديمقراطية ، واحاطة العملية الانتخابية المرتقبة بقدر كبير من الضمانات . .

■□■□■

الفصل (١١)

محاولات التآمر على السلطة الانتقالية

المحاولة الأولى :

فى أوائل يوليو ٨٥ قرر المجلس العسكرى الانتقالى عزل ١٢ ضابطا من الجيش السودانى وأحالهم الى التقاعد لاسباب سياسية تتعلق باتجاهاتهم الفكرية .. واعلنت مصادر هذا المجلس أن هؤلاء الضباط كانوا يخططون للقيام بانشطة سياسية داخل صفوف الجيش حيث انهم كانوا من كبار ضباطه ، بل ذكر المراقبون فى الخرطوم أن هؤلاء الضباط كانوا يخططون للقيام بانقلاب عسكرى ..

وهكذا منذ الشهور الأولى لانتظام الحياة السياسية فى السودان بعد انتفاضة ابريل ١٩٨٥ الرائعة ، نرى هذا العبث الذى لاجدوى منه ، الا النيل من التجربة النموذجية على أرض السودان .

ولم تتوقف مسيرة التآمر على السلطة الانتقالية عند هذا الحد ، بل تكررت ، وبأساليب مختلفة ، بل وبالتعاون مع أطراف أجنبية لاهدف لها الا اجهاض الديمقراطية فى السودان حتى لاتسرى عدواها - ونعمت العدوى - فى المنطقة ، بل فى العالم الثالث ، الراكد اقتصاديا وسياسيا .

وتكررت محاولتان أخريان فى سبتمبر ثم ديسمبر من نفس العام ١٩٨٥ الى جانب محاولة فؤاد مكى المشهورة فى ابريل ١٩٨٦ .

المحاولة الثانية :

لم يمر شهران حتى وقعت المحاولة الثانية ..

فقد أعلن فى مساء الثامن والعشرين من سبتمبر ١٩٨٥ حظر التجول فى الخرطوم ابتداء من العاشرة مساءا وحتى الخامسة صباحا وذلك بعد ساعات من اعلان د . الجزولى رئيس الوزراء وجود مؤامرة للاستيلاء على السلطة بالتعاون مع دولة أجنبية ، وقد وقعت هذه المؤامرة أو هذا التمرد فى صفوف الجيش بهدف الاستيلاء على السلطة والعاصمة بعد اغتيال اعضاء المجلس العسكرى واعضاء مجلس الوزراء وثلاثة من القادة الحزبيين فى السودان . وكشف . د . الجزولى بهذا أن المؤامرة كانت تستهدف ضرب الممارسة الديمقراطية والهوية القومية للشعب السودانى ..

وكانت خطوط المؤامرة قد اكتملت صباح الثامن والعشرين من سبتمبر بتوزيع منشور يحمل اسم المنظمة الأفريقية لتحرير الجنوب تم توزيعه على نطاق واسع بهدف تنمية روح العداء بين فئات الشعب السودانى ، وعلى أثر ذلك عقد المجلس العسكرى الانتقالى ومجلس الأمن القومى اجتماعين لدراسة الاوضاع الامنية فى العاصمة السودانية . وبعد الكشف عن المؤمرة اكد د . الجزولى اعلان حالة الطوارىء .

وحتى نهاية سبتمبر كان عدد المعتقلين فى اطار هذه المحاولة الفاشلة ١٦٣ من العسكريين والمدنيين وشمل ضباطا عاملين ومتقاعدين . ثم تم الكشف عن علاقة المحاولة بالتمرد فى الجنوب بقيادة جارنج وكذلك فى تورط الحزب القومى السودانى بقيادة الاب فيليب عباس غبوش وهو - الحزب - من أحزاب جبال النوبة فى غرب السودان .

المحاولة الثالثة :

على جانب آخر أعلن اللواء عباس مدنى وزير الداخلية السودانية أن قوات الامن اعتقلت فى ١٩٨٥/١٢/١٢ خمسة من أعضاء تنظيم يسمى « الجهاد الاسلامى » كانوا يوزعون منشورات تهدد باغتيال السياسيين والوزراء السودانيين وحكام الاقاليم . .

وكان المتهمون قد وزعوا هذه المنشورات على المصلين عقب صلاة الجمعة ١٩٨٥/١٢/٦ فى المسجد الكبير فى الخرطوم وقد بعثوا بها ايضا الى صحيفتين حزبيتين .

كما تلقى بعد ذلك وزير الداخلية تهديدا كتابيا من هذا التنظيم بنسف مقر الوزارة مالم تستجب لمطالب التنظيم الا انه لم يكشف عن طبيعة هذه المطالب . .

كما لم يتضح أيضا هل هذا التنظيم له علاقات بجماعة الجهاد الاسلامى اللبنانية أم لا .

- . -

*** محاولة فؤاد مكى مارس/ أبريل ١٩٨٦ :**

فى أول ابريل ١٩٨٦ أعلن عباس مدنى وزير الداخلية السودانى أن السلطات السودانية أحبطت مؤامرة جديدة دبرها أنصار الرئيس السابق نميرى تهدف الى زعزعة استقرار السودان ، والاطاحة بنظام الحكم القائم واغتيال قادته لاعادة نميرى الى السلطة .

وقال الوزير انه بعد مراقبة الاتصالات بين نميرى وأنصاره فى السودان تم اعتقال مدبر المؤامرة وهو رجل أعمال سودانى يدعى فؤاد أحمد مكى الذى كان يشغل منصب رئيس نادى الفروسية وشخص آخر يدعى عبدالقادر اعترف بانه كان يحمل رسالة من نميرى الى مكى ، كما تم اعتقال عدد آخر من المتآمرين وأضاف الوزير أن الرسالة تضمنت تفاصيل خطة عودة نميرى الى السلطة ، حيث

يتوقع القيام باضطرابات يليها القيام بعمل عسكرى ثم اغتيال قادة الحكومة الانتقالية .

وقالت وكالة الأنباء السودانية ان المتآمرين كانوا يسعون الى تجنيد ضباط الجيش للمساعدة فى اغتيال بعض المسئولين الذين تولوا السلطة بعد الاطاحة بنميرى فى ابريل ١٩٨٥ [١] .

■□■□■

(١) نظرا لما أثير حول علاقة نميرى بهذه المحاولة فقد كان موقف القاهرة واضحا على لسان سفيرها فى الخرطوم الذى أوضح للسلطات السودانية انه اذا ثبت فعلا أن نميرى له علاقة بهذا النشاط فسوف تعيد مصر النظر فى موضوع بقاء نميرى فيها .

الفصل (١٢)
ثورة أبريل
والعلاقات الأمريكية السودانية

وفى سبيل استعراض العلاقات الأمريكية السودانية خلال عهد نميرى[1] يمكن القول بأن السنوات الأولى لذلك العهد شهدت اغتيال السفير الأمريكى بالخرطوم ودبلوماسى أمريكى وآخر بلجيكى بواسطة أعضاء فى حركة أيلول الأسود ..

ولم تأخذ العلاقات بين البلدين صورة مكثفة الا فى عام ١٩٨١ فى أعقاب اغتيال السادات حين ترددت أنباء عن حشود ليبية على الحدود السودانية فقد شملت أمريكا النظام السودانى برعايتها وحمايتها العسكرية ، وقامت طائرات الانذار المبكر (ايواكس) بطلعات جوية لمراقبة الحدود مع ليبيا ورصد تحركات الجيش الليبى .

ويمكن القول بأن الدعم الاقتصادى كان هو الأقوى فى استمرار نظام نميرى فقد اندرج ذلك التعاون الأمريكى الاقتصادى السودانى تحت ثلاثة برامج رئيسية هى الاستيراد السلعى وبرنامج المساعدات فى حقل التنمية والبرنامج الأمريكى العام . وشكل البلدان مجلسا اقتصاديا مشتركا للاشراف على نشاط الشركات الامريكية فى السودان وتشجيع القطاع الخاص الأمريكى على ولوج ميادين الاستثمار فى السودان ، ودفع خطوات القطاع الخاص السودانى ، وكانت زيارات نميرى الى واشنطن مواسم هامة لتلقى المساعدات الاقتصادية .

وفى العامين الأخيرين لنظام نميرى أبدت الولايات المتحدة قلقها وعدم رضائها عن سياساته وخاصة تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية والطريقة التى بدأ بها النظام معالجة الأوضاع بجنوب السودان ، وقد هددت أمريكا بالفعل بقطع المعونات واعادة النظر فى مجمل سياساتها تجاه النظام السودانى وقد أوقفت أمريكا عام ١٩٨٤ عونا اقتصاديا للسودان يقدر بـ ١٩٤ مليون دولار .

وقد زار المستر بوش نائب الرئيس الأمريكى السودان بعد أن بدأت خيوط مؤامرة الفلاشا تنتشر فى الاعلام الدولى ، وفسرت هذه الزيارة بأنها محاولة للبحث عن بديل سودانى مقبول بعد أن

---

(١) راجع « الاتحاد » السودانية فى ١٩٨٦/٦/٢٧ ، ص ١٦ ، تحت عنوان : ملفات أمام الحكومة السودانية ، والعلاقات السودانية الأمريكية بين التطبيع والتمزيق .

حوصر النظام شعبيا ودوليا ، وفى هذا الاطار قام جورج بوش بعقد لقاءات مع شخصيات سودانية هامة خلال الزيارة .

وكانت زيارة بوش هى قاصمة الظهر للنظام الذى بدأ يعانى من حشرجة الموت وقرر نميرى الاستجابة للضغوط الأمريكية ، وكانت خطوته الأولى هى اعتقال الاخوان المسلمين وعلى رأسهم د . حسن الترابى مستشاره للسياسة الخارجية . . . واتهمهم بسوء تطبيق الشريعة الاسلامية والتآمر على السلطة .

وقرر فى نفس الوقت وقف اطلاق النار من جانب واحد فى مواجهة جون قرنق للبحث عن حل سلمى لقضية الجنوب .

ولم تكن الولايات المتحدة راضية عن النفوذ الواسع للحركة الاسلامية فى حكومة نميرى لخشيتها من تأثير الدعوة الاسلامية . . وعلى الرغم من أن الدعوة الاسلامية كانت سدا ضد النفوذ الشيوعى فى المنطقة الا أن الادارة الأمريكية اعتبرت تطبيق الشريعة الاسلامية تطرفا من شأنه أن يحجم نفوذها فى السودان نفسه !.

والمعروف أن الولايات المتحدة ظلت تحث نميرى على الالتزام بتوصيات صندوق النقد الدولى بطريق مباشر أو غير مباشر وابدت قلقها لسياسة نميرى الرامية لأسلمة الاقتصاد السودانى وأثارت من خلال اجتماعات لجنة متابعة برنامج الانعاش الاقتصادى التى تضم ممثلين للجنة الاستشارية ودول نادى باريس العديد من الأسئلة حول الربا ودفع الفوائد .

أما عن الموقف بعد الانتفاضة . . فنلمس الحذر من جانبى هذه العلاقات ، تجاه بعضهما البعض . . ففى زيارة له للسودان بعد نجاح ثورة ابريل اكد شستروكرومر مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشئون الأفريقية استمرار دعم بلاده للسودان بما فى ذلك العون العسكرى الا أن عددا من المسئولين السودانيين أكدوا مرارا أن السودان لم يتلق عونا عسكريا أمريكيا بعد نجاح الانتفاضة الشعبية بل أن جهات سوادنية تتهم الولايات المتحدة بازكاء نار الحرب فى الجنوب وتقديم العون للعقيد قرنق الذى وصفته هذه الجهات بأنه عميل مزدوج اجتمع الشرق والغرب على مساعدته لمسح هوية السودان العربية الاسلامية .

وعلى الرغم من مؤشرات فتور العلاقات خلال فترة الانتقال وبالذات على الصعيد الشعبى السودانى الذى شهد عدة موجات غضب ضد السياسات الأمريكية الا أنه يلاحظ أن الولايات المتحدة كانت الأولى فى قائمة الدول المتقدمة للعون للسودان لمواجهة آثار الجفاف والتصحر ، فقد قدمت عونا فى هذا الصدد بلغ حجمه أكثر من ٤٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٥ .

■□■□■

الفصـل (١٣)
الحكومة الانتقالية فى الميزان

عقب قرار استبعاد تمثيل القوى الحديثة فى البرلمان ـ والمعروف أن النقابات المهنية تعتبر ركيزة هذه القوى ـ أصدر التجمع النقابى السودانى الذى يمثل هذه القوى والذى كان له دور رئيسى فى تفجير الانتفاضة الشعبية فى ابريل ٨٥ والقضاء على نظام نميرى من خلال تنظيم الاضراب السياسى العام والمشاركة فى التظاهرات الضخمة ، أصدر بيانا أكد فيه انه رغم ان الفترة الانتقالية لم يبق منها سوى أسابيع الا انه لم يتم انجاز أى شىء خلال تلك الفترة من المهام التى تحددت فى الميثاق الوطنى ، وهو الميثاق الذى وقعته الأحزاب والنقابات السودانية على مختلف اتجاهاتها السياسية غداة سقوط نميرى .

وجاء فى بيان التجمع النقابى أن نظام مايو ما يزال قائما من حيث الشكل والمضمون فى سياساته وقوانينه ومؤسساته ورموزه على الرغم من مهام تصفية آثاره التى تصدرت مهام هذه الحكومة الانتقالية وكان أخطر ما جاء فى هذا البيان هو اتهام التجمع النقابى للمجلس العسكرى الانتقالى بعرقلة انجاز هذه المهام التى وردت فى الميثاق الوطنى للانتفاضة .

ولأننا بالطبع لم نكن أقرب الى ما جرى فى السودان فى تلك الفترة من أولئك الذى عاشوا الأحداث بل شاركوا فى صناعتها ، وفى مقدمتهم النقابات السودانية ، فسوف ننقل عن بيان التجمع النقابى المشار اليه والممثل لهذه النقابات أهم الانتقادات التى يمكن ـ على الأقل من وجهة نظر هذا التجمع ـ توجيهها للحكومة الانتقالية بشقيها المدنى والعسكرى وكيف قوبلت هذه الانتقادات من جانب الشارع السودانى ، وأهم هذه الانتقادات هى :

(١) ترك الكثير من آثار مايو باقية والمقصود بذلك اطلاق بعض الوزراء الذين لم تثبت ضدهم أية تهم بمخالفات مالية وادارية ، حيث يرى البيان أن المشاركة السياسية فى النظام السابق تعد وحدها فى قانون الثوار جريمة إذ لا يمكن أن نتصور أن يترك المشاركون فى نظام قهرى وكانوا على مستوى قمته طلقاء ودرن رقيب أو حسيب .

(٢) لم يترك حل جهاز مخابرات نميرى الا بعد أن خرجت الجماهير بعد يومين مطالبة بحله وقام المجلس العسكرى بتصفيته دون حله مما أوحى بأنهم يريدون الاحتفاظ به ، وهو ذلك الجهاز الذى بطش بالشعب .

(٣) كان الأولى بالمجلس العسكرى أن يكون حكومة مدنية وفق دستور ١٩٥٦ المعدل سنة ١٩٦٤ من مجلس الوزراء ومجلس السيادة مدنيا ، وانسحاب قادة الجيش الى ثكناتهم بعد أن انتهت مهامهم فى الانحياز لجانب الشعب واقصاء سلطة مايو .

(٤) ان حكومة السودان الانتقالية لم تطارد عملاء المخابرات الأجنبية الموجودين فى السودان ولاطاردت أو نفت منظمات الاغاثة العاملة داخل البلاد والتى ساهمت فى ترحيل الفلاشا الى اسرائيل وأن هذا الوضع بنظر التجمع يمثل استخفافا بشئون كان لابد للحسم الثورى أن يلعب دوره فيها .

(٥) طالب البيان بالغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر وكذلك رأى أنه كان لابد من منع توقيع البروتكول العسكرى مع ليبيا والاصرار على تسليم نميرى وليس التنصل من تسليمه ومطالبة تقديمه للمحكمة وتصفية قانون أمن الدولة وحل مشكلة الجنوب حلال سلميا . والسعى لتخفيف المعاناة عن الجماهير وتوفير سبل عيش أفضل ومريح لهم .

(٦) ان رئيس الوزراء قد شكر أمريكا من منصة الأمم المتحدة رغم أنها فعلت ما فعلت فى السودان فى قضية الفلاشا .

(٧) التباطؤ فى اجراء المحاكمات والتى تم اقتصارها على اشخاص معينة .

هذا .. ولم تكن الحكومة الانتقالية ترد على مثل هذه الانتقادات الا بتبريرها بالالتزام بالقانون وأيضا التزامها بعدم التجريم بالشبهة لكى لا تورث الثأرات المتصلة وحتى لا تجهض الديمقراطية فى المستقبل .

واذا كانت هذه وجهة النظر الرسمية فى الرد على هذه الانقادات فانها متعلقة وموضوعية وهادئة أيضا ...

أما رد الفعل فى الشارع السودانى فكان عنيفا حارا .. ذلك لأن بيان التجمع النقابى كان غير منصف وبه تجن كبير اذ اعتبر حصاد الحكومة الانتقالية صفرا . ولذلك اعتبر الشارع السودانى هذا البيان غاضبا ومتشنجا بدون روية وقد نسيت هذه النقابات أنها كانت تمرح فى تنفيذ الاضرابات المتواصلة ، فقط لتحقق مطالب الزيادة فى الرواتب لاعضائها دون أن يكون هدفها أنبل من ذلك ، مما اعتبر موقفا سياسيا سلبيا من قبل التجمع النقابى تجاه الاقتصاد السودانى رغم أنه القضية الملحة فى تلك الآونة .

أما عن السبب المباشر لاصدار التجمع لمثل هذا البيان فهو ذلك القرار الذى اتخذ باستبعاد تمثيل القوى فى البرلمان مما هيج هذه القوى ولكن الناصحين لها قالوا انه لا يجب أن يأخذ مثل هذا الموضوع - التمثيل - كل هذه الضجة ومن المناسب أن يرجىء لبعد الحكومة الانتقالية ،

وتمت الاشارة تفصيلا الى هذا الموضوع ضمن حديثنا عن القوى الحديثة فى الفصل الأول من الباب الرابع .

.. على كل حال فقد كانت هذه الانتقادات غير منصفة لانها تجاهلت كل تلك الانجازات التى قدمتها الحكومة الانتقالية حتى الآن ..

ثم تأتى بعد ذلك المفخرة الاساسية لهذه الحكومة وللمجلس العسكرى حيث أجريت الانتخابات الحرة النزيهة ، والتى أفرزت للسودان خيرة ابنائه الذين اختارهم الشعب ليحكموه .

■□■□■

الباب الرابع

الانتفاضة الديمقراطية
بعد الانتفاضة الشعبية

تمهيد :

تحددت الاثنا عشر يوما الأولى من شهر ابريل ١٩٨٦ موعدا لاجراء انتخابات الجمعية التأسيسية التى ستتولى وضع دستور دائم للسودان ، وهذه هى المهمة التى ظل السودان يتوق لانجازها منذ استقلاله قبل ثلاثين عاما فقد عرف السودان فى هذه الفترة أربعة دساتير وعدة تعديلات دستورية بما ينبىء عن أن السودان المستقل ما زال يبحث عن شكل لنظامه السياسى .

واستعدادا لهذه الانتخابات شهد المجتمع السودانى نشاطا كبيرا حاولت من خلاله القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة تحسين مواقعها النسبية بشكل يجعلها أكثر قدرة على التأثير فى صياغة مستقبل السودان ، وتصاعد ذلك الموقف حتى شهدت الحياة السياسية فى السودان ولادة الحزب رقم (٤٧)، وهو حزب المؤتمر الوطنى ، والذى جاءت ولادته وسط تحضيرات لانتخابات عامة مثيرة للجدل .

ولم يكن من المتوقع قبل شهور من اجراء هذه الانتخابات انها ستتم بالشكل الذى تمت به ، أو انها ستكون خالية من التدخلات المغرضة ، أو أن المؤسسة العسكرية لن تنأى بنفسها عن الخوض فيها لصالحها أو لصالح بعض الأطراف على الأقل ، وذلك نظرا لأن هذه كانت المرة الأولى التى تخوض فيها الأحزاب السياسية السودانية الانتخابات تحت شكل من أشكال الحكم العسكرى وهى تجربة نادرة فى النظم السياسية بصورة عامة ، فللجيش مصلحة مفترضة فى البقاء فى وضع متميز ، ولا ينسجم هذا مع قوله بالانسحاب من ممارسة الحكم والعودة الى الثكنات .

ومن المؤشرات الهامة فى هذا السياق أن بعض أعضاء المجلس العسكرى الحاكم قد روج فى تلك الفترة لاقتراح بتشكيل حكومة قومية يفهم منه أن تكون بديلا عن اجراء الانتخابات ، وهو الاقتراح الذى تم التراجع عنه بسبب المعارضة التى قابلته بها القوى السياسية الرئيسية ، ولكن اذا كانت الدلائل فى تلك المرحلة تشير الى أن الجيش سوف يقبل بصيغة العودة الى الثكنات فانه كان من المتوقع ـ وعلى الأرجح ـ أنه سيظل قوة مهيمنة من خلف الستار ، بحكم أنه أكثر المؤسسات السياسية تماسكا فى السودان ، وكذلك بسبب الحاجة الماسة اليه فى هذه الفترة لتأمين وحدة السودان ، وتكامل ترابه الوطنى .

هذه وجهات نظر أتى بها بعض المراقبين السياسيين [1] ولكن ربما لا تصيب رؤيتهم هذه ، ويفعل الجيش وقادته فعلا كريما أمينا ينأى به عن الشبهات ، حين يؤدى الأمانة الى أهلها ، ويسلم السلطة للشعب كاملة ، وهذا ما ستوضحه الصفحات التالية .

■□■□■

(١) جمال عبدالجواد ، الأهرام ، فى ١٩٨٦/٣/١٩ .

الفصل الأول

خريطة القوى السياسية فى السودان
بعد ثورة أبريل ١٩٨٥

تمهيد :

كتبت أقلام سياسية كثيرة عن الخريطة السياسية للقوى الاجتماعية والحزبية على الساحة السودانية التى تهىء نفسها لخوض معركة انتخابية ساخنة فى ابريل ١٩٨٦ ، ورغم صدور قانون جديد للأحزاب ، وقانون للانتخابات . وضوابط عديدة للعمل السياسى ، الا أن التعددية الحزبية الكبيرة ـ تعدت الأحزاب الخمسة وأربعين حزبا ، وأطلقت حرية اصدار الصحف فصارت تصدر بالمئات يوميا واسبوعيا ـ أصبحت تمثل مشكلة من نوع جديد ، اذ على الناخب أو رجل الشارع العادى خاصة غير المنتمى الى حزب معين أن يدقق الاختيار حين يدلى بصوته فى مثل هذه الانتخابات والتى ستقرر مصير البلاد ربما لسنوات عديدة قادمة .

فمن بين الأحزاب التى ظهرت على هذه الساحة ما هو جاد وما هو هازل ، ما هو قوى وما هو هش ، ودخلت هذه الأحزاب فى مباراة شريفة تجلت فيها انتفاضة أخرى يفخر بها السودان ، وهى انتفاضة الممارسة الديمقراطية المثالية قبل واثناء الانتخابات كما سنرى ..

وعلى كل ، ففيما يلى سوف نعرض لخريطة القوى السياسية على الساحة السودانية ، حيث يمكن تقسيم الأحزاب الرئيسية الى مجموعات مثل :

(١) أحزاب تقليدية قديمة لها جذور منذ عهد الاستقلال .
(٢) أحزاب تستند على أسس عرقية أو عنصرية أو انفصالية .

(٣) أحزاب دينية .　　　　(٤) أحزاب قومية .
(٥) أحزاب شيوعية .

ولقد كانت من أبرز نتائج ثورة ابريل **١٩٨٥** فى السودان اعادة رسم خريطة العمل الحزبى والسياسى فى السودان ، وبأوسع الآفاق ، بعد ١٦ عاما من نظام الحزب الواحد الذى جاء على انقاض الأحزاب الخمسة الكبيرة ، التى كانت قائمة حتى **١٩٦٩** حين جاء ضباط مايو الى الحكم برياسة جعفر نميرى ، فألغى الأحزاب الخمسة وهى : حزب الأمة ، الاتحادى الديمقراطى ، الاخوان المسلمين ، الحزب الشيوعى ، وحزب سانو « الوطنى الأفريقى لجنوب السودان ».

وفى الصفحات التالية نتعرف على الخريطة الكاملة للقوى السياسية على الساحة السودانية بعد ثورة ابريل **١٩٨٥** :

أولا : الأحزاب التقليدية التى عادت للظهور رغم متاعبها وانقساماتها هى :

١) حزب الأمة :

تساند هذا الحزب تاريخيا ، طائفة الأنصار ، ورغم انقسامه نظريا الى ثلاثة أجنحة .

الأول : والأقوى يقوده الصادق المهدى .
الثانى : يقوده ولى الدين المهدى
والثالث : يقوده أحمد المهدى . الا أن الاتجاه الغالب يجرى لمصلحة صادق المهدى ، باعتباره الرجل القوى ليس فقط داخل الأنصار بل على مستوى السودان ككل .

وقد ظل هذا الحزب محتفظا بعضويته فى التجمع النقابى ، ويذكر أن هذا الحزب أيضا يعتمد على الارتباط الطائفى ، وتراثه الصوفى ـ عبر الطرق الصوفية ـ والأنصار همْ رجال هذا الحزب منذ حركة المهدى .

ويبدو هذا الحزب هادئا متماسك الأعصاب ، وهذا يرجع الى ذكاء رئيسه الصادق المهدى الذى تولى رياسة الوزارة فى منتصف الستينات وهو فى الثلاثين من عمره ، وتمرس فى العمل السياسى بخبرة عميقة ، مما جعله فور ثورة أبريل يعيد تنظيم الحزب بسرعة .

كان الحزب يعتمد من قبل ـ أيام الامام عبدالرحمن المهدى وبعده ـ [1] على الانصار وعلى أن « الامام » هو راعى الحزب (أى مثل طائفة الختمية والحزب الاتحادى) لكنه مع الميلاد الجديد ، جعله الصادق المهدى حزبا سياسية يعتمد أيضا على طائفة الأنصار ، لكن دون أن يوجد راع أو امام ، وأسقط هذا اللقب الدينى الذى كان ممكنا أن يتمسك به (وان كانوا يسمونه السيد) واتجه الحزب نحوا علمانيا متطورا محاولا استقطاب أعضاء من غير الأنصار ، وان كان ذلك ربما يؤدى بعد فترة الى تقليص الأنصار ، أو تحويلها الى طائفة دينية بحتة يمكن أن تتعاطف مع الحزب ، ولكن دون السيطرة عليه .

الا أن هذا التطور لم يعجب آخرين من بيت المهدى ، منهم عم الصادق وهو أحمد عبدالرحمن الذى شكل حزب الأمة ـ الانصار ، واتهم المهدى بأنه ترك الدين الى العلمانية بينما يتهمه الصادق بأنه من السدنة المتعاونين مع نميرى ، وأنه قد حصل على أموال من جهاز أمن الدولة ، وأكد الصادق أن ما يفعله أحمد عبدالرحمن شوشرة اعلامية لا وزن لها ، كما انه لم يرشح أحدا فى الانتخابات .

ونفس الشيء فعله أيضا « ولى الدين » ابن الامام الهادى المهدى ، الذى شكل لنفسه حزبا مهاجما الصادق ، ودفع بأربعة وعشرين مرشحا فى المعركة الانتخابية .

ويعد حزب الأمة أكبر الأحزاب السودانية التقليدية ويتزعمه ـ كما ذكرنا ـ الصادق المهدى ، وهو مثقف اسلامى النزعة ، وكان قد رأس حكومة اتحاد وطنى عام ١٩٧٧ .

تقدم الحزب لانتخابات ابريل ١٩٨٦ الجارى حديثنا عنها ، بـ ٢٧٧ مرشحا وقد ركز ترشيحاته فى المناطق الريفية غرب السودان ووسطه ، وقد أصبح يعرف بحزب الأمة القومى الجديد ، تمييزا له عن الانشقاقيين الآخرين اللذين يخوضان المعارك الانتخابية ضده ، وفى نفس الدوائر ، وقد سمى حزب الأمة القومى الجديد برنامجه « نهج الصحوة » وهو برنامج وسطى

---

(١) من المعروف أن الدعوة المهدية قامت فى السودان فى عام ١٨٨١ م ، تنادى باقامة نظام اسلامى ، الطاعة فيه تكون للامام محمد المهدى بن عبدالله ، وقد سمى الامام المهدى الذين استجابوا لدعوته « الأنصار » .

ثم فى عام ١٩٤٥ تكون حزب الأمة فى السوذان برعاية الامام عبدالرحمن المهدى امام الانصار .

وللأنصار تجاه النظام المصرى موقف معروف ومحدد قائم على العداء لهذا النظام منذ أيام الرئيس جمال عبدالناصر ، الذى شهد الانصار فى عهده تصفية دموية على يد نظامه الذى كان يحتضن النظام الديكتاتورى النميرى منذ قيامه فى ٢٥ مايو ١٩٦٩ ، وقد تمت تلك التصفية فى الحادث المعروف تاريخيا باسم « مذبحة جزيرة أبا » نسبة الى جزيرة أبا وودنوبارى فى السودان والتى شهدت هذا الصدام الدموى فى مارس عام ١٩٧٠ ، بين الانصار والنظام السودانى الحاكم ، وكان الجيش المصرى هو الاداة التى نفذت هذه المذبحة وأمطرت الأنصار فى جزيرة أبا بوابل من النيران فقتلت الألوف المؤلفة منهم .

عصرى فى اطار السعى لتحديث الاسلام .

وتقوم أفكاره على أساس :ـ تعديل قوانين الشريعة الاسلامية .

- القول بالمؤتمر الدستورى لحل مشكلة الجنوب .
- التخلص من مؤسسات وسياسات نظام نميرى .
- القبول بنظام الجمهورية الرياسية لأن النظام الليبرالى يفتح المجال للتآمر العسكرى والمدنى فى ظروف بلد متخلف كالسودان .

وحتى تلك الآونة ، كانت دوائر الحزب تتوقع له أن يفوز بـ ١٢٠ مقعدا ، وأنه من المنتظر أن يرأس صادق المهدى الحكومة القادمة فى السودان .

يصدر حزب الأمة جريدة « صوت الأمة ».

...

(٢) الحزب الاتحادى الديمقراطى :

يتمتع هذا الحزب بتاريخ طويل من الكفاح السياسى ، ومن أبرز قياداته التاريخية اسماعيل الأزهرى ، وكان الحزب الوطنى الاتحادى بزعامة اسماعيل الأزهرى قد نجح فى اكتساح الانتخابات الأولى عقب الاستقلال ، ولكنه تعرض لعدة انشقاقات ، فقد خرج من ضلوعه حزب الشعب الديمقراطى ، ثم توحد الطرفان فيما بعد تحت اسم الاتحادى الديمقراطى ، وذلك فى نهاية يناير ١٩٨٦ وذلك بعد اتفاق زعيمى الحزبين قبيل هذا التوحد وهما د . أحمد السيد أحمد زعيم حزب الشعب الديمقراطى ، والسيد محمد عثمان الميرغنى زعيم الحزب الاتحادى .

وهذا الحزب هو صاحب الاتجاه الوحدوى المستهدف وحدة السودان كله ثم وحدته مع مصر .

ومقابل تأييد طائفة الأنصار لحزب الأمة ، فان طائفة الختمية تؤيد الاتحاديين ، ومقابل زعامة بيت المهدى للأمة ، تقف زعامة بيت الميرغنى وراء الاتحاديين ، ومشهور عن الحزب الاتحادى الديمقراطى ، اعتماده على الارتباط الطائفى ، وتراثه الصوفى ، وعلى الطائفة الختمية بزعامة السيد محمد عثمان الميرغنى ، وكذلك مشهور أن طائفة الختمية ذات تأثير دينى واسع لا يشمل الختميين وحدهم ، وبينهم الفريق أول عبدالرحمن سوار الذهب ، بل يشمل طوائف دينية عديدة ، مثل التيجانية ، والادريسية ، والبرهانية التى تنتسب الى مؤسسها محمد عثمان البرهانى ، والمولود فى حلفا ، والذى رحل الى مصر فأصبح من مريدى ، ومحبى الشيخ ابراهيم

الدسوقى ، ثم عاد الى السودان ليؤسس البرهانية كفرع للدسوقية ، ثم ما لبثت أن أصبحت طائفة لها قوامها وفروعها فى كل السودان ، وفى مصر ، يعنى هذا أن الحزب يستند الى الختمية وطوائف أخرى ، والى قواعد الاتحاديين الذين لا يفرق أحدهم بين مصر والسودان ، وقد كان الحزب الاتحادى هو الحزب الوحيد الذى زار قادته مصر قبيل انتخابات ابريل مما يؤكد مساندة مصر لهذا الحزب . [1]

وفى الحقيقة فان الشارع السودانى فى معظمه - ان لم يكن كله - وحدوى ، ويصاحب ذلك توجهات عربية ودولية ، وبهذا كان يمكن أن تكون فرصة الحزب هى اكتساح المعركة وليس مجرد الفوز فيها ، لكن يبدو أن هذه الثقة المفرطة اصابته بالضرر ، فهو لم يسارع بعد ثورة ابريل باعادة جمع شمله واجراء تنظيم فى هياكله واعداد قياداته ، من أعلى الى ادنى مستوى ، ولذلك فعندما لاحت الانتخابات فى الأفق . قبل اسابيع من فتح باب الترشيح - أسرع بخطاه ، وبدأت حركة مكثفة قام بها راعى الحزب السيد محمد عثمان الميرغنى ، الذى خلف والده السيد على الميرغنى ، غير أن زحام الحركة ، والاختلاف على الأسماء والمناصب كانا سببا فى أن ينشق عنه حزب جديد - الوطنى الاتحادى - وتزعم هذا الانفصال ، ست شخصيات هى التى تشكل المكتب السياسى للحزب برياسة المحامى على محمود حسنين .

على انه بالرغم من ذلك فان قادة الحزب - الهندى وحمد وغيرهما - كانوا يؤكدون انه سيحصل على الأغلبية .

ويخوض الحزب الاتحادى الديمقراطى هذه الانتخابات فى ٢٤٠ دائرة معظمها فى الدوائر الريفية شرق السودان وشماله حيث التركيز السكانى لطائفة الختمية .

قبيل الانتخابات وقعت خمسة انشقاقات أخرى فى الحزب ، ويواجه مرشحو الحزب بعضهم البعض فى نفس الدوائر .

وكان الحزب الاتحادى الديمقراطى قد جمد عضويته فى التجمع الوطنى ، الذى كان يضم كل القوى عدا الجبهة الاسلامية .

---

(١) كان من المقرر أن يقوم الصادق المهدى رئيس حزب الأمة بزيارة للقاهرة خلال الأيام الأخيرة قبيل انتخابات ابريل ضمن جولته فى بعض الدول العربية ، لكنها تأجلت مرتين متتاليتين ، وقد رجح المراقبون وقادة القوى السياسية فى السودان أن زيارة الصادق لمصر تأجلت بعد اتصال بين القيادة المصرية وقيادة الحزب الاتحادى الديمقراطى الحليف السودانى القوى لمصر ، والذى رأى فى زيارة الصادق لمصر أثناء المعركة الانتخابية تدعيما له وتقوية لمركزه الانتخابى .. ولكن أعلنت القيادة المصرية أن التأجيل جاء بناء على رغبة الصادق نفسه ، وعلى جانب آخر فقد أكد حسين مشرف سفير مصر فى السودان حينئذ أن الزيارة قد تأجلت فى المرة الأولى بناء على طلب هيئة التدريس بجامعة القاهرة والذى كان مقررا أن يلقى الصادق فيها محاضرة .. وذلك بعد تشعب برنامج الزيارة (راجع : مجدى سرحان ، رسالة السودان ، الوفد ، ص ١٠ ، عدد ١٩٨٦/٥/١).

وهو الحزب الوحيد الذى وافق مع الجبهة الاسلامية على قانون الانتخابات .

ينادى الحزب فى برنامجه بالدستور الاسلامى ، وبالنظام البرلمانى الجمهورى ، وحل قضية الجنوب بالحوار والتراضى .

قدر المراقبون فى تلك الآونة المقاعد التى سيفوز بها الحزب بحوالى تسعين مقعدا .

يصدر الحزب ثلاث صحف هى : الاتحادى ، صوت السودان ، والوطنى الاتحادى .

. . .

(٣) الجبهة الاسلامية القومية « حركة الأخوان المسلمين »:

انقسمت حركة الاخوان المسلمين الى جناحين ، يقود الجناح الرئيسى د . حسن الترابى ، تحت اسم الجبهة الاسلامية القومية ، أما التيار الآخر فقد انشق بزعامة صادق عبدالماجد عن الحركة اثر تعاونها مع نظام نميرى منذ ١٩٧٧ ، وهو التيار الذى أصبح يقوده د . الجبر يوسف نور بعد عبدالماجد .

ومن الملاحظ أن الجبهة الاسلامية القومية فى عراك مستمر مع حزب الأمة رغم أن زعيمها د . الترابى هو زوج شقيقة الصادق المهدى زعيم حزب الأمة ، هذا وتتكتل كل القوى ضد هذه الجبهة ، بل ان جميع هذه القوى السياسية تسعى لاسقاط زعيم الجبهة فى الدائرة التى رشح نفسه فيها ، فى الخرطوم ، ومن أجل ذلك تنازلت كل الأحزاب عن مرشحيها لصالح المحامى حسن شبو مرشح الحزب الاتحادى الديمقراطى ، لكى يفوز ويسقط الترابى ، وبهذا تتلخص هذه القوى - كما قالت - من « مشاغب » يمكن أن يثير متاعب عديدة فى الحكومة القومية المتفق على تشكيلها ، أو حتى فى الجمعية التأسيسية ، واذا سألت قادة حزب الأمة يقولون بامكانية التعارن مع الحزب الاتحادى ونفس الشيء يقوله الاتحاديون ، لكن كلا من الطرفين يقول ان المسألة تصبح شائكة اذا كان علينا أن نتعاون مع الترابى !.

وتعتبر الجبهة الاسلامية القومية القوة السياسية الوحيدة التى قدمت مرشحين لها بكل الدوائر (٣٠١)، وتواجه هذه الجبهة وقيادتها حملة جماعية من مختلف الأحزاب والتيارات فى السودان نتيجة لكونها القوة التى تحالفت مع نميرى لأطول فترة ممكنة ، ولحماسها لتطبيق الشريعة الاسلامية ، حتى ولو بالعنف ، ونتيجة لعدم حظر نشاطهم طوال عهد نميرى أصبحوا أكبر قوة مالية فى السودان ، بما يمتلكون من شركات تجارية وبنوك اسلامية ، وهو ما لا يتوفر لأى حزب سودانى آخر .

ومقدما ، توقع المراقبون فوز الجبهة بعشرين مقعدا فى حين توقعت الجبهة لنفسها الفوز بحوالى خمسين مقعدا ..

والمعروف أن هذه الجبهة قد انسحبت من التجمع الوطنى قبل هذه الانتخابات بشهور ، وتصدر الجبهة ثلاث صحف اسبوعية هى : الراية ، الوان ، صوت الجماهير .

. . .

(٤) الحزب الشيوعى .

هو حزب نشيط ، قوى القواعد خاصة بين المثقفين والمزارعين والعمال والمهنيين والطلاب والنساء .

تعرضت قيادته التاريخية للتصفية الجسدية اثر نجاح نميرى فى تصفية انقلاب هاشم العطا ١٩٧١ ، فأعدم زعيمه التاريخى عبدالخالق محجوب ، ضمن من أعدموا من قيادات الشيوعيين ، وأصبح يقوده أمينه العام محمد ابراهيم نقد .

والحزب الشيوعى هو الحزب الوحيد الذى يصدر جريدة يومية هى « الميدان ».

وقدم هذا الحزب ٨٦ مرشحا معظمهم فى المدن ومناطق الانتاج الحديث وتوقعت دوائر الحزب قبل الانتخابات انه بالامكان الحصول على عشرين مقعدا فى حين توقع المراقبون حصوله على ١٢ مقعدا .

ثانيا : أحزاب جنوب السودان

اذا بحثنا عن أحزاب جنوب السودان فسنجد أن خمسة أحزاب قد أعلنت قيامها رسميا خلال عام ١٩٨٥ هى :

١ ـ المؤتمر السودانى الأفريقى بزعامة د . أبوكير الاستاذ بجامعة الخرطوم .

٢ ـ التجمع السياسى لجنوب السودان بزعامة صموئيل أرو نائب رئيس الوزراء فى الحكومة الانتقالية .

٣ ـ حزب سانو بزعامة أندرو ويو وهو حزب قديم أعيد تأسيسه .

٤ ـ حزب الشعب القومى بزعامة البابا سرور .

٥ ـ حزب مؤتمر الشعب الأفريقى السودانى بزعامة موريس لوويا .

هذا بالطبع ، خلاف الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان التى يقودها العقيد جون قرنق . الرافض للحكم الانتقالى فى الخرطوم كما كان رافضا للحكم السابق وهو لذلك لن يدخل الانتخابات بل أعلن انه سيعرقل اجراءها فى المناطق التى يسيطر عليها بالجنوب .

وكانت حركة تحرير الشعب السودانى المدعومة من قبيلة الدنكا لا تزال تخوض القتال ضد قوات الحكومة فى حرب قيل انها قد تؤدى الى عرقلة ارجاء الانتخابات فى جزء هام من جنوب السودان ما لم يتم الاتفاق على تسوية مشكلة الجنوب قبل ابريل ١٩٨٦ ـ موعد الانتخابات ـ بنيما تتجه القوى السياسية الجنوبية المعارضة لجون قرنق ـ والمعتمدة على تأييد قبائل أقل قوة من

الدنكا - الى التجمع مكونة اتحاد القوى السياسية للأقاليم الجنوبية .

ثالثا - بقيت بعد ذلك الأحزاب الصغيرة والحديثة ، وما أكثرها ، ولكننا نستطيع أن نسجل بعض اسمائها مثل :

- حزب الاخوان الجمهوريين الذى كان يرأسه محمود محمد طه الذى أعدمه نميرى .
- كتائب اللجان الثورية الشعبية المدعومة من ليبيا - المنظمة الاشتراكية .
- الحزب القومى السودانى بزعامة فيليب غبوش .
- الجبهة الوطنية السودانية - اتحاد جنوب النوبة وجبهة دارفور .
- اتحاد القوميين الليبراليين - تحالف خط الاستواء .
- الحركة الوطنية الديمقراطية للشباب .
- التحالف القومى . - الحزب التقدمى الوطنى .
- حزب الخضر . - حزب السلام .
- حزب زنج عرب .
- حزب البعث العربى الاشتراكى بشقيه العراقى والسورى .
- حزب العمال والفلاحين - الحزب الاشتراكى الناصرى العربى .
- حزب الاشتراكيين الديمقراطيين .
- الحزب الاشتراكى الاسلامى - حزب الاشتراكيين التقدميين .
- الحزب الوطنى الاسلامى .

*** وحزب موال لنميرى أيضا ..**

فقد أعلن عثمان أبو القاسم الوزير السابق فى عهد نميرى عن تشكيل حزب سياسى جديد هو التحالف الاشتراكى الوطنى ، وقال ان موقفه هو استمرار النظام السابق حيث تمت انجازات كثيرة خلال حكم نميرى وقال ان ثورة ابريل ١٩٨٥ ما هى الا امتداد طبيعى لثورة مايو ١٩٦٩ .

وقال أبو القاسم فى مؤتمر صحفى ان انتفاضة ابريل ١٩٨٥ التى أطاحت بنميرى لم تقم ضد ثورة مايو الكبرى التى قادها نميرى ولكنها قامت بسبب أوجه القصور الناتجة عن انضمام بعض الأحزاب السياسية الى نظام نميرى عام ١٩٧٨ فى اطار المصالحة الوطنية لكنها أفسدت ثورة مايو .

وطالب أعضاء الحزب بالافراج عن المعتقلين السياسيين لكنهم لم يوضحوا ما اذا كانوا يرغبون فى عودة نميرى الى السلطة .

ولكن لم يطل عمر هذا الحزب كثيرا ، فقد اعتقلت السلطات السودانية عددا كبيرا من زعماء وأعضاء حزب التحالف الاشتراكى الوطنى الجديد الموالى لنميرى ، وأصدرت قرارا بحل الحزب وأعلنت الحكومة السودانية حظر قيامه بعد يومين فقط من اعلان تشكيله فى ١٣ ديسمبر ١٩٨٥ .

وأكدت هذه السلطات أن الحزب المنحل يمثل تهديدا لأمن السودان كما انه يتآمر لاعادة الرئيس السابق من منفاه ليتولى السلطة من جديد فى السودان ، ثم أعلن وزير الداخلية السودانى عباس مدنى ان عددا كبيرا من قادة الحزب من بينهم عثمان أبوالقاسم - وزير التعاون والتنمية الريفية فى عهد نميرى - قد تمكنوا من الهرب الى خارج البلاد .

وهذا الحزب - كما كشف الوزير السودانى - نشأ من بقايا الاتحاد الاشتراكى السودانى الذى كان التنظيم الوحيد فى حكم نميرى وتم حله عقب انتفاضة ابريل ١٩٨٥ .

كما صرح النائب العام السودانى بأن هذا الحزب - المنحل - غير شرعى ومناهض لنظام الحكم فى السودان ، فى ظل الحكومة الانتقالية .

وكان ظهور هذا التحالف قد أثار غضب الأحزاب السياسية المختلفة فى السودان وأعلن الناطق الرسمى باسم الحكومة ، أن قوى الانتفاضة لن تسمح بعودة فلول مايو ، وانه سيتم اتخاذ الاجراءات الرادعة ضدهم بالطرق القانونية ، وصرح وزير الداخلية فى الحكومة الانتقالية بأن ثورة ابريل ليست امتدادا لثورة مايو كما زعم قادة التحالف الوطنى الاشتراكى المنحل .

. . .

*** الجبهة الوطنية القومية (الجبهة التقدمية):**

تضم هذه الجبهة عدة فصائل هى الحزب الاشتراكى العربى الناصرى ، اتحاد القوى الوطنية الديمقراطية (ماركسيون)، حزب البعث العربى الاشتراكى ، (منظمة السودان) وهو متعاون مع البعث السورى ، المؤتمر السودانى الأفريقى ، اتحاد جبال جنوب وشمال الفونج ، منظمة العمل الاشتراكى ، مجموعة من الشخصيات المستقلة ، وانشقاقين من الحزب الشيوعى : الحزب الشيوعى القيادة الثورية ، المؤتمر الاشتراكى الديمقراطى ، ويرأس الجبهة المحامى طه ميرغنى أحمد رئيس (أو مسئول) الحزب الناصرى .

وكما هو واضح فان هذه الجبهة تكونت من تلك الأحزاب الصغيرة والحديثة والتى عرضنا قائمة بأسمائها فى البند (ثالثا) عندما تحدثنا عن الأحزاب الحديثة .

- . -

ويذكر فى هذا الاطار أيضا أن مناطق الريف السودانى فى الشمال والغرب والشرق وهى المناطق التى عانت طويلا من الحرمان الاقتصادى ، قد شكلت ثلاث عشرة من قواها السياسية تجمعا موحدا للمطالبة بوضع أفضل للقوميات والثقافات غير العربية وغير الاسلامية فى اطار نظام ديمقراطى يقوم على التعددية السياسية .

. . .

وحتى الآن ، تعرفنا على جانب هام من خريطة القوى السياسية فى السودان وهو المتعلق

بالأحزاب المشاركة فى المعركة الانتخابية ، وهناك غيرها لم يشارك مثل التجمع السياسى لجنوب السودان ، الذى يرأسه نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والرى فى تلك المرحلة وهو « صموئيل أرو » والذى رفض الدخول فى الانتخابات قبل حل مشكلة الجنوب .

هذا . .

وتنادى جميع الأحزاب السياسية فى دعايتها الانتخابية ، بضمان حقوق الانسان الأساسية وسيادة القانون واستقلال القضاء ، كما تطالب الأحزاب بالغاء القوانين المقيدة للحريات ، واعطاء النقابات فرصا متساوية فى التطور والنمو كما طالبت بضرورة وضع مشروع سياسى واقتصادى متكامل للوصول الى الاكتفاء الذاتى .

. . .

ورغم أن المساحة كانت قد اتسعت لكل هذا الكم من الأحزاب السياسية فى السودان والتى زادت على الخمسة وأربعين وأصبح رجل الشارع هو المعيار النهائى للحكم بمن سيكون له البقاء من هذه الأحزاب ومن سيتوارى .

نذكر أيضا أن هناك عدة عوامل رئيسية ستحسم الاجابة على السؤال لمن سيكون الفوز فى المعركة الانتخابية التى أصبحت على الأبواب . . .

وأهم هذه العوامل هى : [1]

- مدى جدية البرامج السياسية المطروحة ومدى تلبيتها للمطالب الجماهيرية وطرحها للحلول الحقيقية للمشاكل الرئيسية خاصة وأن المضامين الاقتصادية والاجتماعية هى التى تتغلب الآن على الثرثرة والمزايدة الكلامية .
- خبرة الأحزاب التنظيمية وهذه متوافرة الى حد كبير للأحزاب القديمة ذات التاريخ فى العمل السياسى .
- اتجاه انحياز القوى الحديثة وغير الملتزمين .
- احتمال تدخل المؤسسة العسكرية سواء بطريق مباشر أو غير مباشر فى العملية الانتخابية .

واذا كانت المؤشرات - حتى الآن - تميل الى أن الأحزاب القديمة هى التى تتمتع بفرصة التفوق فإن نجاح هذه الأحزاب بعد كل المياه التى جرت فى النهر - فى ظل العهود الديمقراطية والديكتاتورية على السواء - يطرح احتمالات كثيرة تعيد للأذهان التجربة التى تلت نجاح ثورة أكتوبر ١٩٦٤ حين انصرفت تلك الأحزاب الى جدل سياسى فارغ المحتوى فافسحت الطريق أمام انقلاب

---

(١) صلاح الدين حافظ ، الأهرام القاهرية ، فى ١٩٨٦/٣/٢٨ .

مايو ١٩٦٩ العسكرى الذى بشر فى بدايته بثورة ووصل فى نهايته الى ديكتاتورية عسكرية فريدة فى القهر والتخلف والنهب .

ولا شك أن الأحزاب السياسية بمختلف ألوانها فى السودان وهى تقدم حاليا على واحدة من أصعب الامتحانات - انتخابات ابريل ٨٦ - تضع أمامها ضرورة الاتعاظ من التجربة المريرة فلا تكرر أخطاءها باجهاض الديمقراطية المزدهرة والثورة الشعبية التى اشتعلت فى ابريل ٨٥ كما أجهضت ثورة اكتوبر ١٩٦٤ .

رابعا : القوى الحديثة

بعد ماسبق من حديث عن قوى تقليدية وشبه تقليدية فى الشارع السياسى السودانى نأتى للحديث عن ماعرف فى الشارع السودانى بالقوى الحديثة، وهى تشمل بعضا من القوى الهامشية التى سبقت الاشارة لها .

قيل فى البداية : إن القوى الحديثة انتظمت لأول مرة فيما عرف بالتجمع النقابى كما قيل : يبدو إنها ستخوض الانتخابات المقبلة كفريق واحد . وان كان التجمع الوطنى - الذى يضم عددا من الأحزاب الحديثة بالاضافة الى التجمع النقابى - يتجه تدريجيا لأن يكون اطارا لانتظام القوى الحديثة بشقيها النقابى والسياسى وذلك بعد انسحاب الحزب الاتحادى الديمقراطى المدعوم من طائفة الختمية منه ، وبقاء حزب الأمة المدعوم من طائفة الانصار محتفظا بعضويته فى التجمع الوطنى .

ثم زاد من تعقيد هذه الصورة ذلك الانقسام الذى وقع فى صفوف القوى الحديثة بين جناحها العلمانى المتمثل فى التجمع النقابى والأحزاب غير الطائفية فى التجمع الوطنى من ناحية ، وجناحها السلفى ممثلا فى جماعة الاخوان المسلمين من ناحية أخرى ، وقد دعم الفريق الأخير مواقعه بعد نجاح قائمة الاخوان فى الفوز بكل مقاعد مجلس اتحاد طلاب جامعة الخرطوم وانسحاب الاتحاد بتشكيلة الجديد من التجمع الوطنى ..

نعود لتبسيط الامور فتقول ان القوى الحديثة تتكون أساسا من الجامعين والأكاديميين والمهنيين والعمال والفلاحيين والخبراء والمثقفين والحرفيين من غير أعضاء الاحزاب .

وعلى كل ...

فقد فوجئت هذه القوى الحديثة باعلان من مجلسى الحكومة الانتقالية (المجلس العسكرى والمجلس الوزارى) باستبعاد تمثيل هذه القوى بالصورة التى طالب بها تجمع النقابات المهنية ، جاء هذا فى الوقت الذى ينتظر فيه تجمع النقابات من حكومة الانتفاضة ان تتيح له الفرصة فى التعبير عن نفسه والمشاركة السياسية فى البرلمان بمقاعد خاصة تجعله قوة مؤثرة فى صنع القرار السياسى والاقتصادى المرتبط بمستقبل الاجيال القادم ! ..

وعلى أثر هذا الاعلان برزت ردود الفعل من جانب القوى المختلفة .

- جاء أولها من جانب الحزب الاتحادى الديمقراطى الذى ذكر متحدث باسمه أن هذا القرر جاء ليحفظ للسودان وحدته وتماسكه ويبتعد بالمجتمع عن أية محاولة تقوده الى تصنيفات ومسميات باعتبار أن هذه القوى الحديثة ممثلة اصلا فى طليعة أحزابها الوطنية . .

- بينما رفض حزب المؤتمر الوطنى قرار استبعاد تمثيل هذه القوى الوطنية وعد ذلك نكوصا عن تنفيذ ميثاق تجمع القوى الوطنية وعن تنفيذ مهام مرحلة الانتقال .

- وكان الصادق المهدى زعيم حزب « الأمة القومى الجديد » قد أشار فى بيان له أن حزبه سوف يسعى لتمثيل القوى الحديثة فى برلمان مقبل اذا ما تحقق له الفوز بأغلبية برلمانية تؤهله لتشكيل حكومة .

- ثم كان من جانب التجمع النقابى السودانى أن اصدر بيانا ، هاجم فيه المجلس العسكرى الانتقالى واتهمه بعرقلة انجاز المهام التى وردت فى الميثاق الوطنى للانتفاضة وكان هذا الاتهام أخطر ماجاء فى البيان .

وقد كان - كما هو معروف - لهذا التجمع النقابى دوره الرئيس فى تفجير الانتفاضة الشعبية فى ابريل ١٩٨٥ والقضاء على نظام نميرى . . ولذلك جاء بيانه عنيفا شديد اللهجة فى هجماته على المؤسسة الحاكمة التى اتخذت قرار استبعاد تمثيل القوى الحديثة - وهذا التجمع هو هيكلها الأساسى - فى البرلمان المقبل . .

- ولكن كان المجلس العسكرى يبرر هذا القرار بصعوبة تحديد معنى القوى الحديثة وباختلاف هذه القوى على نفسها ايضا بصدد تقسيم المقاعد التى كان يفترض تخصيصها لهم فى البرلمان .

وقد يكون لبعض الأحزاب دور فى تحريك هذه النقابات بقصد الدعاية الانتخابية قبل عملية التصويت ولكن فى ذات الوقت ترى هذه النقابات انها صارت قطاعا مهملا فى عالم السياسة السودانية رغم أهميتها الحقيقية لانها وفق قانون الانتخابات لاتستطيع الدخول بترشيحات من خلال أى حزب الا اذا قدم العاملون منها فى الدولة استقالاتهم وفق منطوق قانون الانتخابات مما يعد مغامرة بمصادر أرزاقهم . .

وبعد صدور بيان الهجوم هذا على المجلس العسكرى واظهار الغضب على حكومة د . جزولى دفع الله من قبل تجمع النقابات الذى اعتبر حصاد الحكومة الانتقالية صفرا ، اعتبر الشارع أن بيان التجمع كان له صفة الغضب والتشنج دون روية وأن هذا قد يفقده حليفه الدائم من البداية (حزب الامة جناح الصادق المهدى) ورأى الناصحون للتجمع النقابى فى ذلك الوقت ان يكف عن اصدار بياناته المعادية للحكومة والمجلس العسكرى ، ويعترف بأن فى الواقع كيانات سياسية وحزبية لها تأثيرها القوى على الساحة الوطنية ، وأن قضية تمثيل القوى الحديثة لايجب أن تأخذ كل هذه الضجة ، بل

ترجأ الى ظروف مستجدة ، بعد انقضاء أجل الحكومة الانتقالية رغم أن تجمع النقابات هذا لم يكن ينتظر من هذه الحكومة الانتقالية - حكومة الانتفاضة - الا أن تتيح لـه الفـرصة فى التعبـير عـن نفسه ، والمشاركة فى الحياة السياسية فى البرلمان ، بمقاعد خاصة تجعل من هذا التجمع ونقاباته قـوة مؤثرة فى صناعة القرار السياسى والاقتصادى فى السودان ..

.. وهكذا تحدد موقف هذه القوى الحديثة ! ..

■□■□■

الفصل الثانى

الجو السياسى العام والظروف الموضوعية التى تجرى فى ظلها انتخابات ابريل ١٩٨٦ فى السودان (١)

أولا : فى اطار تصويرنا لهذا الجو السياسى العام نقدم أو نبين الملامح التالية له :

* هناك ثلاثة تحديات رئيسية مطروحة على السودان شعبا ونظاما ، هى الديمقراطية فى مواجهة الديكتاتورية ، والتنمية فى مواجهة التخلف ، والوحدة فى مواجهة التعددية العراقية والدينية ، ليس فقط بين الشمال والجنوب ولكن أيضا بين الشرق والغرب ، وكل هذه التحديات عبء ثقيل يحتاج الى جهد كبير ..

* تعرضت المؤسسات الرئيسية وخاصة الجماهيرية منها لتصفيات متوالية خلال حكم الفرد ، مما أدى الى افراغها من أفكارها وكوادرها سواء بالسجن أو المطاردة ، أو بالتشريد وتشجيع النزوح الى خارج البلاد ، هكذا حدث للاحزاب والجامعات ونوادى الخريجين والمثقفين والحرفيين والفنيين والمهنيين فى كل مجال ، ومن القهر السياسى والفكرى والضغط الاجتماعى الاقتصادى فرت الطيور وهاجرت ، ومع عودة الديمقراطية بدأت حركة الهجرة المضادة عائدة الى السودان لتشارك فى بناء الوطن .

* رغم أن الجيش هو الذى تسلم السلطة ، اثر ثورة الشارع السودانى فى مارس وابريل ١٩٨٥ ، الا أن المؤسسة العسكرية نفسها لم تكن قد سلمت مما تعرضت له المؤسسات الاخرى من تصفيات متوالية خلال حكم نميرى ، ويبدو أن كل هذه التصفيات قد اصابت عسكر السودان بالزهد فى الحكم ، وتفضيل البعد عن لعبة السياسة ، وان ظل للمؤسسة العسكرية ، دورها الحاسم دائما .

* رغم أن نسبة الأمية فى الشعب السودانى مرتفعة تصل الى ثمانين فى المائة الا أن درجة الوعى السياسى عالية بنسبة ملحوظة مقارنة بكل دول العالم الثالث ..

---

١ - راجع : أ) صلاح الدين حافظ ، الأهرام فى ٢٥ ، ٢٨ /١٩٨٦/٣ .

ب) سيد سعيد ، الانتخابات فى السودان ، تقرير غير منشور ، الادارة العامة للوثائق والمعلومات والميكروفيلم التابعة للادارةالمركزية للانباء والمعلومات برياسة اتحاد الاذاعة والتليفزيون ..

* حين نجح الشارع السودانى فى إسقاط حكم نميرى ، وتولى الجيش السلطة ، تلبية لثورة الشعب ، لم يترك الشارع الأمر بشكل مطلق فى يد المجلس العسكرى الحاكم ، ولم يبايعه الا لفترة انتقالية تنتهى فى الأول من ابريل ١٩٨٦ (مدة سنة واحدة) ، تعود الامور بعدها الى ارادة الشعب ، لذلك برز الى حيز العمل والتأثير « التجمع الوطنى » ، الذى ضم النقابات ، والاتحادات والاحزاب ، والمنظمات الجماهيرية ، التى شاركت فى الثورة ولم تتعاون مع نظام حكم نميرى ، ومن هذا التجمع الوطنى برز ماعرف فى السودان باسم « القوى الحديثة » والتى قوامها من الخريجين والاكاديميين والخبراء والمثقفين ، فضلا عن المزارعين والعمال والحرفيين من غير أعضاء الاحزاب ، الذين طالما لعبوا دورا رئيسيا فى الحركة السياسية على مدى تاريخ السودان ، منذ تأسيس نادى الخريجين فى الخمسينات ، مع اتحاد العمال والمزارعين ، والقوى الحديثة هذه ، تلعب دورا أساسيا ـ فى مثل تلك المرحلة ـ يؤثر الى حد كبير فى مجريات الأمور سياسيا وفكريا . .

* ترسيخا للديمقراطية ، وقعت جميع القوى السياسية المتحالفة والأحزاب المختلفة ، ميثاق الدفاع عن الديمقراطية ، وفيه تتعهد بالكفاح حتى الموت من أجل حماية الديمقراطية فى السودان ، وعدم العودة الى الديكتاتورية ، ومقاومة أى نقلاب تحت أية ظروف . . وهذا ميثاق فريد ، بل عمل رائد امام كل دول العالم الثالث الذى يعانى من الديكتاتوريات والانقلابات المتتابعة الرافعة لراية الديمقرطية . .

* بينما كاد ينتهى عام المرحلة الانتقالية ، تم اتخاذ خطوتين رئيسيتين لتدعيم التعددية والممارسة الديمقراطية وحرية الرأى . .

ـ الخطوة الأولى : هى اطلاق حرية تكوين الأحزاب ، واصدار قانون الانتخابات الجديدة ، فاندفع الجميع فى اعلان احزابهم واذا بالرقم يقفز الى مابعد الاربعين حزبا تتراوح اتجاهاتها مابين اليمين واليسار ، والقومية والدينية والعلمانية والتقليدية والراديكالية والجادة والهازلة . . الخ . .

ـ الخطوة الثانية : هى اطلاق حرية اصدار الصحف ، فاذا برياح تعددية الاراء تهب بعنف ، وبدلا من صحيفتين حكوميتين فقط فى عهد نميرى هما الايام والصحافة ، أصبح فى السودان (٣٣٣) جريدة ومجلة غير ماكان فى الطريق ، ومثلما انه لاقيود سياسية على حرية تكوين الاحزاب ، فلا قيود على حرية اصدار الصحف ، والحكم النهائى للقضاء ، وان كان الامر لم يترك للفوضى ، حيث كانت هناك كثير من الضوابط السياسية والحزبية والمهنية لاصدار الصحف .

ثانيا : هناك مجموعة من الملاحظات ذات المغزى الهام فى توجيه مسار الديمقراطية فى السودان قبيل العملية الانتخابية ، نعرض لها ايضا فى هذا الاطار :

* ان مابين جمعية الاتحاد السودانى ، التى تشكلت كأول جمعية وطنية لها صفة شبه حزبية مع اندلاع ثورة ١٩١٩ فى مصر ، وبين حزب البهجة او الحزب الاخضر ، أحد الأحزاب التى تشكلت بعد ثورة ١٩٨٥ فى السودان تاريخا طويلا من التمرس فى العمل السياسى ، وسط شارع يتميز بالسخونة والوعى والجسارة .

* ومابين الثانى من نوفمبر ١٩٥٣ حين أجريت أول انتخابات برلمانية فى تاريخ السودان ، وبين الأول من ابريل ١٩٨٦ حيث جرت أحدث انتخابات برلمانية فى السودان ، تراث عميق من الديمقراطية ، تضيع بعض معالمه تحت سنابك انقلابات العسكريين لكنه ينهض دائما من جديد معافى .

* اذا كانت ثورة أبريل ١٩٨٥ قد أعادت للشارع السودانى تعدديته الحزبية ، بل وبتعدد اكبر من ذى قبل ، فان هذه التعددية تقوم على ساقين :

- الأولى : هى عودة الاحزاب التقليدية القديمة .
- الثانية : هى بروز أحزاب جديدة بروءى تناسب التركيبة السودانية الحديثة إجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وفكريا ، تلك التى تعارف عليها السودانيون بتسميتها بالقوى الحديثة ، وكذلك الاحزاب الجديدة ، والتى لعبت دورا بارزا فى تكوين التجمع الوطنى الذى قاد الانتفاضة الشعبية ، ولذا تتوقع لها المراقبون دورا مماثلا فى الانتخابات .

* مقابل القوى الحديثة والتى صعدت ولمعت ، تعانى الأحزاب التقليدية كثيرا من الترهل والانشقاق ، حيث انشق حزب الأمة الى ثلاثة انشقاقات ، فهو مابين الانشقاق ثم التوحيد يذهب ويجىء ، والحزب الشيوعى نفسه تعرض لاكثر من انشقاق تاريخى ، ثم عاد للتلاحم من جديد ، والأخطر من الانشقاق أن القوى الحديثة الصاعدة ، تتهم الأحزاب التقليدية القديمة بأنها السبب الرئيسى فى اسقاط البلاد تحت قبضة العسكريين مرتين وأنها هى التى أجهضت بممارساتها الخاطئة ، ومزايداتها السطحية ، ثورة اكتوبر ١٩٦٤ وبالتالى فالخوف - فى مثل هذه المرحلة - أن تعود الاحزاب سيرتها الأولى بعد الانتخابات الجديدة ..

* يمكن القول بأن الصراع السياسى والتحدى الحقيقى المطروح على كل الأحزاب ايضا فى مثل هذه المرحلة - فى السودان ، يكمن فى عدة قضايا أبرزها ثلاث هى :

- القضية الأولى هى حسم الخلاف حول هوية السودان ، حيث هناك من يرى أنه عربى

اسلامى ، ومن يرى انه افريقى ، ومن يرى انه عربى أفريقى ، وحسم هذه القضية يعنى حسم قضية الوحدة الوطنية للسودان ، المتنوع العرقيات واللغات والقبائل والأديان والمذاهب ، والمنفتح على تسع دول ومنافذ برية وبحرية . .

- القضية الثانية هى حل المشكلة الاقتصادية الاجتماعية ، التى تزداد تعقيدا فى بلد يمتلك من المصادر الطبيعية الكثير ، وخاصة الأراضى الزراعية ، التى تتعدى المائتى مليون فدان - فى مصر ستة ملايين فدان فقط - ومع ذلك فهو يعانى الفقر والمجاعة و الأزمات الاقتصادية الطاحنة والديون الخارجية ، التى بلغت تسعة مليارات دولار .

- القضية الثالثة هى حل مشكلة الجنوب السودانى ، الذى يتعرض لحرب أهلية طاحنة أيضا منذ مايزيد على ربع قرن . . .

وبينما تقترب بداية الانتخابات الجديدة ، يصعد العقيد جون جارنج قائد التمرد فى الجنوب من عملياته العسكرية ، احراجا لكل الاحزاب حتى التى تتعامل معه ، وتحديا للنظام الانتقالى الحاكم . .

هذا . . ومن المؤكد أن حل قضية الجنوب السودانى يعنى الحفاظ على السودان العربى الأفريقى ، قويا موحدا ، والا فالتقسيم المدعوم من الخارج بالسلاح والمال والحجج الطائفية والذرائع الدينية .

●●●

ثالثا : أما عن الظروف الموضوعية التى تجرى فى ظلها هذه الانتخابات فتوضحها السطور التالية والتى لاتنفصل عما سبق عرضه بل هى امتداد له :

* يواجه السودان حربا أهلية فى جنوبه ، واضطرابات قبلية فى مناطقه الشرقية والغربية ، وهو يرزح تحت ديون يبلغ مجموعها تسعة مليارات دولار ، ويقيم فيه مليون لاجىء من الدول المجاورة ، وفوق كل ذلك فان السودان يعانى من موجة جفاف مدمرة ومجاعة .

* تجرى الانتخابات بعد أيام من ابرام اتفاق بين وفد التجمع الوطنى للانقاذ الذى لعب دورا فى خلع النظام السابق لنميرى ، وبين وفد الحركة والجيش الشعبى لتحرير السودان ، الذى يقود حركة التمرد فى الجنوب بزعامة جون قرنق ، وقد اتفق الطرفان على تهيئة المناخ الملائم لانعقاد المؤتمر الدستورى الذى يناط به مناقشة قضايا السودان الأساسية وليس مشكلة الجنوب فقط ، كما اتفقا ايضا على رفع حالة الطوارىء ، والغاء قوانين الشريعة الاسلامية ، والغاء الاتفاقيات العسكرية المبرمة بين السودان والدول الاجنبية واعتماد دستور ١٩٥٦ المعدل ١٩٦٤ ، واتخاذ الخطوات اللازمة لوقف اطلاق النار ، ويصر الجنوبيون على وجوب تأجيل الانتخابات الى أن ينعقد مثل هذا المؤتمر الدستورى المقترح ووضع نظام جديد للحكم لجميع السودان .

* تجرى الانتخابات وفقا للقانون الجديد للانتخابات الذى أقره المجلسان العسكرى والوزارى ، وعارضته كل القوى السياسية ، فيما عدا الجبهة الاسلامية والحزب الاتحادى الديمقراطى ، حيث تم رفض مطالب القوى السياسية بمنح دوائر خاصة فى الانتخابات للقوى الحديثة ، اعتبرته اغلب القوى السياسية اخلالا بالتوازن السياسى مما شكل حالة من التوتر الشديد فى العلاقات بين المجلس العسكرى والتجمع النقابى ، ومما أدى الى تصاعد الدعوات داخل صفوف المجلس العسكرى الى تشكيل حكومة قومية بعد الانتخابات من كل الاحزاب ، بصرف النظر عن نتائجها . .

* غياب التعددية السياسية لفترة طويلة ، هى عمر نظام نميرى ، اى حوالى خمسة عشر عاما ، خلق نوعا من الفجوة السياسية ، فالأحزاب التقليدية يجهلها المقترعون الشبان ، كما أن الكثيرين منهم ليسوا منتمين لجماعات معينة ، ويشكل هذا الشباب فى كل دائرة ٦٠٪ من الأصوات وهذا - وفى النهاية - يشكل عاملا أساسيا لتحديد نتائج هذه الانتخابات . .

كان هذا تصويرا للجو السياسى الذى ستجرى فيه الانتخابات البرلمانية فى السودان فى ابريل ١٩٨٦ ، وتعرفا على الظروف التى تحكم مسيرة هذه الانتخابات . .

والآن ننتقل خطوة أخرى ، لنشهد على مسرح الأحداث حيثيات ووقائع عملية الانتخابات هذه ، وعما سوف تسفر .

■□■□■

الفصل الثالث

أشرف المعارك ..

فى ساحة الانتخابات السودانية

بعد ماشهدته الحياة السياسية فى السودان من تفاعل طيلة الشهور الماضية منذ نجاح الثورة وحتى ميلاد الحزب السودانى رقم ٤٧ ـ حزب المؤتمر الوطنى ـ نطالع الآن ونراقب عملية انتخابية تتم على أروع صورة ديمقراطية ، ويتوجه الى صناديق الاقتراع فيها ـ طبقا لاعلانات حكومية سودانية متكررة ـ حوالى عشرة ملايين ناخب .

نجدنا أيضا ، أمام انتخابات تتنافس فيها أحزب سياسية متعددة وان كانت المعركة الفعلية فيها ستتركز بين خمسة أحزاب ، بينما تقف الأحزاب الأخرى موقف الداعم الى جانب الحزب القوى ، أو انها ستخرج من هذه الانتخابات صفر اليدين ، والأحزاب السياسية الخمسة القوية فى السودان ، هى الحزب الاتحادى الديمقراطى ، وحزب الأمة ، وجبهة الاخوان المسلمين ، والحزب الشيوعى ، وحزب التضامن القروى السودانى الذى يضم ١٣ هيئة سياسية قبلية ..

وتبلورت الاحزاب المشاركة فى هذه المعركة فى نحو ١٥ تجمعا يتقدمها الأمة ، والاتحادى الديمقراطى ، حيث تشكلت من هذه الأحزاب عدة جبهات متحدة .

ثم تقترب ساعة الحسم ، ويتحدد بصفة نهائية انه سيشترك فى هذه الانتخابات ثلاثون حزبا من الـ ٤٧ حزبا وبشكل دقيق فان القوى السياسية التى تقتحم هذه المعركة الانتخابية ، تتركز فى أربعة تنظيمات سياسية رئيسية هى :

١ ـ حزب الأمة .

٢ ـ الحزب الاتحادى الديمقراطى

٣ ـ الجبهة الاسلامية القومية .

٤ـ الجبهة الوطنية القومية ، ثم تجىء أحزاب أخرى فى مقدمتها الحزب الشيوعى وثلاثة أحزاب منشقة عن أصولها هى :ـ الوطنى الاتحادى .

ـ الامة الأنصار .

ـ الأمة المستقل .

وكانت السلطات السودانية قد أعلنت فى ٢٣ مارس ١٩٨٦ أن الانتخابات العامة التى ستجرى

بدءا من أول ابريل ١٩٨٦ ، سوف يتم تأجيلها فى ٣٧ دائرة بجنوب السودان ، ويرجع ذلك الى ظروف التمرد فى سبع منها ، وأما بالنسبة للثلاثين الاخرى ، فلم يصل عدد المقيدين بجداول الانتخابات بكل منها الى ستة آلاف ، وهو الحد الادنى من النصاب القانونى ، ويرجع ضعف القيد بهذه المناطق الى عدم استقرار الأهالى فى مواطنهم . وجدير بالذكر هنا أن اجمالى عدد الدوائر الانتخابية فى الجنوب يبلغ ٦٨ دائرة ..

ومن هذه الدوائر المؤجلة ـ ٣٧ دائرة ـ والدوائر التى ستجرى فيها الإنتخابات ـ ٢٦٤ دائرة ـ يتكون اجمالى الدوائر الانتخابية فى السودان ـ ٣٠١ دائرة ـ والتى يمثل كلا منها فى الجمعية التأسيسية مقعد أو عضو واحد ، أى أن عدد مقاعد لجمعية ٣٠١ مقعد ، ويلاحظ أن الدوائر التى ستجرى فيها الانتخابات ـ ٢٦٤ دائرة ـ تشمل دوائر الخريجين جميعها وهى ٢٨ دائرة حيث انه لم يتأجل أجراء الانتخابات فى أى من دوائر الخريجين . (١) ..

كذلك يلاحظ أن الخريجين ، هم الفئة التى ينفرد بها قانون الانتخابات فى السودان منذ استقلاله فى ١٩٥٦ (٢) اذا نص القانون على تخصيص عدد من الدوائر يكون المرشحون لها والناخبون فيها من حملة الدبلومات نظام سنتين على الأقل بعد الشانوية العامة ، وذلك ضمانا لدخول عناصر جديدة ، تثرى المناقشات وتتمتع بخيرة متخصصة ، وفى مصر يوجد ٧٥٠ ناخباً من الخريجين سيدلون بأصواتهم فى لجنتين بالقاهرة والاسكندرية ، ولذا فقد وصلت الى القاهرة فى ٣٠ مارس لجنة سودانية للاشراف على الانتخابات فى كل من القاهرة والاسكندرية بالنسبة لدوائر الخريجين ، واعداد قوائم المرشحين وبطاقات الترشيح ، وأعلن السيد الأمين عبداللطيف سفير السودان بالقاهرة أنه تم تحديد يومى ٤ ، ٥ ابريل ١٩٨٦ لادلاء الخريجيين السودانيين المقيمين بالاسكندرية بأصواتهم بالقنصلية السودانية .

ويذكر أيضا أن أحدا من المجلس العسكرى الحاكم المؤقت لم يرشح نفسه سوى اثنين هما ـ اللواء مهندس عبدالعزيز محمد الأمين الذى رشح نفسه ضمن قائمة الحزب الاتحادى الديمقراطى .. اللواء عثمان الأمين ، وهو مرشح مستقل ..

كذلك يذكر أن د . الجزولى دفع الله رئيس الوزارة الانتقالية ، لم يرشح نفسه ، ولم يتقدم

---

(١) معروف أن للمجلس العسكرى الانتقالى ، ولمجلس الوزراء سلطات وقف الانتخابات بأى دائرة وفقا للظروف الامنية ، على أن يحتفظ لاى منطقة بحقها فى الانتخابات فى أى وقت لاحق عندما تسمح الظروف باجرائها ، وقد نشر فى ذلك الوقت أن مثل هذا الوضع ـ اذا لم تكن الانتخابات عامة ـ لن يأتى بجمعية تأسيسية تضع الدستور وتجيزه ، ولكنه سيأتى ببرلمان يمارس سلاحياته التشريعية ريثما تجرى انتخابات تكميلية ، وسيختار البرلمانه الحكومة الجديدة ، وربما يتجه الى انتخابات مجلس للسيادة بدلا من المجلس العسكرى ومثل هذا الوضع فى تقدير أغلبية القوى السياسية أفضل بكثير من الوضع الانتقالى ، الذى يقوم على الشرعية الثورية وليس الشرعية الدستورية .

(٢ ـ راجع حديثنا عن الخريجيين ضمن الحديث عن قانون الانتخابات فى الفصل (١٠) من الباب (٣) .

للترشيح من أعضاء هذه الوزارة سوى حسين أبوصالح وزير الصحة الاتحادى ..

بعد ماسبق عرضه نعود فنقول ان هذه هى اول مرة تجرى فيها نتخابات فى السودان على أساس التعددية الحزبية منذ ١٨ سنة ، ومن المعروف أن أول انتخابات برلمانية جرت فى السودان كانت عام ١٩٥٣ ، واستمر العمل بها (١٨ شهرا فقط) وكان البرلمان وقتها يتكون من مجلسين أحدهما للشيوخ والأخر للنواب ، وجرت الانتخابات الثانية فى يونيو ١٩٥٧ الا أن البرلمان تم حله فى ١٩٥٨ ، اثر وقوع انقلاب عبود الذى حكم السودان حتى ٢١ اكتوبر ١٩٦٤ حين قامت الانتفاضة الشعبية الاولى والتى عاد بها الحكم المدنى الديمقراطى الى السودان ، وتبع ذلك انتخابات عام ١٩٦٥ ثم ١٩٦٨ ، ثم مرت ثمان عشرة سنة حتى كانت هذه الانتخابات .. ابريل ١٩٨٦ .

وبالالتزام باجراء هذه الانتخابات فى موعدها ، تكون سلطة الحكم الانتقالى بشقيها العسكرى والمدنى ، قد أوفت بما تعهدت به فى ابريل ١٩٨٥ بألا تزيد الفترة الانتقالية على عام واحد ، تعاد فيه السلطة الى الشعب ، ومعنى هذا أن السلطة والاحزاب الرئيسية لم تستجب للدعوة لتأجيل الانتخابات ، والتى وجهتها جبهة الجنوب وبعض الاحزاب الصغيرة ، التى أدركت انها تفتقر لفرص البقاء ، وكانت جبهة الجنوب بصفة خاصة ، تتعلل بأن اجراء الانتخابات قد يقضى على فرص الحوار المتاحة لحل مشاك الجنوب ، عن طريق مؤتمر دستورى تشارك فيه كل القوى السياسية ..

وكانت فكرة تأجيل الانتخابات هذه ، قد قوبلت بالرفض لعدة أسباب أهمها : (١)

انه ليس من مصلحة السودان ولا مصلحة الديمقراطية ان يظل الوضع الانتقالى المائع قائما لاكثر من ذلك ، خاصة وأن البعض حتى بين الداعين للتأجيل يشكو مما وصف بأنه تداخل فى السلطات بين المجلسين اللذين يشكلان السلطة ، كما انه ليس من مصلحة الديمقراطية ان يظل هذا العدد الضخم من الأحزاب قائما ، دون ان يحدد الشعب موقفه منها ، ومن شأن الانتخابات ان تضع حدا لذلك وان تضع كل حزب فى حجمه الطبيعى ، وفقا للتأييد الذى يحظى به بين الجماهير ، يضاف الى هذا ، أن كثيرا من الدول غير قادرة على التعاون مع السودان خلال فترة انتقالية الوضع فيها غير مستقر ..

كذلك يلاحظ أن من بين الاغلبية التى أجمعت على ضرورة انهاء المرحلة الانتقالية وبدء مرحلة اكثر استقرارا فى ظل حكومة منتخبة ، كثيرا من الجنوبيين ..

من البديهات بعد ماسبق ان هذه الانتخابات تجرى بهدف تشكيل جميعة تأسيسية تتسلم

---

(١) أحمد نافع ، الأهرام ، فى ١٩٨٦/٣/٢١ ، ص ٥ .

السلطة باسم الشعب من الحكومة الانتقالية . .

وهذه الجمعية التى ستتسلم السلطة رسميا فى البلاد فى ٢٦ ابريل ١٩٨٦ ستكون - وان وصفها البعض احيانا بأنها مجلس شعب - بمثابة هيئة تشريعية دستورية ، وبتسلمها السلطة باسم الشعب تنتهى فترة الحكم الانتقالى ، التى بدأت فى البلاد بعد الانتفاضة الشعبية التى اطاحت بنميرى ، ومهمة هذه الجمعية تتركز فى وضع دستور دائم للبلاد ، وانتخاب رئيس الدولة ورئيس الوزراء . .

كذلك من المهام التى تنتظر هذا المجلس النيابى المنتخب - الجمعية التأسيسية - الى جانب وضع دستور دائم جديد للبلاد ، ان يتخذ قرارا حول مدى تطبيق الشريعة الاسلامية فى السودان غير أن هذا قد يؤجل لحين استكمال الجمعية التأسيسية لاعضائها باجراء الانتخابات فى الدوائر الـ ٣٧ فى الجنوب المؤجل اجراء الانتخابات فيها ، وذلك مما سيدفع هذه الجمعية التأسيسية للنظر فى مشكلة الجنوب ، بل وهذا ماجعل الصادق المهدى يصرح بأنه سيطلب من الجمعية - بعد انتخابها - تجنب وضع دستور دائم الى حين اجراء انتخابات فى الدوائر التى لم تجر فيها الانتخابات فى جنوب السودان ، حتى يكون تمثيل الجنوب كاملا فى الجمعية . .

وكان قد تقرر أن تستمر هذه الانتخابات العامة فى السودان اثنى عشر يوما بدءا من أول ابريل وذلك نظرا لمساحة السودان (مليون ميل مربع) وظروف الناخبين فى الأقاليم (ومعظمهم من الرحل) ، كذلك بخصوص مساحة السودان نذكر أنها أكبر دولة أفريقية مساحة ، حيث تفوق مساحتها مساحة فرنسا خمسر مرات . .

هذا على أن تذاع نتائج الاقتراع فيما بين ١٣ ، ١٦ ابريل ، ثم تعلن نتائج الانتخابات العامة بشكل رسمى فى ١٨ ابريل ، وفور اعلان النتائج ستقدم الوزارة الانتقالية استقالتها ، حيث سيكلفها المجلس العسكرى المؤقت - الحاكم بالاستمرار فى ممارسة مهامها لحين تشكيل الحكومة الجديدة . .

هذا . . .

وسوف تعقد الجمعية التأسيسية المنتخبة أولى جلساتها فى ٢٦ ابريل .

واستكمالا لهذه الصورة الانتخابية نقدم البيانات التالية :

* هذه العملية الانتخابية تجرى لاختيار ٢٦٤ عضوا من أعضاء التأسيسية والبالغ عددهم ٣٠١ عضو ، وذلك لحين اجراء الانتخابات التكميلية بدوائر الجنوب المشار اليها سابقا .
* يشارك فى هذه الانتخابات خمسة ملايين و ٧٨٦٧٤ ناخبا بنسبة ٧٣٪ ممن لهم حق الانتخاب ، (فوق ١٨ سنة والبالغ عددهم ثمانية ملايين و ٢٤٨ ألف ناخب) وهذه النسبة أعلى بكثير من
* نسبة المشاركة فى انتخابات ١٩٦٨ التى كانت ٤٥٪ وكذلك نسبة المشاركة فى انتخابات ١٩٦٥ التى كانت ٤٠٪ فقط .

* يصل عدد الناخبات المشاركات فى هذه الانتخابات نحو نصف اجمالى المشاركين فيها .
* من بين ١٤٢٩ مرشحا ، لاتوجد سوى خمس مرشحات فقط .
* سمح لكل مرشح بخمس عشرة دقيقة فى الاذاعة والتليفزيون دون تفرقة بين حزب وآخر .
* يشارك فى عملية التصويت فى هذه الانتخابات أفراد الشرطة والقوات المسلحة ونزلاء السجون .
* للقوات المسلحة حق الانتخابات ، فى حين أن الترشيح مشروط بالاستقالة .

●●●

وقد أعلن عثمان عبدالله وزير الدفاع أن عشرين ألفا من قوات الجيش والبوليس ستتواجد فى الخرطوم طوال فترة الانتخابات ، لضمان اتمام هذه العملية بدون أحداث عنف ، وانتشرت العربات المدرعة عند اطراف الخرطوم بدءا من مساء ٣١ مارس لتأكيد التصميم على عدم السماح بأى أحداث عنف تهدف الى التأثير على بدء أو سير عملية الانتخابات . .

ونظرا لكل هذه الاستعدادات الامنية تخوفا من الاضطرابات أو حوادث العنف فقد كانت الانتخابات فى معظم الايام تتم بهدوء كبير ، وان كانت هناك بعض زلات بسيطة كاغتيال مرشح او اثنين بالجنوب ، أو محاولة الاعتداء على د . حسن الترابى ، الذى أعلن أن محاولة لاغتياله بالرصاص قد وقعت يوم الاثنين ٣١ مارس ، لكن وزير الداخلية أثبت عكس ذلك حيث أعلن أن الطب الشرعى اثبت ان تحطيم زجاج سيارة الترابى كان نتيجة للاصطدام بجسم صلب وليس بطلقة رصاص . .

وبعيدا عن هذه الصغائر . . فقد كانت المنافسة الحزبية الرشيدة هى السائدة ، وقد اشتد فى تلك الأونة الهجوم ضد د . الترابى من جانب صحف حزبى البعث والشيوعى ، كما ساهمت صحف أخرى فى هذا الاتجاه . .

وضمن الاعداد فى تلك الفترة لانهاء المرحلة الانتقالية وتقديم المجلس العسكرى الانتقالى لاستقالته ، نذكر أن اربعة من اعضاء المجلس طلبوا عودتهم الى وحداتهم التى كانوا فيها قبل قيام ثورة ابريل أى منذ عام هم :

- الفريق أول تاج الدين عبدالله فضل نائب القائد العام وعضو المجلس .
- الفريق مهندس محمد توفيق خليل رئيس هيئة الأركان وعضو المجلس .
- اللواء أركان حرب عثمان عبدالله وزير الدفاع وعضو المجلس .
- اللواء أركان حرب عبدالله ناصر قائد سلاح النقل وعضو المجلس . .

الا أن الدوائر الحزبية قد أبدت اعتراضها على عودة هؤلاء العسكريين الى وحداتهم ، وذلك نظرا لأنهم قد شغلوا مناصب سياسية ، وبالتالى فلن يكونوا عسكريين محايدين ، واشتركت فى الاعتراض الاحزاب بمختلف اتجاهاتها .

وعلى أثر هذا فقد صرح اللواء عبدالله وزير الدفاع فى ١٠ ابـريل ١٩٨٦ بـأنه لايعتـزم العـودة للعمل بالقوات المسلحة مرة أخرى ، بعد انتهاء الفترة الانتقالية فى السادس والعشريـن مـن ابـريل ١٩٨٦ ، وهو موعد انعقاد الجمعية التأسيسية وذكر اللواء بعد ذلك لوكالة الانباء السودانية أنه قـرر التقاعد نهائيا ، ولن يعود للنشاط السياسى خلال حياته القادمة ..

وكذلك عندما تم تعيين الفريق أول تاج الدين عبدالله قائدا عاما للقوات المسلحة السودانية فى ٢٤ ابريل ١٩٨٦ خلفا للفريق أول سـوار الـذهب أعلن فى نفس الـوقت أن المجلس العسـكرى والوزارى سوف يستمر فى تسيير دفة البلاد حتى ٥ مايو ١٩٨٦ حيث سيحال جميع اعضـاء المجلس للمعاش ، بما فيهم سوار الذهب ، ماعدا رئيس الأركان ، وقائد سلاح المركبات ..

ويتواصل حديثنا عن الانتخابات السودانية فى ابريل ١٩٨٦ فنقول انها كانت انتفاضة ديمقـراطية رائعة ، تكاد تفوق فى روعتها تلك الانتفاضة الجماهيرية الشعبية فى ابريل ١٩٨٥ .

ثم إن هذا فى أهم معانيه ايضا ، يبين لنا الى أى مدى كانـت أمـانة رجـال الجيش والمجلس العسكرى وقائده ، ومدى صدقهم والتزامهم ووفائهم بعهودهم لدرجة أن معظم الأحزاب السـودانية كانت تشكو لا من انقضاض الجيش على السلطة ونكوثه لعهـوده ، بـل مـن أن الانتخـابات فاجأتها ! وبالتالى فان هذه الاحزاب لم تكن قد اسـتعدت لـلانتخابات بـالمرشحين وبـالتنظيم الكافى ..

ويبدو أن هذه الاحزاب لم تكن تتوقع هذه الامانة وهذا الالتزام من جانب المجلس العسـكرى وقادته بشأن نقل السلطة واجراء الانتخابات فى المواعيد المحددة ! ..

وربما شذ عن هذه الشكوى الصارخة حزبان فقط ، هما حزب الأمة الذى اسـتطاع بسرعـة ان يعيد تنظيم نفسه وفكره ، عدا بعض الانشقاقات الهامشية ، وحزب الجبهة الاسـلامية القـومية ، التى يتزعمها د . الترابى ، الذى كان مساعدا لنميرى الى ماقبل ثورة ابريل بثلاثة اسـابيع فقـط ، والذى قال مبررا موقفه هذا ، انه انتهز الفرصة ليحقق مايريد ، ويتمكن من تنظيم جماعته ، وهو فى مأمن من غدر السلطة وانقضاض نميرى عليه ..

وبعد أن انحصر الصراع فى هذه المعركة بين حزب الأمة والحـزب الاتحـادى الـديمقراطى ، والجبهة الاسلامية والحزب الشيوعى الذى يخوض هذه الانتخابات ضمن تحالف الجبهـة التقـدمية الوطنية ، والذى يضم سبعة أحزاب تقدمية ..

وبعد أن بات قريبا أن يولد مولود الديمقراطية الجديد .. الجمهورية التأسيسية التـى ستتحول الى برلمان بعد وضع الدستور الجديد للسودان ، وانتخاب مجلس السيادة ، الذى سيتولى سلطات رئيس الدولة ..

بعد هذا وذاك ، بدأت تكهنات السياسين والمراقبين بوجه عام بشـأن مـن سـيفوز مـن

الأحزاب ، ومن سيتفوق ، ومن سيتخلف والمفروض أنه سيجرى فى الأيام العشرة - على الأقل - التالية لانتهاء العملية الانتخابية ، الكثير من المفاوضات والاتفاقات بين معظم الاحزاب ، ومايتمثله من قوى ظهرت فى الانتخابات حول الرئيس القادم للوزارة ، والوزراء ، وكيف يتم تشكيل الوزارة ، وهل هى وزارة حزبية أم قومية ، ومن هو الرئيس القادم للبلاد ، ومن هم الاعضاء الأربعة الذين سيضمهم مجلس السيادة ، الذى سيعاون رئيس الجمهورية . أو رئيس مجلس السيادة . .

وقد ساد اتجاه فى تلك الفترة نحو تشكيل حكومة ائتلافية بين الحزبين اللذين سيحصلان على أعلى الأصوات ، اذا كان مجموعهما يمثل الأغلبية المطلقة والا فسيشترك معهما الحزب الثالث ، وتعتبر الأحزاب الثلاثة المتقدمة آنذاك الوقت هى الأمة ، الاتحادى الديمقراطى ، الجبهة الاسلامية ، ويجىء بعدها الحزب الناصرى ، الحزب الشيوعى وحزب البعث ، الا أن الفريق أول سوار الذهب فى بيانه فى ٦ أبريل ١٩٨٦ بمناسبة مرور عام على الاطاحة بنظام نميرى طالب الاحزاب السياسية السودانية بتشكيل حكومة وحدة وطنية عقب الانتخابات التشريعية . .

وكذلك أجمعت معظم القوى السياسية السودانية خلال فترة الانتخابات على ضرورة قيام حكومة قومية ، وليست حكومة حزبية ، على أساس أنه لايوجد فى السودان حزب واحد أو أكثر يجرؤ على تحمل مسئولية هموم ومعاناة السودان وحده ، وان كل هناك من يرى أن حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى ، سيشكلان الحكومة ، ويصبح د . الترابى زعيم الاخوان ، والجبهة الوطنية ، فى المعارضة . .

أما بالنسبة لرياسة الدولة ، فقد كان هناك شبه اتفاق على ضرورة ترشيح الفريق أول سوار الذهب رئيسا للدولة ، أو مجلس السيادة القادم ، باعتباره شخصية مقبولة من معظم القوى السياسية ، ولكن المقربين من سوار الذهب كانوا يؤكدون دائما أنه لن يوافق على هذا الترشيح باعتباره شخصية صوفية تزهد السلطة ، وتؤثر البعد عن الأضواء وان أعلن آخرون أن سوار الذهب ربما - وتحت الالحاح عليه - يخضع لهذا الطلب ، هكذا كان يأمل البارزون على الساحة السياسية فى السودان فى ذلك الوقت . .

أما عن مجلس السيادة والذى ينتظر أن يقوم بمعاونة الرئيس وأنه سيتم ترشيحه كل عام ، فان القوى الانتخابية هى التى سوف تقرره ، ولذا ففى تلك الفترة لم يكن سهلا التكهن بمن سيتولى المناصب الأربعة داخل هذا المجلس . .

كانت هذه مجرد تكهنات للمراقبين فى تلك الفترة -

والسطور القادمة والتى تواكب ظهور نتائج هذه المعركة، تبين لنا ماذا تم بالفعل :

ظهرت نتائج انتخابات السودان بسلام وهدوء كبيرين ، رغم التخوف الذى كان سائدا قبيل

اجرائها من وقوع ردود فعل مخيفة اثناء عمليات التسجيل أو التصويت أو مرحلة اعلان الفائزين ، ولكن النتائج نفسها لم تكن هادئة وانما كانت عاصفة ، وحملت رياح التغيير وجوها جديدة وقديمة وعريقة الى الجمعية السودانية التأسيسية ، بينما تساقط سياسيون كبار فى هذه العملية الانتخابية بالصورة التى توقعها أدق المراقبين وقد كان لسقوط هذه الزعمات السياسية معان كثيرة لعل أولها وأبرزها ضعف برامجهم أو عدم قبولهم سياسيا مما أثار هزة عنيفة بالخريطة السياسية شعبيا بشكل غير مألوف . (١)

ـ تصدر قائمة التراجع ثلاثة أحزاب عقائدية هى الجبهة الاسلامية والحزب الشيوعى وحزب البعث العربى الاشتراكى . .

ـ فى المقابل تقدمت الاحزاب الطائفية تقدما هائلا خاصة حزب الامة القومى . يليه الحزب الاتحادى وسجل الفرق بين الحزبين (الاتحادى والامة) دوائر كثيرة تزيد على الثلاثين فى كل أنحاء السودان . وأصبح بديهيا أن السودان سيشكل حكومة ائتلافية بين حزبى « السيدين » (السيد صادق المهدى والسيد محمد عثمان الميرغنى) مما يعنى تماسكا شديد القبضة سيحكم السودان الخمس سنوات المقبلة . .

ـ يلاحظ أن الحزب الاتحادى الديمقراطى تراجع كثيرا بسبب عدم الانضباط فى صفوفه والمنافسة الحادة بين أعضائه الذين بلغ بهم الحال ان يرشح خمسة منهم أنفسهم فى دائرة واحدة . .

ـ كما لوحظ مقدما أن من المؤشرات الدالة على هزيمة د . الترابى زعيم الجبهة الاسلامية رهانه على ابقاء القوانين الاسلامية التى سنها نميرى مما أضره كثيرا وأضر جماعته وكان مجرد سقوط الترابى فى دائرته أمام مرشح عادى دليلا على قوة ردة الفعل الشعبى ضده بتهمة المشاركة فى الصورة الاسلامية المشبوهة التى طبقها نميرى وقد انتقد الصادق المهدى هذه التجربة وسماها باسلام الطوارىء مما أثر كثيرا فى مصداقية برنامج الجبهة الاسلامية .

ـ أما الاتحاديون المنشقون ـ حزب الوطنى الاتحادى ـ فقد سقط الزعماء الثلاثة الذين انشقوا على محمد عثمان الميرغنى . .

حتى قبل اعلان دوائر الخريجين كان موقف الجبهة الاسلامية ضعيفا ـ ٢٨ مقعدا ـ فاذا بها تحصل فى هذه الدوائر على ٢٣ مقعدا ليصبح لها فى البرلمان ٥١ مقعدا وتصبح مؤهلة لتكون طرفا رئيسيا فى تشكيل الحكومة أو فى صفوف المعارضة مما جعل المشاورات الجارية فى ذلك الوقت بصدد تشكيل الحكومة تدخل مرحلة حرجة حيث لم يكن المتشاورون يتوقعون أن يقفز موقف هذه الجبهة بهذه الصورة .

---

(١) أحمد حنفه ، الأنباء ، فى ١٩٨٦/٤/١٩ ، ص ٢٥ .

ومما له دلالة كبرى فى هذه الاطار ، أن نذكر بأن سقوط د . الترابى زعيم الأخوان وهزيمته فى دائرته - الصحافة - بالخرطوم أمام مرشح عادى للحزب الاتحادى الديمقراطى (حسن شابو) يعنى أن القوى السياسية السودانية قد حققت هدفها وأسقطت الترابى ، أى تخلصت منه ، فى الوقت الذى نجح فيه محمد ابراهيم نقد زعيم الحزب الشيوعى فى الدائرة التى رشح نفسه فيها . .

هذا . . وقد احتل عضوا الحكومة الانتقالية اللذان دخلا الانتخابات المركز الخامس فى الدائرتين اللتين رشحا نفسيهما فيهما .

وفى تلك الأثناء ، أعلن الفريق أول سوار الذهب ، أنه قرر الانسحاب من الحياة السياسية ، والاستقالة من جميع مناصبه العسكرية بعد تسليم السلطة البرلمان الجديد فى ٢٦ أبريل ١٩٨٦ ، بل وأعلن فى ١٤ أبريل ١٩٨٦ أن سوار الذهب سيتخلى عن رياسة المجلس العسكرى الانتقالى لنائبه الفريق تاج الدين عبدالله فضل . وكما أشرنا آنفا فقد تم بالفعل تعيين تاج الدين خلفا لسوار الذهب فى ٢٤ أبريل ١٩٨٦ ، كقائد عام للقوات المسلحة السودانية .

. . . .

نعود لنتائج الانتخابات ، لنى أنه بشكل نهائى وبصورة محددة فقد أسفرت هذه النتائج عن احراز حزب الأمة لـ ٩٩ مقعدا فى الجمعية التأسيسية ، تلاه الحزب الاتحادى الديمقراطى بـ ٦٣ مقعدا ، ثم الجبهة الاسلامية بـ ٥١ مقعدا ، ثم كان لبقية الأحزاب ما تبقى من المقاعد فى الجمعية وهو ٥١ مقعدا ، علما بأن هذه المقاعد الـ ٢٦٤ هى التى جرت هذه الانتخابات لشغلها - كما ذكرنا سابقا - فى حين لم يتم شغل الـ ٣٧ مقعدا المتبقية من اجمالى مقاعد الجمعية - ٣٠١ مقعدا - وذلك لسبب الأحداث الخاصة فى دوائر الجنوب والتى أعلن فى ذلك الوقت أن الانتخابات التكميلية فيها سوف تتم فى شتاء ١٩٨٧

وفى تلك الأثناء ، اتفقت الأحزاب السودانية على ترشيح صادق المهدى رئيسا للوزارة الجديدة ، باعتباره رئيس حزب الأمة الذى فاز بالأغلبية ، وكان الحزب قد أعلن فى بيان أصدره فى أعقاب ظهور هذه النتائج أنه يرى - ضمن سياسته فى الحكم - أن قوانين سبتمبر الشهيرة والخاصة بالشريعة الاسلامية ، والتى صدرت فى العهد النميرى يمكن تجميدها لمخالفة بعض بنودها الشريعة الاسلامية ، مع تمسك الحزب بالدستور الاسلامى لعام ١٩٦٨ .

وبدا لنا حتى الآن أن هذه الانتخابات النيابية التى تمت لاختيار ممثلى الشعب السودانى لبرلمان جديد يقوم فى نفس الوقت بمهام جمعية تأسيسية لوضع الدستور الجديد قد تمت بصورة تشرف كل مواطن ينتمى لهذا البلد الناضج فكريا وسياسيا . . حتى أعدها معجزة تمت على أرض السودان بعض المعلقين أن تجرى هذه الانتخابات بلا تزوير(١) فهذه هى المرة الثالثة خلال ٣٠ عاما التى

---

(١) د . سعد الدين ابراهيم ، الجمهورية ، فى ١٩٨٦/٤/١٢ .

تجرى فيها انتخابات نيابية فى السودان وتكون مفتوحة للجميع وتحدث بلا تزوير ولا يسارع الذين لم يحالفهم الحظ فيها باتهام الحكومة ، أو منافسيهم بالتزوير . .

وليس هذا فقط . . بل عدت معجزة أيضا . . أن تنجح فى أبريل ٨٥ القوى المدنية السودانية يقودها تجمع النقابات المهنية فى اسقاط نظام عسكرى حاكم - نظام نميرى - ولم يكن قد حدث فى أى قطر عربى من قبل أن نجحت القوى المدنية فى اسقاط نظام عسكرى ، ولم تكن هذه هى المرة الأولى فى السودان - مما يزيدها فخرا - فقد حدث ذلك فى ١٩٦٤ حينما نجحت انتفاضة شعبية مدنية مماثلة فى اسقاط حكم عسكرى سابق ، هو نظام عبود الذى كان قد جاء للحكم فى السودان عقب انقلاب عسكرى عام ١٩٥٨ . بل وانفرد الشعب السودانى بين كل شعوب العالم الثالث بهذا العمل الرائع لمدة عشرين عاما الى أن حدث نفس الشيء فى الأرجنتين عام ١٩٨٤ وأخيرا فى الفلبين عام ١٩٨٦ .

■□■□■

الفصل الرابع

السودان يستقبل حكومته المدنية الجديدة

مقدمة :

على صعيد القوى والأحزاب السياسية نجد أن موضوع تشكيل المؤسسات الثلاث الكبرى فى الدولة قد شغلها الى حد كبير ، وكان فى مقدمة هذه المؤسسات مجلس السيادة الذى سيضم أربعة أعضاء ، فبينما الحزب الاتحادى الديمقراطى ومن ورائه طائفة الأنصار بزعامة السيد محمد عثمان الميرغنى يرون ترشيح الفريق أول سوار الذهب رئيسا للمجلس ، فان حزب الأمة وكذلك الجبهة الاسلامية كان لها رأى آخر مختلف عن الرأى السابق .

وقد اجتمع المجلس العسكرى الحاكم المؤقت فى ٨ أبريل ١٩٨٦ لبحث عدة موضوعات كان فى مقدمتها ، الأوضاع المتعلقة باجراءات انتقال السلطة عقب اعلان نتائج الانتخابات . وكان المجلس قد قرر أيضا عدم تعديل الدستور ، والاصرار على إنهاء الفترة الانتقالية فى ٢٦ أبريل ، وهو الموعد المحدد لذلك من قبل ، حيث سيسلم هذا المجلس السلطة الى رئيس القضاة فى السودان .

ثم بناء على قرار المجلس العسكرى بدعوة الجمعية التأسيسية المنتخبة للانعقاد عام ١٩٨٦ ، ووفقا للمادة ٦٧ من الدستور الانتقالى ، عقدت الجمعية التأسيسية السودانية أول أجتماعاتها صباح ٢٦ أبريل ١٩٨٦ ، حيث قرأ الأمين العام لها محمد عبدالحليم هذا القرار وأدى أعضاء الجمعية اليمين القانونية أمام رئيس القضاة السودانى السيد/ محمد ميرغنى مبروك الذى يتولى الاشراف على الاجراءات الدستورية لنقل السلطة .

وكانت هذه الجلسة الأولى - الاجرائية - للجمعية التأسيسية الجديدة قد عقدت برياسة أكبر أعضائها سنا النائب محمد عثمان صالح ، وباشراف رئيس القضاة السيد محمد ميرغنى مبروك ، وذلك بمقر مجلس الشعب السودانى - البرلمان - فى أم درمان وقد ألقى الفريق أول سوار الذهب كلمة أمام الجمعية حيا فيها شعب السودان وجيشه وتلك التجربة الرائعة فى الممارسة السياسية ، ثم قدم استقالة المجلس العسكرى والحكومة الانتقالية ، وحل حكام الاقاليم والمجلس التنفيذى العالى باقليم الجنوب ، وتم قبول الاستقالة رسميا الا أن الجمعية التأسيسية قررت دعوة المجلس والحكومة الى الاستمرارفى آداء مهامها حتى ٦ مايو القادم لاتاحة الفرصة للتشاور حول اختيار رئيس

الوزارة وكيفية تشكيل الحكومة المدنية المتوقع أن يرأسها الصادق المهدى ، وكانت الجمعية قد قررت فى هذه الجلسة عقد اجتماعها القادم أيضا فى ٦ مايو المشار اليه .

وفى ٢٨ أبريل صرح المتحدث باسم الصادق المهدى زعيم حزب الأمة بأن اللجنتين المشكلتين من حزب الأمة والحزب الاتحادى الديمقراطى ، قد انتهتا من توزيع المناصب فى كل من مجلس السيادة والوزارة على أساس أن تكون للحزب الاتحادى رياسة مجلس السيادة ، وعضوان ، ولحزب الأمة العضوان الآخران مع رياسة الوزارة والجمعية التأسيسية ، وتقسم الوزارات الهامة بينهما ، ومما يذكر أنه حتى ذلك الوقت كان سوار الذهب لا يزال هو مرشح الحزب الاتحادى لرياسة مجلس السيادة ، رغم توقعات رفضه الا اذا أجمعت عليه كل القوى السياسية ، وبات متوقعا أن تشترك الجبهة الاسلامية فى الوزارة ، خاصة وأن لها ٥١ مقعدا فى الجمعية التأسيسية ، كما أنها وافقت على مشروع الميثاق الوطنى الذى أعدته اللجنة المشتركة المشكلة من حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى ، والذى يقضى بالغاء قوانين الشريعة الاسلامية .

■□■□■

*** ميثاق الوحدة الوطنية :**

صدر فى تلك الاثناء ميثاق للوحدة الوطنية ، عن حزبى الأمة والاتحادى ، ثم أرسل لبقية الأحزاب التى ستشارك فى الحكم لتوقع عليه .

ويعتبر هذا الميثاق ، الزاما للحكومة الجارى تشكيلها ، وأساسا لوضع الدستور الدائم للبلاد ، مستندا الى دستور ١٩٦٨ ، مع الأخذ فى الاعتبار التغيرات الجديدة ، والغاء قوانين الشريعة الاسلامية الشهيرة بقوانين سبتمبر .

ومما نص عليه الميثاق ، اعتبار الحكومة الجديدة حكومة واحدة وطنية ، تراعى فيها الصلاحية والكفاءة ، والتوازن بين القوى السياسية .

ونص الميثاق كذلك على تصفية آثار الحكم الديكتاتورى ، ومحاسبة الجناة الذين أهدروا حقوق الانسان بالسودان ، واصدار قوانين مستمدة من القرآن الكريم ، والسنة الشريفة ، والعرف والمصادر الوضعية ، على أساس اجتهادى يراعى ظروف العصر وواقع الحال ، مع تأكيد المساواة بين كافة المواطنين بدون تمييز ، وأكد اليثاق على مواجهة الأزمة الاقتصادية ، وتمكين البنك المركزى من السيطرة على النظام المصرفى بشكل كامل ، وترشيد المصارف الأجنبية والوطنية الاسلامية وغير الاسلامية ، وعمل ميثاق للدفاع عن الديمقراطية ، وتطوير العلاقات بين السودان وبين الدول المجاورة والدول العربية والاسلامية والأفريقية ، ودعا الميثاق ايضا إلى اصلاح

الجيش ، وكذلك دعا الميثاق جيش تحرير جنوب السودان بزعامة جارنج الى ايقاف القتال فورا ، والاشتراك فى مفاوضات دون شروط مسبقة .

. . . .

*** الحكومة الوطنية فى ظل الميثاق الوطنى :**

- بحلول أول مايو ١٩٨٦ كانت معظم الأحزاب والتنظيمات السياسية فى السودان قد أقرت ميثاق الوحدة الوطنية .

- ثم فى ٢ مايو اجتمع الصادق المهدى زعيم حزب الأمة ، مع محمد عثمان الميرغنى زعيم وراعى الحزب الاتحادى الديمقراطى لبحث النتائج التى توصلت اليها لجان الحزبين والأحزاب الأخرى لوضع التصور النهائى لشكل الحكومة السودانية القادمة ، وحتى ذلك الاجتماع كانت نقاط الخلاف بين الأحزاب السودانية حول تشكيل الوزارة قد تضاءلت الى حد كبير .

ثم فى نفس الوقت أعلن الفريق أول سوار الذهب أنه لا يمانع فى قبول منصب رئيس مجلس السيادة - رئيس الدولة - اذا اجتمعت على ذلك القرى السياسية المختلفة فى السودان .

- وفى يوم ٣ مايو قررت الحكومة السودانية تشكيل لجنة لجرد محتويات منزل وخزينة الرئيس السابق نميرى ، وأعلن أن اللجنة ستقوم بحصر كل محتويات المنزل والخزينة وتسليم الذهب والمجوهرات وكافة المحتويات النفيسة الى بنك السودان ، وكان النائب العام السودانى قد أعلن أن جميع ممتلكات الرئيس السابق ستعاد الى ملكية الدولة بموجب قانون كان معروضا على مجلس الوزراء فى ذلك الوقت .

- وفى ٤ مايو صرح السيد الصادق المهدى رئيس حزب الأمة القومى والمرشح رئسيا لحكومة السودان الجديدة ، بأن الاتفاق قد تم على أن يكون رئيس مجلس السيادة ونائب رئيس الحكومة وخمسة وزراء بينهم الداخلية والخارجية من الحزب الاتحادى الديمقراطى ، وأن يكون رئيس الحكومة وخمسة وزراء بينهم الدفاع والعدل من حزب الأمة ، أما الجبهة الاسلامية فيكون منها ثلاثة وزراء ، ومثلهم من الجنوب ، على أن توزع بقية الوزارات بين الأحزاب الأخرى .

- ثم فى ٦ مايو عقدت الجمعية التأسيسية فى موعدها المحدد ، لانهاء مراسم تسليم السلطة من المجلس العسكرى المؤقت الى مجلس السيادة .

وفى بداية الانعقاد انتخبت الجمعية السيد/ محمد ابراهيم خليل رئيسا لها وهو من حزب الأمة ، ،

وقد تمت هذه الاجراءات عقب جلسة عاصفة استمرت أكثر من ثمان ساعات وأثناء الجزء الأول منها كانت الجلسة سرية ، حيث وقعت فيها خلافات حادة بين الأعضاء انتهت بانسحاب (٣٨) عضوا ، وهم من أحزاب الجنوب بالاضافة الى الحزب القومى السودانى واثنين من

المستقلين حيث أصدروا بيانا أعلنوا فيه انسحابهم بسبب عدم الاستجابة لطلبهم الذى يتمثل فى أن يحصل الجنوبيون على ثلث المقاعد الوزارية بالاضافة الى النص فى الميثاق الوطنى على أن تكون الدولة علمانية والغاء قوانين الشريعة الاسلامية ، وأن يتضمن الميثاق أن السودان بلد افريقى يتمسك بالثقافة الأفريقية وليست العربية ، وما وصفوه بسيطرة أحزاب الشمال على السياسة السودانية أثناء انتخاب رئيس الوزراء الجديد ، كما احتجوا على انتخاب ابراهيم خليل رئيسا للجمعية التأسيسية وطالبوا بأن يكون رئيس الجمعية محايدا .

وكانت قد جرت فى الجلسة مراسم تسليم السلطة من المجلس العسكرى المؤقت الى مجلس السيادة ومن الوزارة الانتقالية الى السيد الصادق المهدى رئيس مجلس الوزراء الجديد وذلك بعد أن انتهت الفترة الاضافية المؤقتة لاستمرار عمل المجلس العسكرى المؤقت ومجلس الوزراء الانتقالى . وقد أعلن هذا الانتهاء السيد محمد عثمان صالح الذى رأس اجتماع الجمعية التأسيسية بصفته أكبر الأعضاء سنا ثم أعلن الترشيح لمنصب رئيس الجمعية وكما أشرنا مسبقا تم انتخاب السيد محمد ابراهيم خليل للمنصب والذى بعد فوزه وتوليه الرئاسة أعلن الترشيح لمجلس الرئاسة « السيادة » حيث انتخبت الجمعية السيد أحمد الميرغنى رئيسا لمجلس السيادة وهو من الحزب الاتحادى الديمقراطى وشقيق محمد عثمان الميرغنى زعيم طائفة الختمية وراعى الحزب . كما انتخبت الجمعية لعضوية المجلس كلا من الدكتور ادريس البنا والدكتور على حسن تاج الدين من حزب الأمة ومحمد الحسن يس من الحزب الاتحادى الديمقراطى والدكتور باسيكو بادو لالولوليك من الشخصيات الجنوبية .

ثم جرى انتخاب السيد الصادق المهدى رئيسا للوزراء [١] فى حين تقرر تأجيل تثبيت أعضاء الوزراة حتى يتم اجراء المشاورات اللازمة . وأعرب المهدى عن أمله فى الانتهاء من تشكيل الوزراة خلال أيام ، وفى حالة تأخير التوصل الى اتفاق مع الجنوبيين فانه سيترك لهم مقاعد وزارية شاغرة .

وعلى جانب آخر فقد اختارت الجبهة الاسلامية القومية على عثمان طه زعيما للمعارضة داخل الجمعية التأسيسية حيث لم يشملها التشكيل الوزارى .

وفى العاشر من مايو صدر بيان عن مكتب الصادق المهدى رئيس الوزراء يعلن انه تم الاتفاق بين رئيس الوزراء السودانى والأحزاب الممثلة للجنوب على أن يكون نصيب الجنوب فى الحكومة السودانية الجديدة يعادل نسبة سكان الجنوب من العدد الكلى لسكان السودان . وذكر البيان أن الاتفاق جاء بعد مباحثات بين المهدى وممثلى الجنوب الحزبيين وكبار المسئولين فى الحزب

---

(١) بعد تشكيل السيادة وانتخاب رئيس حزب الأمة - حزب الأغلبية - رئيسا للحكومة كلف رئيس مجلس السيادة الحكومة المنتخب بتشكيل وزارته .

الاتحادى الديمقراطى ، هذا ويتضمن الاتفاق أن تؤيد الأحزاب الجنوبية سياسات الحكومة السودانية .

---

* التشكيل الوزارى :

أعلن الصادق المهدى فى الخامس عشر من مايو ١٩٨٦ أمام الجمعية التأسيسية تشكيل الحكومة السودانية الجديدة وضمت عشرين وزيرا برياسته الى جانب شغله لمنصب وزير الدفاع . وضمت الوزارة نائبا واحدا لرئيس الوزراء هو الشريف زين العابدين الهندى الذى أسندت اليه وزارة الخارجية وضم التشكيل :

- السيد/ سيد أحمد الحسينى — وزيرا للداخلية
- الدكتور/ عمر نور الدايم — وزيرا للزراعة والموارد الطبيعية
- الدكتور/ آدم ماريو — وزيرا للطاقة والتعدين
- السيد/ صلاح الدين عبدالسلام الخليفة — وزيرا لشئون الرياسة
- السيد/ بكرى أحمد عديل — وزير للتربية والتعليم
- الدكتور/ بشير عمر — وزيرا للمالية والتخطيط
- السيد/ جوشوا ديوال — وزيرا للحكومات المحلية
- الدكتور/ حسن أبوصالح — وزيرا للصحة
- السيد/ مبارك عبدالله فاضل المهدى — وزيرا للزراعة
- السيد/ محمد يوسف أبوحريرة — وزيرا للتجارة والتموين
- السيد/ والد واجوا — وزيرا للرى
- السيد/ اسماعيل بكر — وزيرا للثروة الحيوانية
- السيد/ صارفينوا وانى — وزيرا للنقل والمواصلات
- السيد/ عبدالمحمود الحاج صالح — وزيرا للعدل بالضافة الى منصب النائب العام
- السيد/ محمد طاهر جيلانى — وزيرا للاشغال والاسكان والمرافق العامة
- الدكتور/ والتر كون نيوك — وزيرا للعمل والخدمة العامة
- السيد/ محمد توفيق — وزيرا للثقافة والاعلام
- الدكتور/ محمد أحمد ناجى — وزيرا للسلام وشئون المؤتمر القومى الدستورى تعاونه لجنة قومية من أحزاب الحكومة والمعارضة وممثلين للفريق الذى تولى الاتصال

مع حركة جارنج أثناء فترة الانتقال باسم التجمع الوطنى . وهى وزارة استحدثت باتفاق بين حزبى الأمة والاتحاد الديمقراطى والأحزاب الممثلة فى الجمعية التأسيسية لترتيب عقد المؤتمر القومى الدستورى ومتابعة ما يسفر عنه من قرارات ونتائج .

وهكذا فقد ضمت الوزارة ٨ مناصب لحزب الأمة بالاضافة الى منصب رئيس الوزراء ووزير الدفاع وهذه الوزارات هى الطاقة والتعدين وشئون الرياسة والتربية والتعليم والمالية والتخطيط والصناعة والثروة الحيوانية والنائب العام . كما تضم ستة مناصب للاتحادى الديمقراطى هى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والداخلية والصحة والتجارة والتموين والأشغال والثقافة والاعلام .

وقد حصل الجنوبيون على أربعة مقاعد وزارية هى وزارة الحكومات المحلية والنقل والمواصلات والعمل والخدمة العامة والرى . ويمثل وزير العمل والخدمة العامة والتركونيوك حزب المؤتمر السودانى الأفريقى (فاك) ويمثل الدواجو وزير الرى حزب تجمع السياسيين الجنوبيين . ويمثل جوشوا ديوال الحزب الفيدرالى . ويمثل صارفينوا وانى وزير المواصلات - وهو من الاستوائيين - حزب الشعب التقدمى .

واسند منصب وزارة السلام وشئون المؤتمر القومى الدستورى الى التجمع الوطنى والنقابى الذى بادر بالاتصالات مع حركة جون جارنج .

وبهذا ظهر الى الوجود المولود السودانى الجديد مشرق الوجه للعالم كل ثمار تجربة ديمقراطية رائعة عاشها شعب السودان .

ظهرت الحكومة السودانية الجديدة كواحدة من عدة مؤسسات دستورية تحكم بلدا ديمقراطيا كأنه عريق الممارسة رغم حداثة عهده بهذه اللعبة .

وفى نوفمبر ١٩٨٦ كان الحزبان الكبيران الأمة والاتحادى الديمقراطى قد اتفقا على أن تكون الشريعة الإسلامية المصدر الأساسى للتشريع ثم المصادر الأخرى والعرف على ألا تتعارض مع الاسلام ، مع استبعاد المواد المقيدة فى التعديلات الدستورية الجارى - آنذاك - مناقشتها وإعدادها .

■□■□■

الخاتمة

الديمقراطية ..
وكيف يحافظ عليها السودان

يجب فى البدء أن نسأل : الشعب أم الجيش ، كانت على يده انتكاسات الديمقراطية فى السودان فيما سبق ؟.. أم ليس هما بل الاحزاب السياسية ؟.

وكما نعرف فقد شهد السودان أكثر من انتفاضة ديمقراطية رائعة فى عمر استقلاله القصير ومعنى هذا أن الديمقراطية فى هذا البلد المتمرس على اللعبة السياسية فى حاجة لمن يحميها ممن يتربصون بها الدوائر حتى لا تتعرض لما تعرضت له من قبل وفى الحقيقة فإن الأحزاب السياسية فى السودان كانت هى المسئولة عن كل من انقلابى ١٩٥٨ ، ١٩٦٩ ، وأكثر من ذلك كانت الأحزاب هى التى انقلبت على نفسها قبيل حركتى عبود ونميرى[1]

- ففى عام ١٩٥٨ ، تعقدت الأزمة السياسية فى أعقاب تمسك رئيس الحكومة عبدالله خليل بموقفه الرافض لحل الوزارة واجراء انتخابات جديدة وقد فسر الموقف يومها بمثابة انقلاب من حزب الأمة ضد الحزب الوطنى الاتحادى .

- وفى عام ١٩٦٨ تحالفت الأحزاب الرئيسية (الاتحادى الديمقراطى ، الأمة والأخوان المسلمين) لاخراج نواب الحزب الشيوعى من البرلمان ، وكان التفسير الطبيعى أن الأمر لا يخرج عن كونه انقلابا من الأحزاب الثلاثة ضد الشيوعيين .

وبينما تمسك عبود بتمرد عبدالله خليل على الاتحاديين كذريعة لانقلابه فإن جعفر نميرى استخدم الانقلاب على الشيوعيين كاحدى أوراق اعتماده حاكما عسكريا للبلاد .

وهكذا فالأحزاب السودانية السياسية هى التى كانت وراء اشعال النار وهنا يبدو جائزا أن نبنى حول هذه النقطة المركزية أن علة الديمقراطية فى السودات ظلت على الدوام تكمن فى الأحزاب لا فى الجيش كما هو معتقد ، فقد كان الحال دائما أن تشتعل الثورة فى الشارع وتجرف معها كل ما هو قديم وبال ومعوق باستثناء التركيبة الحزبية نفسها فالثورات التى عمت السودان منذ استقلاله عام ١٩٥٦ ، طالت بالعموم كل مناحى الحياة السياسية بينما ظلت الأحزاب جامدة فى تراكيبها وهياكلها وفى عناوين صراعاتها تجاه بعضها البعض ، وظلت القيادات الحزبية الكبرى - على سبيل المثال - باقية فى مكانها ودون تغيير رئيسى على مدى أكثر من ثلاثين عاما وبقيت الزعامة عند

---

(١) السياسة ، ص ١٩ ، فى ١٩٨٦/٤/١١

ضرورات الحال تورث من الأب لابنه أو أخيه أو ابن أخيه وهذا من أبرز الأدلة على جمود تراكيب وهياكل الأحزاب السودانية [١]

وذلك لا يعنى بالطبع أن الأحزاب هى فقط من بيدها أمر الخيار السياسى للسودان ، حيث أن ما حدث فى ثورة أكتوبر ١٩٦٤ وثورة ابريل ١٩٨٥ ، كرس حقيقة أن الشعب السودانى ، تجذر فى الممارسة الديمقراطية ، مما يجعل طلاقه منها مستحيلا .. ولذلك طبعا منبته فى التاريخ ، فالسودان هو الشعب الوحيد فى العالم الثالث الذى مارس الحياة الديمقراطية قبل أن ينال استقلاله ، ولقد كان مؤتمر الخريجين الذى تأسس ١٩٣٨ برلمانا فى المنفى للشعب السودانى ، حيث كان منتدى ثقافيا سياسيا ، أنضوت تحته رايات اليمين واليسار ، وانبثق عنه مولد الحزبين الكبيرين (الأمة والأشقاء) وهذا من أبرز الأدلة على أن الشعب السودانى له باع طويل يضرب فى عمق التاريخ ، فى الممارسة الديمقراطية قبل الاستقلال .

ومن هنا تتجلى حقيقة أن الشعب السودانى بقطاعاته العريضة هو الضمانة الوحيدة لبقاء الديمقراطية والمحافظة عليها .

وعلى كل .. فلابد لكل من يتعرض للحديث عن كيفية حماية الديمقراطية فى السودان أن يكون محيطا بظروف هذا البلد من زوايا مختلفة هى [٢]

١ ـ أن السودان دولة شاسعة المساحة تبلغ مساحتها اجمالى مساحات كل من انجلترا وفرنسا وايطاليا وأسبانيا والبرتغال وبلجيكا والسويد والنرويج والدانمارك وهذا ما يبرز لنا صعوبة مهمة السلطة الحاكمة فى السودان التى تقوم على أمر أهل هذه المساحة الرهيبة .

(٢) أن الشعب السودانى ينتمى الى أصول عريقة عديدة مما يخلق عدم انسجام فى البناء الاجتماعى فى السودان وما يترتب على ذلك من تعدد اللغات واللهجات والثقافات وقبل ذلك الديانات .. يضاف الى ذلك أن الانتماء القبلى ما زال قائما بقوة فى غالبية انحاء السودان حيث ينقسم الشعب الى حوالى (٥٧٢ قبيلة) وكذلك يؤخذ فى الاعتبار تفشى ظاهرة الطائفية الدينية .

(٣) أهم من هذا أو ذلك ، تلك الضائقة الاقتصادية التى يعيشها السودان وسبق تفصيل جوانبها .

(٤) أن السودان بحكم وضعه الجغرافى محاط بثمان دول أفريقية هى مصر وليبيا واثيوبيا وكينيا وأوغندا وزائير وتشاد وأفريقيا الوسطى ، وهو يعيش بالاضافة الى ذلك وسط مجموعة كبيرة من الدول الأفريقية والعربية ويرتبط بها ارتباطا كبيرا ، واذا ما استثنينا مصر التى تخطوا حاليا خطوات

---

(١) جدير بالذكر أن الأحزاب السياسية فى السودان قد ساهمت بنسب مختلفة فى تدعيم أركان النظامين العسكريين الذين حكما البلاد اثنين وعشرين عاما متفرقة .

(٢) راجع د . أحمد شوقى ، مصدر سابق .

ديمقراطية شديد التؤدة ، فاننا نجد أن كل تلك الدول سالفة الذكر تعيش أنظمة حكم فردية أو عسكرية بعيدة كل البعد عن الديمقراطية التى يقوم السودان حاليا ببنائها ، ولا شك أن حكومات تلك الدول ستشعر بالحرج البالغ قبل شعوبها فى حالة نجاح الديمقراطية السودانية محيطا عدائيا من جانب الحكومات حيث تبدو الحكومة السودانية فى وسط تلك الحكومات كعابد يقيم الصلاة وسط زمرة من الفاسقين .

وقد لا يقف العداء لتلك التجربة فى السودان عند ذلك الحد حيث تبدو بوادره خلف ستائر عديدة فى الدول المتقدمة التى تخشى الديمقراطية على الشعوب الأفريقية الأخرى التى تدور فى دائرة التبيعة الاقتصادية والسياسية لهذه الدول المتقدمة .. بل قد يزيد من خشية تلك الدول المتقدمة من نجاح التجربة الديمقراطية فى السودان ، ما قد يقترن بها من توجه اسلامى تقوده القوى الاسلامية المستنيرة فى السودان مما ينذر بمد اسلامى فى افريقيا .

وفى هذا الاطار يقول د . سعد الدين ابراهيم:[1]

«يتمتع السودانيون بروح ديمقراطية أصيلة ومتعقمة حتى فى علاقاتهم الاجتماعية والعادية واليومية لذلك فليس مستغربا أن يكونوا شغوفين بها سياسيا ومحترمين لروحها وقواعدها بما فى ذلك أمانتهم البالغة فى الانتخاب ولكن هذا الشغف الذى يصل الى حد الوله الصوفى بالديمقراطية لا يواكبه على الأقل حتى الآن قدرة على الاحتفاظ بالمؤسسات الديمقراطية أو ادارة شئون السودان من خلالها .

فعند استقلال السودان منذ ثلاثين عاما (يناير/ كانون الثانى ١٩٥٦) بدأ بحكومة مدنية منتخبة ديمقراطيا ، ولكن لم تمض ثلاث سنوات إلا وكان التناحر الحزبى فى شمال السودان والتمرد المسلح فى جنوب السودان قد أصاب الحكومة بالشلل التام ، وهو الأمر الذى ادى الى الانقلاب العسكرى الأول بقيادة الفريق ابراهيم عبود فى أواخر عام ١٩٥٨ وقد رحب الشعب السودانى بهذا الانقلاب فى البداية على أمل أن يكون أكثر فعالية واقتدارا فى تسيير أمور السودان ، أو على الأقل انهاء حالة العجز والشلل التى شعر بها السودانيون هذا فضلا عن أن موضة الانقلابات العسكرية كانت قد شاعت فى ذلك الوقت ولكن الشعب السودانى لم يكن فقط أول الشعوب العربية التى اكتشفت هذه المساوىء ولكنه كان ايضا أولها فى الانتفاضة ضد حكم العسكر وأولها وآخرها فى نجاح انتفاضته المدنية وأسقط ذلك الحكم فى عام ١٩٦٤ .

وأستأنف السودان مسيرته الديمقراطية بنفس الشغف الصوفى ومن خلال انتخابات نيابية

---

(١) فى اطار حديثه عن المعضلات الهيكلية التى ينفرد بها السودان ، ولم ينجح بعد فى العثور على معادلات ناجحة للتعامل معها ، وصدر حديثه هذا بمعضلة « الحب العارم للديمقراطية والعجز الدائم عن الاحتفاظ بها » ، وذلك فى ص : الرأى ، بجمهورية ١٩٨٦/٤/١٢ .

نزيهة ، ولكن هذه المسيرة سراعان ما تعثرت مرة أخرى بسبب التناحر الحزبى بين الشماليين والتمرد المسلح بين الجنوبيين وأصيب جهاز الدولة بما يشبه الشلل مرة أخرى وعاد العسكر بانقلاب على السلطة تحت قيادة الضابط جعفر نميرى فى مايو/ أيار ١٩٦٩ ، ومرة اخرى رحب الشعب السودانى فى البداية بهذا الانقلاب وبنفس الآمال ، أى الخلاص من حالة العجز والشلل التى أصابت السودان على يد الأحزاب الحاكمة .

ونجح النظام العسكرى الجديد بالفعل فى اظهار فعالية ملحوظة فى البداية وخاصة فيما يتعلق بمشلكة جنوب السودان والتى توصل الى تسوية معقولة لها من خلال اتفاقية أديس أبابا (١٩٧٢).

ولكن ما هى إلا سنوات قليلة حتى ضاق السودانيون ذراعا بالحكم العسكرى وعادت حالة الشغف الصوفى بالديمقراطية ، غير أن جعفر نميرى كان قد تعلم الكثير سياسيا ، ليس فقط من الخبرة السابقة لنظام ابراهيم عبود العسكرى فى السودان ولكن أيضا من خبرة الأنظمة العسكرية العربية والأفريقية من حوله ، فبعكس الفريق عبود الذى تجاهل جميع القوى السياسية المدينة جملة واحدة أثناء حكمه ، لجأ نميرى الى التحالف مع كل واحد من هذه القوى تباعا لكى يضرب بها القوة الأخرى .

- فتحالف فى البداية مع الشيوعيين وتبنى الاشتراكية وزايد على كل اليسار العربى فى ذلك الحين ومن خلال هذا التحالف المؤقت ضرب القوى الحزبية التقليدية وفى مقدمتها حزب الأمة ودخل فى مصادمات دموية معه وصلت قمتها فى أحداث جزيرة أبا ، والتى قتل فيها السيد هادى المهدى زعيم طائفة الانصار وحزب الأمة عام ١٩٧٠ .

- ثم بدأ يتململ من وجود الشيوعين ، وشعروا هم بذلك ، وأرادوا الانقلاب عليه ، وكادوا ينجحون فى ذلك فى يوليو تموز/ ١٩٧١ ، مع انقلاب هاشم العطا لولا تدخل الرئيس الليبى معمر القذافى والرئيس المصرى أنور السادات اللذين انقذاه ، وطبعا انتقم من الشيوعيين شر انتقام ، وأعدم كبار زعمائهم وفى تلك المرحلة تحالف النميرى مع قوى الوسط المعتدلة ، واستمر ذلك الى منتصف السبعينات .

- ثم انتهى فى آخر سنواته بالتحالف مع الاخوان المسلمين ضد كل القوى الأخرى ، واندفع الى تطبيق ارعن ومشوه للشريعة الاسلامية فى سبتمبر أيلول ١٩٨٣ ، وانفجر جنوب السودان مجددا فى تمرد عسكرى واسع ، وأدان الشيخ محمود محمد طه زعيم جماعة الاخوان الجمهوريين - وهم غير الأخوان المسلمين - هذا التطبيق الأرعن للشريعة فعاقبه النميرى بالاعتقال ثم حاكمه وأعدمه فى يناير / كانو ثان ١٩٨٥ ، بفتوى شرعية من الاخوان المسلمين فى السودان

- ومع ذلك فسرعان ما انقلب نميرى على آخر حلفائه من الاخوان المسلمين وأخرج زعماءهم

من كراسى الوزارة مباشرة الى السجون والمعتقلات ، وهكذا استنفد الرجل كل امكانيات التحالف الممكنة على الساحة السودانية من أقصى اليسار الى أقصى اليمين .

وسقط نميرى فى النهاية ولكن بعد حكم عسكرى استمر طيلة ستة عشر عاما استدرج فيها القوى السياسية المدنية الواحدة بعد الاخرى للتعاون معه حتى يضرب بها الآخرين ثم يلفظها وينقلب عليها .

وقد فعل نفى الشىء فى توجهاته الخارجية وممارسته السياسية العربية .

- ففى بداية حكمه كان فلسطينيا أكثر من الفلسطينيين ، وفى نهاية حكمه عقد صفقة شيطانية مع اسرائيل لتهريب يهود الفلاشا الاثيوبيين الى اسرائيل .

- وفى البداية كان حليفا حميما للاتحاد السوفيتى وعند النهاية كان عميلا مخلصا للولايات المتحدة التى كان يزورها وقت وقوع الانتفاضة الشعبية فى ابريل ١٩٨٥ ضده .

ولقد ارتكبت كل الأحزاب السودانية أخطاء فى الماضى جعلت من العسير عليهم الاحتفاظ بالديمقراطية رغم حب السودانيين العارم لها ، ووقعوا منفردين تباعا فى أخطاء تكتيكية جسيمة أثناء حكم النميرى وهو الأمر الذى أطال أمر ديكتاتوريته العسكرية .

لذلك ليس من الاجحاف فى شىء أن نقرر أن الأحزاب السياسية الرئيسية فى السودان رغم عراقتها وطول ممارستها السياسية .. هى المسئولة عن العجز الدائم فى الاحتفاظ بالديمقراطية .

وبالمناسبة لقد كانت القوى الشعبية غير الحزبية وليس الأحزاب هى التى قادت معركة اسقاط الحكم العسكرى فى عام ١٩٦٤ ، ١٩٨٥ .

ويكفى للتدليل على الأخطاء الفادحة للأحزاب السياسية أن نذكر نموذجين الأول كان مسارعة حزبى الأمة والأتحادى - وهما أكبر الأحزاب - باستغلال أغلبيتها البرلمانية ، فى أعقاب التخلص من الحكم العسكرى الأول (عبود) لكى يحرما الحزب الشيوعى السودانى من الوجود الشرعى على الساحة السودانية فى أواخر الستينات وكان هذا الاجراء منافيا لروح الديمقراطية ان لم يكن لشكلها .

لقد كان سابقة خطيرة ، لنا أن نتصور فى بلد ديمقراطى أو يريد أن يكون ديمقراطيا ثم يستغل الحزب الأكبر أغلبيته البرلمانية لكى يحل الحزب المعارض أو الأحزاب المعارضة الأخرى باصدار قانون بهذا المعنى ، لم يكن هذا الاجراء منافيا فحسب لروح الديمقراطية عموما ، ولكنه كان بداية تخريب للتقاليد السودانية العفوية المترسخة فى التعايش مع الرأى الأخر واحترامه ، لقد فعل الحزبان الكبيران ذلك لانهما لمسا نموا متزيدا للحزب الشيوعى فى السودان ولكن مكسبهما التكتيكى هذا أدى الى جفوة بين الحزبين من ناحية وجمهرة المثقفين السودانيين من ناحية أخرى بما فيهم غير الشيوعيين وغير الماركسيين .

والذى يعرف الأحزاب الشيوعية ، يدرك أنها لا تختفى من الوجود بمجرد صدور قرار أو قانون أو حكم من محكمة دستورية ، والذى يعرف الحزب الشيوعى السودانى خصوصا كان لابد أن يدرك أن ذلك لن يحدث قطعيا ، فهذا الحزب هو من أعرق وأقوى الأحزاب الشيوعية العربية على الاطلاق ، وقد التزم بكل القضايا العربية القومية ولم يتذبذب بشأنها مع تغير المواقف السوفيتية منها ، مثلما فعلت معظم الأحزاب الشيوعية العربية الأخرى ، وأكثر من ذلك كانت قواعده فعلا وليس قولا من الفئات العمالية الكادحة وخاصة من نقابات العمال وبالأخص فى أكبرها وهى نقابة عمال السكك الحديدية بالسودان ولذلك تحول هذا الخطأ التكتيكى الفادح الى نكبة استراتيجية على الحقبة الديمقراطية (أو الليبرالية) الثانية فى السودان ودفع الحزبان الكبيران فيما بعد وخاصة حزب الأمة ثمنا لا يقل فداحة عن ذلك الخطأ .

المثال الثانى : من الأخطاء الفادحة للأحزاب السودانية هو ما فعله الحزب الشيوعى السودانى بعد قرار حله بواسطة أحزاب الليبرالية الثانية .. لقد اتجه الحزب مباشرة الى انصاره من ضباط الجيش وبدأ يعبئهم وينظمهم وهؤلاء الضباط هم الذين اعتمد عليهم جعفر نميرى فى قيامه بانقلابه العسكرى فى مايو ١٩٦٩ ، وأيدت القيادات المدنية العليا للحزب الشيوعى الانقلاب بالطبع وتعاونت مع النميرى تعاونا وثيقا فى العامين الأولين لنظامه ، ولقد كان هذا خطأ تكتيكيا فادحا من الحزب الشيوعى ، ادى الى نكبة استراتيجية على السودان وكان الحزب نفسه أحد ضحاياها ، فالحزب الشيوعى السودانى ، من حيث المبدأ والممارسة كان ضد اللجوء لاسلوب الانقلابات العسكرية للوصول الى الحكم وكان الحزب الى أواخر الستينات يؤمن فقط بأسلوب التعبئة الجماهيرية للوصول الى السلطة إما من خلال الديمقراطية أو الثورة الشعبية ، لذلك كان لجوؤه الى الجيش ـ نكاية فى الأحزاب التقليدية ـ خطأ جسيما ، دفع وما يزال يدفع ثمنه الى اليوم .

*** نحو معادلة لحل معضلة الديمقراطية :**

ويواصل د . ابراهيم حديثه فيقول : لم تنجح الأحزاب السودانية الى الآن ـ فى أن تترجم « الحب العارم للديمقراطية » الى مؤسسة زواجية ناجحة ومستمرة ، ونرجو أن تكون تلك الأحزاب قد تعلمت من أخطائها الفادحة من الماضى البعيد والماضى القريب ، والتى كانت محصلتها حكما عسكريا ديكتاتوريا لمدة ٢٢ سنة من جملة ثلاثين سنة بعد الاستقلال .

إذن ، فالمطلوب من الحزبين الكبيرين ـ الأمة والاتحادى ـ أن يفسحا مجالا للقوى الاجتماعية الجديدة إما فى داخل صفوفها ، أو كاحزاب مستقلة ، والمطلوب من كل الأحزاب ـ بما فى ذلك الأخوان المسلمون والشيوعيون أن ترتفع قيادتها الى المستوى الاعجازى الرفيع للشعب السودانى بعد انتخابات ابريل ١٩٨٦ ، وهذا يقتضى منها أن تجاهد الجهاد الأعظم ضد غواية

المكاسب التكتيكية الضيقة ، وإلا فإن الشعب السودانى لن يغفر لها أية خطايا جديدة تعيد العسكر الى السلطة أو تؤدى الى توسيع الحرب الأهلية لتشمل كل السودان وليس جنوبه فقط .

وأما عن رؤيته المستقبلية لما يجب أن يكون فقال :

« وأول ما تستطيع هذه الأحزاب أن تفعله بعد الانتخابات هو السعى الحثيث الى مصالحة وطنية عامة وبالأخص مع الاخوان الجنوبيين ، ثم تؤلف حكومة انقاذ وطنى لمدة ثلاث أو خمس سنوات تشترك فيها كل الأحزاب تكون مهمتها الرئيسية إعادة بناء الاقتصاد السودانى المنهار وتضميد جراح الحرب فى الجنوب وإقرار دستور فيدرالى جديد ، يراعى التعددية الاجتماعية - الثقافية فى السوادن .

وإذا نجحت الاحزاب السودانية فى هذه المهام المحددة فإن ذلك سيمثل تكفيرا جزئيا عن خطاياها السابقة ، واهم من ذلك سيؤكد لكل السودانيين أن حبهم العارم للديمقراطية يمكن فعلا أن يتحول الى زواج مستقر وسعيد ».

وبعثا للأمل والاطمئنان فى نفوسنا بشأن التجربة السودانية ..

وأمتدادا للحديث فى مثل هذا الموضوع يضيف الاستاذ لطفى الخولى بعدا آخر فيقول [1] :

«.. وعقدة الديمقراطية فى العالم الثالث هى افتقاد التحالف الطبقى الذى يفرز الحاضنة الاجتماعية الخاصة به ، والملاحظ أنه اذا افترضنا جدلا ان النظام فى العالم الثالث أخذ بمبدأ صوت واحد لكل مواطن وجرت ممارسته خلال انتخابات حرة نظيفة فانه ولو أن المسألة تبدو ديمقراطية نظريا الا أنها تودى بالديمقراطية عمليا حيث تبقى مجرد غطاء لاستمرار القهر والتخلف ذلك أن الكثافة العددية للقوى التقليدية المقصورة وغير المنظمة غير مؤهلة لأن تقوم بدور الحاضنة الاجتماعية للديمقراطية ، وهنا تكمن العقدة .

والأمر الجديد فى تجربة السودان أو فى الانتفاضة الشعبية فى السودان أنها ابدعت حلا ممكنا لعقدة الديقمراطية فى واقعها لأول مرة فى تاريخ الوطن العربى والعالم الثالث وذلك ببناء تحالف اجتماعى ديمقراطى حول حقوق وحريات المواطن السودانى بين ما سمى بالقوى الحديثة وبين ما سمى بالقوى التقليدية الغالبة .

وجاءت المبادرة من القوى الحديثة فى تحديها للنظام الديكتاتورى وتحررت من وضع الجيتو ، وتجاوزت كل ما يفصل بينها وبين القوى التقليدية خلال عملة التحدى من حواجز ومسافات وتكوينات قبلية وعشائرية حتى ولو كانت ذات طابع سياسى .

بمعنى أن القوى الحديثة ، ممثلة ومجتمعة فى نقاباتها المهنية والعمالية والفلاحين ومراكزها الثقافية وفى مقدمتها الجامعات قامت بدور التلقيح الديمقراطى للقوى التقليدية ، وذلك عندما بلغ

---

(١) لطفى الخولى « الأهرام » فى ١٩٨٥/٧/٢٤ .

الوضع الاجتماعى والسياسى حد الأزمة العامة ، وبادرت بالتحرك المتصاعد من برنامج مطلبى نقابى محدود الى برنامج سياسى اجتماعى ديمقراطى ، وذلك من خلال ما عرف باسم التجمع النقابى ، الذى راح بإضرابه عن العمل يشل نظام نميرى ويحاصره ويضرب المثل والقدوة على العطاء والتضحيات دفاعا عن حرية وحقوق المواطنين ، الأمر الذى سهل على القوى التقليدية - تحت أعباء الأزمة - أن تكسر قيودها وتلتحم بالتجمع النقابى وتقبل قيادته وتتبنى أهدافه .

واستطاع هذا التحالف الديمقراطى بين القوى الحديثة وبين القوى التقليدية أن يضيق الخناق على النظام ، ويضع المؤسسة العسكرية أمام اختيارات : الدفاع عن النظام المنهار ، أو القيام بانقلاب عسكرى جديد ، أو الانحياز للشعب الذى كانت حركته تحت قيادة التجمع النقابى قد بلغت درجة العصيان المدنى الشامل .

وبانحياز المؤسسة العسكرية الى الشعب وسقوط نميرى قام نظام انتقالى من ثلاث مؤسسات محددة هى :

١ - المجلس العسكرى ٢ - الوزارة .

٣ - تجمع الأحزاب والتجمع النقابى - اللذان تكون منهما رغم احتفاظ كل منهما باستقلاليته - جبهة وطنية ديمقراطية .

والتجمع النقابى يستقطب القوى الحديثه على اختلاف اتجاهاتها الفكرية والسياسية حول هدف واحد ومحدد هو بناء النظام الديمقراطى والدفاع عنه بمنأى عن الدخول فى الصراعات السياسية ، وبالتالى أصبح فى الواقع هو القوة الاجتماعية الحاضنة للديمقراطية فى السودان وتكتسب هذه القوة مشروعيتها ووزنها من قيادتها وتفجيرها للانتفاضة الشعبية ، ومن كونها رسخت فى الوجدان الشعبى العام باعتباره ضمانة موضوعية للديمقراطية "

ورغم أن المسار كان يتجه فى أعقاب الانتفاضة الشعبية الى العمل من أجل الاعتراف الدستورى بالتجمع النقابى كمؤسسة قومية للدفاع عن الديمقراطية لها صلاحيات محددة كأن تملك حق الفيتو على أى اجراء أو تشريع غير ديمقراطى يسعى أى طرف فى الساحة السياسية الى فرضه على البلاد تحقيقا لمصالح حزبية أو فئوية ضيقة ، ويكون من حق هذه المؤسسة دعوة الشعب الى التحرك فى كل مرة تتعرض فيها الديمقراطية للخطر .. أقول : رغم هذه الوجهات المتفاءلة أعقاب الثورة ، فقد رأينا كيف كانت نهاية هذه القوى الحديثة والى ما انتهى أمرها حتى صدر قرار يمنع تمثيلها فى البرلمان كما سبقت الاشارة لذلك .

ثم نقول أيضا لا يجب أن يدفعنا هذا الوضع للتشاؤم بشأن تجربة السودان الديمقراطية الحالية ، فليس يعنى غياب القوى الحديثة من الناحية الرسمية أنها غابت ايضا من الناحية الواقعية ، بل هى بين الحين والآخر مستعدة للانتفاضة على من تراوده نفسه أن ينال من حقوق

الشعب السودانى أو يتلاعب بمقدراته ، وهذه القوى لها تشكيلاتها - وفى مقدمتها النقابات التى تجعلها دائمة الانتظام مرتبة الصفوف أفراد او قيادات .

من كل ما سبق يمكن تحديد المطلوب لضمان الحكم الديمقراطى فى السودان بالنقاط الآتية [١] :

- أن لا تتوقف الثورة عند الاطاحة بالنظام العسكرى فقط بل يجب أن تمتد الى داخل الأحزاب نفسها لتستبدل جيل الماضى بجيل الحاضر استعدادا لركب المستقبل .
- أن يكون الهرم القيادى للأحزاب محكوما بالانتخاب لا بالتعيين وأساسه الكفاءة الوطنية لا صلة القرابة والحسب والنسب .
- أن ترتفع الأحزاب الى مستوى المسئولية التاريخية فيما يختص بخصوماتها وتناقضاتها وأن تحكم الصراعات الحزبية أخلاقيات العمل الديمقراطى ومبادىء الحرية السياسية .
- أن ميثاق حماية الديمقراطية الذى وقعته الأحزاب السياسية ليس كافيا ، وكان يجب أن يطور الى توقيع ميثاق وطنى عريض يحدد فى خطوط قاطعة الدوائر الحمراء التى لا يجب تخطيها عند تعاقب الأحزاب فى الحكم . والميثاق الوطنى من شأنه أن يكون دستوزا رديفا للدستور الاساسى فبموجبه تتفق الأحزاب على حدود السيادة الوطنية والعلاقات الخارجية والتطور الاجتماعى ومبادىء السلام والاستقرار والوحدة الوطنية [٢]
- أن ترتبط التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالديمقراطية ، وذلك بمشاركة كل الأحزاب فى رسم خطط التنمية بحيث لا تتأثر بتغير الحكومات وتعاقب الوزراء ، وهذا يستدعى اهتمام الأحزاب بتقوية أجهزتها الاقتصادية بالخبراء والمستشارين .

* وفى إطار سرد الضمانات التى قدمها المحللون السياسيون لصيانة الديمقراطية نذكر أيضا أن من أهم العوامل الاساسية التى تنقل الديقمراطية من طور التجربة الى طور الحقيقة الثابتة ، ايمان الاطراف المشتركة فى ممارسة اللعبة الديمقراطية جميعا بحق الاختلاف وبالحوار وأخذ الرأى وسيلة وحيدة لحسم الاختلاف بحيث يسود رأى الأغلبية ويظل للأقلية حقها فى أن تعارض لكى تكسب الرأى العام الى صفها .

كما يجب أن يوخذ فى الاعتبار أن افتقاد الايمان بحق الاختلاف يعد سمة أساسية من سمات التخلف وعلامة أساسية فى كل الانظمة الديكتاتورية ، ولكن قبول الاختلاف بين الاراء بحسبانه حقيقة بشرية والبدء من أن الحقيقة لايستطيع احدا أن يمتلكها وحده دون سائر البشر ، وانه ليس هناك فرد ممتاز يمتلك وحده أن يقرر الصواب والخطأ وأن يلزم به الناس جميعا ، وقبول الاختلاف مع

---

(١) راجع : بابكر حسن مكى ، السياسة ، فى ١٩٨٦/٤/١١ ، ١٩

(٢) راجع ميثاق الوحدة الوطنية فى الفصل (٤) من الباب (٤) بهذا الكتاب .

الاراء مع حق كل صاحب رأى فى الدفاع عن رأيه بكل الوسائل المشروعة والايمان بحق غيرى فى هذا الامر مثل ايمانى بحق تماما ..

كل هذا هو الارضية الاساسية لكى تنتقل الديمقراطية من أن تكون مشروعا يتوقف على حسن نوايا الحكام لكى تصبح حقيقة مؤسسة أى متمثلة فى مؤسسات تستمد شرعية وجودها من القانون وتخضع لنفس القانون ولاتدين بوجودها لغير القاعدة القانونية ولاتخضع لغير القاعدة القانونية ..

ويترتب على كل ذلك أن الديمقراطية لاتقوم بغير تعددية سياسية وقد أثبت شعب السودان العظيم فى هذا المضمار أنه سباق حقا وعظيم حقا لم يحجر على رأى ولم يمنع رأيا بل فتح الباب أمام الجميع وقامت احزاب عديدة تعدت الاربعين حزبا .

ولأن وسيلة الشعوب فى التعبير عن ثقتها فى الانظمة الديمقراطية هى عملية التصويت فى الانتخابات فعلى قدر هذه الثقة ووزنها تتحدد المواقع فى مؤسسات الدولة .

فى ضوء كل ماتقدم لابد إذن من استمرار الحوار مع الشعب وهذه واحدة من أهم الضمانات التى يجب وضعها فى الحسبان للمحافظة على التجربة الديمقراطية فى السودان .. حتى لايصيبها الضمور اذا هى ابتعدت عن الأخذ بهذه الضمانة من خلال مؤسساتها العاملة ..

■□■□■

الملاحق

أولا : الشخصيات العامة

*** المشير عبدالرحمن سوار الذهب**
رئيس السودان السابق

- اسمه عبدالرحمن محمد حسن سوار الذهب .
- ولد فى أم درمان عام ١٩٣٤ .
- التحق بالكلية الحربية فى مارس ١٩٥٤ وتخرج برتبة ملازم ثان فى أول أغسطس عام ١٩٥٨ .
- عمل فى معظم وحدات الجيش اسودانى ، كما عمل ملحقا عسكريا بأوغندا .
- درس فى أكاديمة ناصر العسكرية فى القاهرة ، وتلقى عدة دورات عسكرية فى كل من بريطانيا والاردن .
- تولى قيادة العمليات العسكرية فى نهاية ١٩٨٤ فى جنوب السودان الذى كان مسرحا لنشاط المتمردين ضد الحكومة السودانية .
- شغل منصب القائد العام المساعد للقوات المسلحة ثم اصبح شخصية رئيسية فى السودان بعد فترة قصيرة من بدء عمليات اعتقال أعضاء جماعة الاخوان المسلمين فى ١٠ مارس ١٩٨٥ .
- عين قائدا عاما للقوات المسلحة السودانية ووزيرا للدفاع فى التعديل الوزارى السودانى الذى تم فى ١٦ مارس ١٩٨٥ ، وذلك عقب تخلى نميرى عن منصبه كوزير للدفاع وقائد عام للقوات المسلحة واصبح المساعد العسكرى الاساسى للرئيس نميرى وهو من الضباط الذين يتسمون بالحذر والتكتم والسرية .
- قاد بصورة مشرفة عملية انحياز القوات المسلحة السودانية لصفوف الجماهير ابان انتفاضة الشارع السودانى فى مارس / ابريل ١٩٨٥ ورأس المجلس العسكرى المؤقت الانتقالى الذى حكم السودان بعد نجاح هذه الانتفاضة وحتى تم تسليم السلطة فى البلاد للجمعية التأسيسية - بعد الانتخابات العامة فى ابريل ١٩٨٦ - وحكومتها المدنية ..
- وصفه السفير السودانى فى كينيا عقب الانتفاضة بأنه رجل عسكرى ليست له أية ميول عسكرية وتقوع - واصاب توقعه - أن يعيد سوار الذهب السودان الى الحكم المدنى فى وقت قريب ، وهذا ماشهد به العالم كله لسوار الذهب عندما زهد فى السلطة وتركها - التزاما بوعده -

وهى فى يده ولم يتركها خوفا من مشاكل السودان المعقدة - كما قال بعض المحللين - فشكرا له ، باسم كل حر فى العالم وشكرا للمجلس العسكرى الذى أعانه على هذا الانجاز العظيم ، ولم يطمعه ولم يغره بالتمسك بالسلطة فى البلاد ، كما هو مألوف فى التجارب المماثلة فى كثير من دول العالم .

- معروف بتدينه غير المتطرف وهو صوفى ينتمى الى طائفة الختمية ويتميز بالهدوء والذكاء .
- يشغل حاليا منصب نائب رئيس المجلس الاسلامى العالمى للدعوة والاغاثة .
- متزوج ، وله ولدان وثلاث بنات .

*** الدكتور الجزولى دفع الله (رئيس الوزراء الانتقالية) :**

- من مواليد ديسمبر ١٩٣٥ بمديرية النيل الازرق .
- تخرج فى طب الخرطوم ، وشغل منصب نقيب الاطباء منذ عام ١٩٨٢ .
- يعد أحد القادة الوطنيين ، وابرز زعماء الانتفاضة الشعبية ضد نميرى فى ابريل ١٩٨٥ .
- تولى رياسة الوزارة فى المرحلة الانتقالية وذلك فى ٢٢ ابريل ١٩٨٥ .
- متزوج وله بنتان .

*** الصادق المهدى يعود رئيسا للوزراء :**

ليست المرة الأولى التى يتولى فيها الصادق المهدى رئاسة وزراء السودان بل كان أصغر رئيس للوزراء فى العالم فى مايو عام ١٩٦٦ ، وحين تولى رئاسة الوزراء السودانية فلم يكن قد تجاوز الثلاثين من عمره ، ولا ينافسه فى هذا التفرد غير فابيوس رئيس وزراء فرنسا .

ومن مفارقات الايام أن يعود الصادق المهدى فى ربيع ١٩٨٦ بعد عشرين عاما من جديد ليتولى الوزارة بعد الثورة التى اطاحت بنميرى وكأن التاريخ يعيد نفسه من جديد فقد سبق للمهدى أن تولى فى ربيع ١٩٦٦ رياسة الوزارة بعد الثورة التى أطاحت فى أكتوبر ١٩٦٤ بحكم الرئيس السابق عبود غير أن عودته هذه المرة مدعمة بالديمقراطية الشعبية التى منحته أعلى نسبة اصوات منحت لمرشح فى تاريخ الانتخابات السودانية . .

وبطاقة المهدى السياسية تعطى المؤشرات لاتجاهات أفكاره ومعتقداته وطموحاته فهو قد تخرج عام ١٩٥٧ فى جامعة اكسفورد بدرجة امتياز مع مرتبة الشرف فى الاقتصاد والسياسة والفلسفة ولم يكن قد تجاوز الحادية والعشرين من عمره وفى نوفمبر ١٩٥٨ وقع الانقلاب بقيادة عبود وكان مايزال موظفا فى وزارة الاقتصاد فاستقال من الوظيفة لان الانقلاب كان بداية لعهد يرفضه .

وخلال حكم عبود شارك المهدى فى المعارضة الشعبية واشترك مع زعماء آخرين فى ثورة اكتوبر ١٩٦٤ التى اسقطت حكم عبود وأصبح بعدها رئيسا لحزب الامة فرئيسا للوزارء فى مايو ١٩٦٦ واستقال من رئاسة الوزراء عام ١٩٦٧ لمطالبته بضرورة اتخاذ اجراءات اصلاحية لتأمين الممارسة

الديمقراطية وحين رفضت الجمعية التأسيسية قدم استقالته وأصبح زعيما للمعارضة واستمر معارضا للاوضاع القائمة فى السودان حتى قيام ثورة ٢٥ مايو ١٩٦٩ ، واختلف المهدى كثيرا مع نميرى ونفى وفى فترة نفية واعتقاله انصرف الى الكتابة والتأليف فكتب العديد من المؤلفات منها - « ويسألونك عن المهدية » و « الرياسة » دراسة لمشكلتى القيادة والحكم فى العالم الثالث ، و« القوت » ، دراسة لمشكلة التنمية الاقتصادية والعدل الاجتماعى تفضى الى اقتراح وسيلة حلها وفق اهداف محددة ، و« الجندية والسلطة فى العالم الثالث » ..

والمتأمل لكتابات المهدى يدرك أن هناك حلولا معدة لقائمة المشاكل التى تنتظره بعد توليه رئاسة الوزارة - الاقتصاد السودانى المنهار .

- استقلال القضاء .
- مشكلة الجنوب المعقدة .
- مشكلة التصحر والجفاف .

ثم التعاون مع الاحزاب الاخرى والقوى السياسية لتأسيس طرق العودة الى الديمقراطية ..

هذا ويؤخذ فى الاعتبار ايمان الصادق المهدى بأن القرار الديمقراطى للسودان هو قرار اسلامى ، فالاسلام يسع التقدم الاجتماعى من داخل تعاليمه ويوجب التنمية ويستوعب مقتضيات العصر ويؤمن حياة المستضعفين فى الارض ويمنع التبعية الخارجية وان كانت هناك بعض التحالفات بين المهدى واليسار فقد كانت لاجتياز خطوات تاريخية معينة ، ولولا مثل هذه التحالفات مع الاحزاب الاخرى لصعب توحيد الشارع السودانى . فهذا يعد تحالفا مرحليا لتحقيق الديمقراطية(١) ..

*** السيد احمد الميرغنى**

رئيس مجلس السيادة :

١ - من مواليد ١٩٤١ وتخرج من احدى الجامعات البريطانية وحصل على بكالوريوس الاقتصاد .

٢ - عمل فى السياسة منذ عام ١٩٦٥ حيث كان عضوا بالقيادة العليا للحزب الاتحادى الديمقراطى .

٣ - نائب زعيم الختمية السودانية وعضو المكتب السياسى للحزب الاتحادى الديمقراطى ومسئول الشئون العربية فيه .

٤ - متزوج وله ثلاثة أولاد .

---

(١) راجع : محمود فوزى ، الجمهورية فى ١٩٨٦/٥/١٩

ثانيا : الوثائق

* ميثاق تجمع القوى الوطنية السودانية لانقاذ السودان ١٩٨٥/٤/٦ :

تمكنت القوى الوطنية السودانية من الاتفاق على ميثاق وقعته قبل ساعات من صباح السادس من ابريل ١٩٨٥ حيث حسم الموقف وحدد الجيش موقفه بالانحياز لانتفاضة الشارع واصدر بلاغه رقم (١) لانهاء النظام السابق .

وفى الحقيقة فان هذا الميثاق قد جاء ثمرة لاتصالات متقطعة استمرت لسنوات سابقة بين الاحزاب الثلاثة الرئيسية بمشاركة النقابات الرئيسية فى التجمع النقابى بعد أن لعب دوره الفعال فى انتفاضة الشعب السودانى . .

وفيما يلى نص الميثاق الذى ارتضاه المجلس العسكرى ووقعته بعد ذلك النقابات والاحزاب :

« بسم الله الرحمن الرحيم »

١ - امتثالا للارادة الشعبية التى عبرت عنها انتفاضة السادس والعشرين من مارس ١٩٨٥ والتى دشنتها جماهير العاصمة المثلثة بدماء شهدائها الذكية وتتويجا لموكب ٣ ابريل التاريخى الذى تلاحمت فيه قوى الشعب الوطنية استجابة لنداء التجمع النقابى وماتبع ذلك التلاحم من انتفاضة شعبية جسورة جسدت مطلبها فى خلاص البلاد من النظام المايوى الديكتاتورى الغاشم ، انتظم تجمع القوى الشعبية لانقاذ الوطن شاملا كافة القوى النقابية والمهنية والسياسية بهدف اسقاط النظام بكافة الوسائل والسبل وعلى رأسها الاضراب السياسى العام ، مناشدا القوى النظامية لتحتل مكانها الى جانب جموع الشعب وحركة تحرير شعب السودان لتعانق التجمع فى سبيل تحرير الوطن وتتمثل قوى التجمع فى كافة الفئات الوطنية التى تقبل الميثاق وتوقع عليه وتعمل لتحقيق اهدافه .

٢ - بعد اسقاط النظام المايوى ، يقوم نظام حكم قوى ديمقراطى انتقالى لفترة ثلاث سنوات وتتحدد مهام النظام الانتقالى فيما يلى :

أ - تنظيم المشاركة السياسية فى فترة الانتقال بموجب دستور السودان المؤقت لسنة ١٩٥٦ المعدل سنة ١٩٦٤ مع مراعاة الالتزامات والاهداف الواردة فى هذا الميثاق فى فترة الحكم الانتقالى مع مراعاة تمثيل القوى الحديثة فى المؤسسات الدستورية عن طريق تنظيماتها الديمقراطية . .

ب - كفالة كرامة وحريات المواطنين الاساسية فى التنظيم والتعبير والعقيدة والعمل والتنقل وكافة الحريات الاخرى على غرار نصوص المواثيق الدولية لحقوق الانسان من خلال نظام ديمقراطى يكفل سيادة كلمة القانون واستقلال القضاء .

جـ - حل قضية جنوب الوطن فى اطار حكم ذاتى اقليمى يقوم على أسس ديمقراطية بموجب صلاحيات محددة تحقق المشاركة الحقيقية لكافة القوى السياسية الممثلة لجنوب السودان .

د ،هـ - التحرر من التعبية الاقتصادية للامبريالية العالمية وكذلك تحرير البلاد من التبعية السياسية .

و - تأكيد مبدأ الحكم اللامركزى واقامته على أسس ديمقراطية سليمة .

ز - تقويم وتحييد مؤسسات الخدمة العامة والتخلص من أثار النظام المايوى .

ح - تحكم البلاد بعد الفترة الانتقالية بواسطة دستور تقوم بوضعه هيئة منتخبة ديمقراطية ويحسم الدستور القضايا الفكرية والسياسية بالوسائل الديمقارطية .

ط - هذا الميثاق مفتوح لكافة النقابات والاحزاب التى ترتضى الالتزام به والعمل على تحقيق أهدافه .

تجمع القوى الوطنية لانقاذ الوطن (١)

نقابات (الأطباء ، المهندسين ، المحامين ، أساتذة الجامعات ، موظفى المصارف ، التأمينات الاجتماعية) .

أحزاب (الأمة ، الاتحادى الديمقراطى ، الشيوعى) ..

*** منهاج العمل السياسى بعد الانتفاضة**
(١٩٨٥/٤/٦) :

ثم بصدد المبادىء السياسية التى سوف ينتهجها النظام الجديد فى السودان بعد سيطرة القوات المسلحة على الموقف وان انحيازها الى جانب الشعب اصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية ٤/٦ بيانا جاء فيه أنه استنادا الى المبادىء الاصلية التى آمن بها الشعب السودانى وارتضاها منهاجا للعمل السياسى فان القيادة العسكرية تؤكد على :

أولا : السيادة فى جمهورية السودان للشعب .

ثانيا : الالتزام بالمعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الثقافية والاقليمية والدولية .

---

(١) ظهر هذا التجمع على السطح فى الأيام القليلة التى سبقت النجاح النهائى للثورة .

ثالثا : الالتزام والتمسك بالمبادىء المتضمنة فى ميثاق الامم المتحدة خاصة المتعلق فيها بسيادة الدول على اراضيها وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول والعمل على حل المنازعات بالطرق السلمية .

رابعا : انتماء السودان للعالمين العربى والافريقى والتزامه بميثاق جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية وايمانه بمسئولياته الخاصة تجاه دفع وتنمية التعاون العربى الافريقى .

خامسا : الحرص والحفاظ على روابط الدم العربى ووحدة المصير مع الشقيقة مصر والعمل على تنمية العلاقات المتطورة معها بما يخدم الاهداف المشتركة للشعبين الشقيقين ويحقق أمالهما فى بناء دولة متقدمة .

سادسا : الوقوف بحزم بجانب الشعب العربى الفلسطينى ودعمه ومساندته لاستعادة حقوقه الثابته وتقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على أرضه .

سابعا : الوقوف بجانب الشعوب الافريقية فى نضالها ضد العنصرية والتمييز العرقى وتحرير ناميبيا .

ثامنا : التزام السودان بميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى والعمل الفعال من خلاله لتطوير وتوطيد العلاقات مع كافة الدول الاسلامية .

تاسعا : التمسك بمبادىء عدم الانحياز وانتهاج سياسة خارجية تقوم على مراعا مصالح البلاد العليا والابتعاد التام عن المحاور والاحلاف .

عاشرا : العمل على رأب ماتصدع فى علاقاتنا مع بعض الدول وخاصة دول الجوار وفتح قنوات للحوار وتبادل الرأى حول القضايا المعلقة .

حادى عشر : العمل من خلال مجموعة الدول النامية على تكثيف التعاون الاقتصادى الدولى ودفع الحوار بين الدول النامية والمتقدمة لتحقيق نظام اقتصادى عالمى جديد .

ثانى عشر : شكر وتقدير السودان العميق لكل الدول والمنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية التى استجابت لنداء السودان ابان اجتماعات الامم المتحدة و عمليات الاغاثة لافريقيا والتى عقدت فى جنيف مارس ١٩٨٥ لدعم جهوده الوطنية لمقابلة الازمة الغذائية والصحية التى نجمت عن الجفاف والتصحر وتدفق اللاجئين .

ثالث عشر : أن السودان يدرك تماما أبعاد الازمة الاقتصادية التى يمر بها ويركز جهده للعمل مع الدول الصديقة والمؤسسات الاقتصادية والمالية المعنية على ارساء قواعد لاقتصاد سليم معافى يدفع بالتنمية الشاملة فى بلاده ويخفف المعاناة عن جماهير الشعب السودانى .

نؤكد - القيادة العسكرية - مجددين أن السودان لن يدخر جهدا فى مواصلة جهوده الوطنية ومن خلال هيئاته ومؤسساته التى شكلت موخرا للتصدى للمشاكل الناجمة عن الجفاف والتصحر ليهيب

بالمجتمع الدولى من جديد خاصة تلك الدول التى قامت بجهد فعال فى تقديم العون ان تواصل عونها . . وان السودان يطمئن كل الرعايا الاجانب فى السودان انهم فى حماية الشعب وقواته المسلحة وانهم آمنون فى انفسهم وحقوقهم وممتلكاتهم والسودان إذ يعبر عن تقديره وشكره للدول الصديقة التى مدت يد العون اليه لاستغلال ثرواته النهرية والمائية ليؤكد أن كل العاملين فى هذه المجالات وفى غيرها سيجدون كل تعاون وتقدير من شعب السودان وقواته المسلحة .

* نص ميثاق الدفاع عن الديمقراطية (١٩٨٥/١١/١٨)

إستلهاما لارادة الشعب فى نضالة المستميت من أجل إرساء دعائم الديمقراطية منذ استقلالنا الوطنى عام ١٩٥٦ وعبر ملاحم بطولاته لانتزاع حرياته العامة وحقوقه الديمقراطية ، وتأمينا للمكاسب التى حققتها نضالاته وتضحياته فى ثورة اكتوبر المجيدة وانتهاء بثورة ٢٦ مارس ١٩٨٥ وحرصا على انتهاج الخيار الديمقراطى كطريق لحل كافة مشاكل البلاد وحرصا على المبادىء التى جسدها الميثاق الوطنى لثورة أكتوبر وكذا ميثاق ثورة مارس لتظل هادية لمسيرة تطورنا الوطنى وتأمينا لارادة شعبنا فى ارساء قواعد الحرية والديمقراطية القائمة علّى التعددية باعتبارها أداة السيادة الشعبية والسبيل الامثل والوحيد لصيانة كرامة الانسان السودانى وحقوقه وصونا للديمقراطية من أى اعتداء واقتناعا منا بأن المجتمع الحر هو نتاج الفرد المتمتع بالحقوق الاساسية والحريات الديمقراطية .

لهذا نعلن التزامنا المطلق بما هو آت :

أولا : إن الديمقراطية القائمة على تعدد الاحزاب والسيادة الشعبية واستقلال وسيادة حكم القانون وحقوق الانسان هى المنهج الذى - نرتضيه للحكم .

ثانيا : نرفض رفضا مطلقا اى توجه أو موقف بهدف اقامة ديكتاتورية مدنية عسكرية أو يهدف لاجهاض النظام الديمقراطى مهما كانت المبررات .

ثالثا : إن القوات المسلحة مؤسسة قومية لها شرف حماية وحدة التراب السودانى والنظام الديمقراطى وفق القرار السياسى ولايجوز لاية جهة سياسية أو نقابية أو شعبية او طائفية ان تنشىء أو تويد داخلها مراكز نفوذ كما لايجوز للقوات المسلحة ان تنحاز لاية جهة سياسية أو نقابية او شعبية او طائفية ولايجوز لها ان تتصدى للقضايا السياسية كمؤسسة الاعبر الجهاز التنفيذى الاعلى فى الدولة وهى ملك للشعب السودانى .

رابعا : نتعهد ونلتزم باتخاذ التدابير اللازمة والعاجلة لمقاومة ومقاتلة أى اعتداء على النظام الديمقراطى من أى مصدر كان .

خامسا : ان سبيلنا فى مقاومة ومقاتلة الاعتداء على النظام الديمقراطى هو الاضراب السياسى والعصيان المدنى ، ويتعهد كل منا ويلتزم بتنفيذ الاضراب السياسىُ والعصيان المدنى

فور الاعتداء على النظام الديمقراطى ويكون الاضراب السياسى والعصيان المدنى والمقاطعة معلنا تلقائيا بمجرد اجهاض النظام الديمقراطى (١) ..

سادسا : يتعهد شعبنا على أن يضع فى قائمة اعدائه أية دولة اجنبية تعترف او تؤيد أو تدعم أى نظام ديكتاتورى فى بلادنا .

سابعا : ويعلن شعبنا عدم التزامه مسبقا بالوفاء بأى ديون أو قروض او معونات تقدمها أية دولة أو مؤسسة مالية لاى نظام ديكتاتورى يتسلط على بلادنا .

ثامنا : يعلن الشعب السودانى عدم التزامه بأية معاهدة من أى نوع كان مع النظام الديكتاتورى وتعتبر باطلة مطلقة ولاتترتب عليها أية أثار قانونية ..

تاسعا : نتعهد بأن يتحول التجمع الوطنى لانقاذ البلاد الى جبهة مقاومة شعبية فور أى اعتداء على الديمقراطية ليقود معركة استعادة الديمقراطية .

والمجد لكفاح الشعب السودانى ولخياره الديمقراطى

وعاشت وحدة قوى التجمع الوطنى

الموقعون :

ممثلوى قوى الاحزاب

والتجمعات السياسية

والاتحادات فى السودان

■□■□■

(١) يلاحظ أن هذا الحق (العصيان والثورة) غائب عن مختلف الوثائق الدستورية حتى فى أكثر البلاد ديمقراطية وذلك منذ النص عليه فى اعلان الاستقلال الامريكى عام ١٧٧٦ ثم اعلان حقوق الانسان والمواطن فى فرنسا عام ١٧٨٩ .

ثالثا : المعلومات العامة
- اعفاء الرئيس فى غيابه ..
ليس لأول مرة فى أفريقيا :

يشكل اعفاء الرئيس السودانى نميرى المتواجد خارج بلاده عندما تم هذا الاعفاء ، الحركة العاشرة من نوعها التى تقع فى القارة الافريقية خلال غياب رئيس الدولة من بين خمسين انقلابا وقعت منذ الستينات ، وبيان هذه الاعفاءات كالتالى(١) :

١ - فبراير شباط ١٩٦٦ فى غانا الجيش يطيح بالرئيس كوامى نكروما أثناء زيارته الرسمية لبكين عاصمة الصين .

٢ - يناير كانون ثانى ١٩٧١ فى أوغندا عيدى أمين ينتهز فرصة سفر الرئيس ميلتون أوبوتى الى سنغافورة لحضور مؤتمر للكومنولث فيستولى على الحكم .

٣ - يوليو تموز ١٩٧٥ فى نيجيريا الجيش يطيح بالجنرال يعقوب جاوون أثناء وجوده فى كمبالا - أوغندا - لحضور المؤتمر السنوى لمنظمة الوحدة الافريقية .

٤ - أغسطس آب ١٩٧٥ أطيح بأحمد عبدالله رئيس جزر القمر خلال زيارته لجزيرة انجوان احدى جزر الارخبيل . .

٥ - يوليو تموز ١٩٧٧ فى سيشيل ألبيررينيه رئيس الوزراء يستولى على سلطات الحكم خلال زيارة الرئيس جيمس مانشام للندن حيث حضر مؤتمرا للكومنولث .

٦ - سبتمبر أيلول ١٩٧٩ الاطاحة ببوكاسا فى أفريقيا الوسطى خلال زيارته لليبيا ثم أستيلاء ديفيد داكو رئيس الجمهورية السابق - الذى كان بوكاسا قد اطاح به سنة ١٩٦٦ - على سلطات الحكم .

٧ - نوفمبر تشرين ١٩٨٠ الاطاحة بالرئيس لوى كابرال رئيس غينيا بيساو بينما كان فى جزيرة قريبة من العاصمة .

٨ - ديسمبر كانون أول ١٩٨٣ فى نيجيريا العسكريون يستردون سلطات الحكم بعد أربعة أعوام من حكم مدنى وكان الرئيس شيجوشاجارى يزور أبوجا المكان الذى وقع عليه الاختيار لبناء العاصمة الجديدة والذى يقع على مسافة ٦٠٠ كم من لاجوس وقد حل مكانه الجنرال محمد بوهارى .

---

(١) الشرق الأوسط فى ١٩٨٥/٤/٧ .

٩ - ديسمبر كانون أول ١٩٨٤ الاطاحة باللفتنانت كولونيل ولد عبدالله خلال زيارته لبوروندى للاشتراك فى مؤتمر القمة الافريقى الفرنسى وحل مكانه الكولونيل معاوية سيد احمد ولد طايع (بموريتانيا) .

١٠ - ابريل نيسان ١٩٨٥ الاطاحة بنميرى فى السودان خلال وجوده فى القاهرة على أثر زيارته للولايات المتحدة الامريكية وحيث كان فى طريقه للخرطوم .

*** الجيش يحكم ٢٣ عاما فى السودان :**

كان من أطرف مانشر فى مايو ١٩٨٥ عقب أحداث ثورة ابريل تحت عنوان(١) « من بين ٣٠ سنة عمر السودان المستقل ، تولى الجيش السلطة لمدة ٢٣ عاما » ان هذا الجيش يضم (٦٠,٠٠٠ رجل) وهو يعانى من مرض يبدو أنه لايستطيع الشفاء منه وهو « الانقلاب المزمن » .

فخلال أقل من ثلاثين عاما نفذ أو أحبط حوالى عشرة انقلابات فقد خلالها افضل ضباطه حيث قتلوا أو أعتقلوا أو تم تسريحهم وخلافا للقاعدة السائدة فى معظم الجيوش يفضل المجندون العمل فى سلاح المشاة وفى الواقع يتمتع رجاله البالغ عددهم (٥٣,٠٠٠ باهتمام خاص من قبل الحكومة التى توليهم العديد من الامتيازات ..

أن قدرة الجيش على صناعة وأزالة الانظمة تتوضح فى عدم بقاء الحكومات المنتجة ديمقراطيا فى الحكم سوى ستة اعوام منذ الاستقلال من كانون الثانى يناير ١٩٥٦ وحتى تشرين ثانى ١٩٥٨ ثم من كانون ثانى ١٩٦٤ حتى آيار ١٩٦٩ .

وتركت الاحزاب مكانها للجيش لمدة ٢٣ عاما - وحتى عندما كان عبود أو نميرى فى الحكم كان الجيش يتدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وقد نجا الماريشال عبود صانع أول أنقلاب فى تاريخ السودان من ثلاثة انقلابات خلال عام ١٩٥٩ فقط ولم يقدم استقالته الا عندما تحالف قسم كبير من الجيش مع المعارضة السياسية ..

وواجه النميرى ٢٥ انقلابا ومؤمرة أحبط الجيش معظمها ومن اخطر المحاولات الانقلابية التى تعرض لها نميرى وتمكن من اخمادها الثلاث محاولات التالية (١) :

× أنقلاب عام ١٩٧١ بقيادة الرائد هاشم عطا الذى قام بالاستيلاء على السلطة بصفة مؤقتة وتمكن نميرى من القضاء على المتمردين خلال ثلاثة أيام ثم بدأ حملة قمع واسعة ضد الشيوعيين السودانيين .

---

(١) راجع : لقطة ٢١١ فيلم ١٠١ ، السودان ، مكتبة الميكروفيلم ، الادارة العامة للمعلومات المرئية ، الادارة المركزية للبرامج الاخبارية بالتليفزيون .

× أحبط أيضا عام ١٩٧٧ محاولة أخرى والقيت المسئولية على ليبيا رسميا وتم على أثرها إعدام مائة شخص .

× وفى مايو عام ١٩٨٣ قمع عدة محاولات أو حركات تمرد فى ثكنات الجيش فى الجنوب .

. . نذكر هذا لنشير الى أنه بات مأمولا فى الجيش السودانى حاليا أن يتخلص من هذا المرض ، بعد أن أثبت حسن نواياه وصدق وطنيته مؤخرا عندما انحاز للشعب فى انتفاضته الوطنية (فى ابريل ١٩٨٥) ثم عندما صدق وعده وأوفى بعهده وأعاد للشعب السلطة ، ولم يطمع فيها رغم كونها فى يده عاما كاملا .

وهذا مايدعونا لتحية هذا الجيش وقادته فى ابريل ١٩٨٥ ثم لتهنئة شعب السودان بوطنية قواته المسلحة . .

*** ليبيا لم ترحم السودان .. حتى فى محنته !**

دخلت القوات الليبية الاراضى السودانية لأول مرة خلال حكم المجلس العسكرى فى الفترة الانتقالية قبل الانتخابات ، وقد دخلت السودان بعلم المجلس العسكرى كوضع مؤقت ولم يكن احد يعرف هذه الحقيقة لافى السودان ولافى خارجها ، فتلك منطقة مجهولة غير مأهولة ولامطروقة ، تلك المنطقة التى تلتقى عندها ليبيا والسودان وتشاد فى بحر من الصحراء .

وعندما تولى الصادق المهدى رئاسة الوزارة فى السودان ، علم بالامر ، واردا أن يعالجه بسرعة وبدون ضجة ، فقام بأول رحلة له كرئيس وزراء الى طرابلس بحجة أو بأخرى ، وكان السبب فى الواقع هو اقناع القذافى بأن يسحب تلك القوات من الاراضى السودانية دون ضجة ودون أن يدرى أحد بما جرى حرصا على حسن العلاقات بين الدولتين . .

ووعد القذافى بسحب هذه القوات .

وفى قول انه سحبها ثم اعادها بعد فترة فى غفلة من الجميع .

وفى قول أخر أنه قال أنه سحبها ولكنها لم يسحبها قط . وذلك اعتمادا على ظروف السودان الصعبة ، وعدم توافر امكانات المراقبة والمتابعة وانشغالها بتمرد الانفصاليين فى الجنوب ، وعدم تصور أحد أن تدخل قوات عربية أرض دولة عربية أخرى ، هكذا دون استئذان . (١) .

■□■□■

(١) راجع : احمد بهاء الدين ، يوميات ، الاهرام ، ص الاخيرة عدد ١٩٨٧/٣/٣١ .

المؤلف فى سطور :

- عبدالتواب مصطفى
- صحفى ومقدم برامج بتليفزيون القاهرة .
- من مواليد القليوبية فى ٢٤ سبتمبر ١٩٥٨ .
- تخرج فى كلية الاعلام بجامعة القاهرة عام ١٩٨٠ (شعبة الفيديو بقسم الاذاعة والتليفزيون) .
- حصل على دراسات ودورات تخصصية عديدة فى الاعلام التليفزيونى من مؤسسة فريد ريك نومان الالمانية الغربية ومعهد الاذاعة والتليفزيون بمصر .
- حصل على دبلوم المعهد العالى للدراسات الاسلامية عام ١٩٨٥ .
- حصل على دبلوم المعهد العالى للبحوث والدراسات العربية - شعبة العلوم السياسية - عام ١٩٨٦ .
- حصل على ماجستير الدراسات العليا فى التاريخ والحضارة المصرية ١٩٨٨ .
- مسجل حاليا لنيل درجتى (١) ماجستير الدراسات العليا فى العلوم السياسية .
  (٢) دكتوراه الفلسفة العلمية فى مقارنات الاديان .
- يعمل بالحقل السياسى منذ ١٥ عاما من خلال الحركة الطلابية والمجالس النيابية المحلية والعمل الشبابى .
- له العديد من المؤلفات الدينية والادبية والسياسية تحت الطبع منها : -

١ - الممارسة الديمقراطية ونظام الحكم فى دولة الصديق « رضى الله عنه » .
٢ - حرية الرأى وحق المعارضة فى النظام السياسى الاسلامى .
٣ - منظمة المؤتمر الاسلامى بعد وأد الجامعة واسقاط الخلافة .
٤ - البعد الاسلامى فى السياسة الخارجية المصرية (فى عهدى نجيب وعبدالناصر) .
٥ - ملامح التجربة الديمقراطية فى مصر . منذ ثورة يوليو وحتى الجمهورية الرابعة .
٦ - قليل من الرومانسية .
٧ - « سلوى فؤاد » .. ديوان شعر ..

■□■□■

الفهرس

طبع بمطابع الأخبار

رقم الايداع
٢٠٨٦ / ٨٩
الترقيم الدولى
٩٧٧ - ١٢٤ - ٢٩١ - ١